مرتبطات بداعش

تحديات العودة واعادة الادماج للنساء والاطفال

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى العراق

مرتبطات بداعش

تحديات العودة واعادة الادماج للنساء والاطفال

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى العراق

أكتوبر 2022

صيغت المادة في هذه الدراسة من قبل وفاء صندي، باحثة في قضايا التطرف والإرهاب واستشارية دولية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق.

هذه الدراسة متاحة مجانا، ويجوز إعادة نشرها وتخضع لشروط إعادة النشر المنصوص عليها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

نشرت هذه الدراسة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق.

إن التسميات والتعريفات المستخدمة في هذه الدراسة وطريقة عرض المواد والتوصيات الواردة فيها لا تعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا الجهات الداعمة والمانحة.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذه الدراسة وطريقة عرضها هي خاصة بالمؤلفة وتعكس رؤيتها الخاصة، وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق ولا تلزمه بشيء.

المؤلفة: وفاء صندي

مراجعة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق.

تصميم الغلاف وغرافيك: أنعام عبدالمجيد

©جميع الحقوق محفوظة 2022.

صورة الغلاف: .©Shutterstock. 2022

المحتويات

تمهيد v

ملخص تنفيذي vi

المقدمة 1

التحديات 3

الاهداف والمنهجية 4

بنية الدراسة 6

الجهات المستفيدة 6

تعريفات 9

المحور الأول: العوائل النازحة داخليا: صعوبات العودة وتحديات إعادة ادماج 13

عراقيل عودة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» 16

رفض المجتمعات المحلية 17

العراقيل الإدارية 18

التحديات الاقتصادية والمعيشية 21

تهديد عودة «داعش» 24

تحديات إعادة ادماج العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» 26

مخاطر عدم العودة وإعادة الادماج 27

تدابير مقترحة لتسهيل العودة وإعادة الادماج 29

توصيات 32

المحور الثاني: العائدون من الهول: تحديات العودة وفرص إعادة التأهيل والادماج 35

مخاطر التطرف النسائي داخل مخيم الهول 37

الدعاية للتنظيم والتلقين العقائدي 38

التجنيد والتطبيق الصارم لقوانين «داعش» 39

39 ***الهول:*** *بيئة معقدة و«دولة إسلامية» مصغرة داخل المخيم*

41 **التحديات المرتبطة بعودة العوائل العراقية من مخيم الهول**

42 *عراقيل عودة العوائل العراقية المحتجزين في مخيم الهول*

43 *تحديات إعادة تأهيل وادماج العوائل العائدة من الهول*

45 *تدابير مقترحة لإعادة تأهيل وادماج العائدين من الهول*

49 **توصيات**

53 **المحور الثالث: النساء والفتيات المتطرفات العنيفات داخل السجون**

55 **أوضاع السجينات ومخاطر التطرف العنيف داخل السجون**

56 *مخاطر التطرف العنيف داخل السجون*

57 *وضعية السجينات العراقيات في قضايا إرهاب داخل السجون*

60 **تحديات فك الارتباط بالعنف وإعادة التأهيل والادماج**

61 *تحديات فك الارتباط بالعنف وإعادة التأهيل*

65 **التدابير المقترحة لاعادة تأهيل النساء والفتيات المرتبطات بالإرهاب داخل السجون**

66 **توصيات**

70 **خلاصة**

الملاحق

72 **ملحق 1: تجارب ناجحة (منطقة المحلبية نموذجا)**

76 **المراجع**

80 **تعليقات ختامية**

تمهيد

بعد انقضاء خمس سنوات من انتهاء احتلال داعش في العراق، لا يزال هناك حوالي 1.2 مليون عراقي نازحين داخليًا. وللحفاظ على مكاسب وجهود برامج اعادة الاستقرار واعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي في العراق وتحصين المجتمعات من العودة للنزاعات والتطرف العنيف، فإن دعم المصالحات المجتمعية وإعادة الاندماج أمر حيوي. حان الوقت الآن للتركيز على مساعدة تلك الفئات المعرضة للاقصاء والتهميش والذين يواجهون تحديات قاسية للاستقرار واعادة الاندماج وهي الأسر التي وصمت بسبب ارتباط احد افرادها بتنظيم داعش بغض النظر عن مستوى الارتباط او صحته في بعض الاحيان.

تحتاج هذه العائلات، ومعظمها من النساء والأطفال، إلى رعاية عقلية ونفسية، ودعم سبل العيش، واتاحة وصولهم للخدمات الاجتماعية او للحصول على مأوى في كثير من الأحيان. لكن أولاً، هم بحاجة إلى الامل في حياة طبيعية والذي يتطلب قبولهم من المجتمع ومنحهم فرصة في مستقبل افضل. سواء للعائلات النازحة بجميع فئاتها و تلك التي تضررت كضحايا من احتلال وارهاب، يبدأ هذا بالتسامح والتعافي من جروح الماضي وآلامه. وتهدف هذه الدارسة إلى فهم معاناة هذه العائلات والتحديات التي تواجههم وتقدم توصيات مراعية للنوع الاجتماعي لتحديد فرص إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المستدام.

لقد نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق العديد من التقارير المتعلقة بإعادة الإدماج وقبول المجتمع للعائلات التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بداعش خلال العامين الماضيين لإثراء تدخلاته وبرامجه في العراق ، ويأتي هذه الدراسة الذي يركز على التحديات في الفترة الأخيرة التي تواجهها العائلات وبشكل رئيسي النساء اللواتي انتسبن للتنظيم او اللواتي وصمن بالانتساب في وقت حرج تقود فيه الحكومة العراقية وبدعم من المجتمع الدولي عملية استراتيجية لإعادة العائلات العراقية من مخيم الهول في شمال شرق سوريا، ونأمل ان تساهم تحليلات الدراسة وتوصياتها في دعم خطة إعادة الادماج الوطنية في العراق.

زينة علي أحمد

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

ملخص تنفيذي

بعد قرابة خمس سنوات على انهيار ما يعرف بـ«خلافة» تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام («داعش») في العراق، لا يزال ملف العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» (او ما يعرف داخل العراق بـ«عوائل داعش») يطرح تحديات امنية واجتماعية واقتصادية كبيرة. العديد من سكان المناطق التي تضررت بشكل كبير من جرائم التنظيم يرفضون عودة عائلات واقارب أشخاص كانوا ينتمون لـ«داعش» بعد سيطرته على الأرض في 2014م. سواء كان هؤلاء الاشخاص لا يزالون على قيد الحياة او مفقودين او مسجونين او حتى متوفين، فعوائلهم التي اضطرت الى الهرب من مناطقها الى مناطق أخرى داخل العراق او الى سوريا، بعد هزيمة التنظيم في العراق، تبقى في الغالب مرفوضة من المجتمع العراقي.

تبذل الحكومة المركزية والمنظمات الدولية وبعض المسؤولين المحليين جهودا مكثفة من اجل عودة بعض العوائل الى مناطقهم، من خلال إعادة اعمار المناطق المتضررة، وعقد مصالحات مع المجتمعات المحلية[1]. على الرغم من ذلك لا تزال المخاوف الأمنية، والإجراءات الإدارية، والقضايا العشائرية، والطائفية، والظروف الاقتصادية والمعيشية، وغيرها من العقبات الهائلة، قائمة وتمنع بشكل كبير عودة الالاف من العوائل وإعادة ادماجهم، مرة أخرى، داخل مجتمعاتهم المحلية.

قدّر مسؤول بوزارة الداخلية العراقية عدد الأشخاص من أسر يتصور ارتباطها بـ«داعش»، الذين لم يتمكنوا من العودة الى ديارهم، بحوالي 250 ألف شخصا[2]. يعود السبب، في بعض المناطق، إلى الدمار الذي خلفته الحرب على «داعش» في المنازل والبنى التحتية، لكن في اغلب المناطق، فإن الحظر الفعلي على عمليات العودة هو شكل من أشكال العقوبة ضد أولئك الذين ترى بعض العشائر، او السلطات او المجتمعات المحلية، او قوات الحشد الشعبي[3] أنهم كانوا متعاطفين مع «داعش»، أو أن لديهم قريبا كان منتميا او متعاونا مع التنظيم.

في المناطق التي استولى عليها، سابقا، تنظيم «داعش»، فرض جهاز الامن الوطني العراقي الحصول على تصريح امني -يعتبر بمثابة شهادة براءة من التنظيم- من اجل عودة النازحين، والانتقال من منطقة إلى أخرى، وبناء او استئجار المنازل، واستخراج البطاقات الرسمية، وتسلم المرتبات الشهرية، وغير ذلك. لا يمكن الحصول على أي وثيقة أو إجراء المعاملات دون الحصول على هذا التصريح. لتسهيل حصول أقارب المشتبه في انتمائهم الى «داعش» على التصريح الأمني حتى يتمكنوا من العودة الى ديارهم، تمكن قادة محليون في بعض المناطق المحررة[4] من حث السلطة القضائية على الموافقة على أنه إذا قدمت زوجة، أو والد، أو أخت، أو قريب آخر، لأحد أعضاء «داعش» المسجونين او المفقودين – ربما يكون ميتا او مختفيا - شكوى جنائية ضد هذا الشخص بسبب عضويته في «داعش»، يصدر القاضي وثيقة تمنحهم الضوء الأخضر للحصول على التصريح الأمني. تسمى هذه الممارسة بـ«التبرئة» او «التبرؤ».

على أهمية هذه الممارسة الا انها تطرح إشكاليات قانونية وحقوقية، وتتعرض في بعض الاحيان للعرقلة بسبب رفض المجتمعات المحلية لعودة العوائل. «التبرئة» ليست قانوناً مشرعاً إذ لا أصل لها في القوانين العراقية النافذة، إنما هو عرف تبناهُ القضاء لتسيير معاملات العائلات التي انتمى أحد أبنائها إلى تنظيم «داعش»[5]. أيضا، «التبرئة» لن تعني نهاية مشاكل العوائل وإعادة ادماجهم، مرة أخرى، داخل المجتمع. لا يزال هناك غضب شعبي ورفض لهذه العائلات، ما يعني، من ناحية، احتمال تعرضهم للانتقام او الوصم والتهديد. من ناحية أخرى، هناك إمكانية تعرض العوائل للتهديد من طرف تنظيم «داعش» الذي يجد في تبرئتهم من عناصره خيانة له. في بعض الأحيان، حتى بالنسبة للعوائل التي تبرأت من اقاربها وتمكنت من العودة الى مناطقها، لم تستطع الحصول على كافة الوثائق الإدارية[6] التي تسمح لها بإعادة الاندماج في المجتمع. تهديد الأهالي واستمرار سوء الظروف المعيشية والاقتصادية دفع بعض العوائل الى العودة

العكسية الى المخيمات.

بالنسبة للعوائل المحتجزة داخل مخيم الهول، عندما خسر التنظيم آخر معاقله في سوريا عام 2019م، ألقي القبض على مقاتليه وأودعوا في السجون، فيما تم توطين عائلاتهم من النساء والأطفال في مخيم الهول، شمال شرقي سوريا. من ضمن 62 ألف شخصا يعيشون في المخيم، يوجد ما يقارب من 31 ألف عراقي. تشير بعض التقديرات الى ان 95 في المئة منهم من عوائل متصور ارتباطها بالتنظيم، بواقع 4400 من محافظة نينوى و18 ألفا من محافظات الأنبار وبغداد وبابل، والباقي من محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى[7].

يتجه العراق نحو استعادة مواطنيه من مخيم الهول لاعتبارات إنسانية وحقوقية، وان كانت هناك تعقيدات قانونية ومخاوف امنية بهذا الخصوص. كجزء من آلية العمل القائمة بين بغداد وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، استعادت السلطات العراقية، خلال الفترة بين مايو 2021م ويناير 2022م، 450 اسرة عراقية، على اربع دفعات، بما يعادل 1796 شخصا، اغلبهم نساء وأطفال وعدد قليل من الرجال[8]. من المتوقع ان تستمر عملية استعادة الاسر العراقية على شكل دفعات من الهول الى «مركز الجدعة 1 للتأهيل النفسي والاجتماعي»، بالقرب من بلدة القيارة، جنوب مدينة الموصل (مركز محافظة نينوى شمالا). هذا الامر يثير مخاوف سياسية وأمنية واجتماعية عديدة. تؤكد السلطات الأمنية العراقية ان كل العائدين، في هذه المرحلة الاولى، خضعوا لتدقيقات امنية داخل مخيم الهول، ويخضعون لتدقيقات امنية، أخرى، بعد وصولهم لمخيم الجدعة، وانهم «مسالمون» وليسوا من التنظيم. يخضع العائدون من الهول، من داخل مخيم الجدعة، للدعم والتأهيل النفسي وبرامج خاصة معدة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين، ومستشارية الأمن القومي بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة.

هناك من يرى في عودة العوائل من الهول تهديدا للنسيج الاجتماعي في منطقة الموصل التي تضم تنوعا قوميا ودينيا ومذهبيا كبيرا، خاصة ان الامر لا يقتصر على نازحي محافظة نينوى فقط، بل هو نقل لجميع العوائل من جميع المحافظات العراقية. وهناك من يرى ان وجود مخيم لـ«عوائل داعش» سيهدد الاستقرار ويعيد تواجد خلايا التنظيم في هذه المناطق. على كل، لا يمكن الجزم بالمطلق ان العوائل العراقيين المتواجدين بالهول كلهم مسالمين ولا علاقة لهم بتنظيم «داعش» ولا الجزم بأنهم كلهم من عوائل متصور ارتباطها بـ«داعش». منهم فعلا من هرب من جرائم التنظيم في 2014، -هؤلاء تمت عودة جزء منهم في اول مجموعة استعادتها الحكومة العراقية- ومنهم جزء كبير من عائلات مرتبطة بعناصر «داعش»، سواء بصلة قرابة قريبة او بعيدة[9]. هؤلاء نزحوا إلى سوريا مع من تبقى من مقاتلي التنظيم عندما استعاد العراق اراضيه عام 2017م.

عودة هذه العائلات (حتى من لم يكن لهم أي ارتباط بـ«داعش») يشكل خطرا قائما. هؤلاء اختبروا الحرب والنزوح وخالطوا أفراد وعائلات التنظيم النشطين داخل مخيم الهول لفترات طويلة. من المحتمل ان يكونوا قد تأثروا بأفكاره المتطرفة، او تعرضوا لحملات استقطاب وتجنيد داخل الهول. هذا الامر قد تظهر تداعياته مستقبلا، خاصة، على النساء والأطفال الذين يشكلون ما يقرب من 80 في المئة من سكان الهول. النساء والأطفال يشكلون التحدي الأكبر أمام الحكومة العراقية. التعامل مع النساء على أساس انهم مسالمات او ضحايا وتابعات للرجل يمكن ان يشكل ثغرة امنية وخطرا محتملا. بالنسبة للعوائل التي هربت الى سوريا بعد هزيمة التنظيم في العراق في 2017م، فهي تشكل خطرا اكبر وتحتاج الى اجراءات مختلفة، سواء من حيث التدقيقات الأمنية او من حيث إجراءات وشروط العودة والاستفادة من برامج إعادة التأهيل النفسي والفكري وإعادة الادماج المجتمعي.

على الرغم من أهمية استعادة العراق لمواطنيه من الهول ووضعه في مخيم الجدعة، الا ان التحدي الأكبر هو إعادة العوائل الى مناطقها. على ارض الواقع، من الصعب أن يغفر ذوو الضحايا للجناة وعائلاتهم العائدين ما ارتكبه «داعش» في حقهم من جرائم شنيعة. عودة الاسر من الهول الى مخيمات عراقية، ومنها ربما الى مناطقهم، هو، في الغالب، محل رفض المجتمعات المحلية. ارغام المجتمعات المحلية على قبول عودة هذه العوائل قد يفتح الباب

أمام أعمال انتقام ونزاع دموي جديد في العراق، وتركهم لمدة أطول داخل مخيم الهول او داخل مخيمات عراقية، سيحول هذه الاخيرة الى حاضنة للتطرف العنيف، وقنبلة موقوتة ستنفجر في أي وقت. لتفادي الأسوأ، هناك حاجة لمعالجة هذا الملف وفق استراتيجية شاملة ومتعددة الابعاد والأطراف تشمل خطة واضحة للعودة وبرامج شاملة لإعادة التأهيل والادماج والعودة الامنة للمناطق الاصلية. هذا الامر لا يمكن ان يتحقق بدون التوصل الى مصالحات محلية.

بالإضافة الى العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش»، سواء النازحين داخليا او العائدين من مخيم «الهول»، هناك فئة ثالثة من النساء المنتميات لـ«داعش» والمثبت تورطهن معه او انتماؤهن إليه. هن يقضين عقوبة حبسية داخل السجون العراقية، منهن 47 فتاة قاصر وعدد غير معروف من النساء البالغات. هؤلاء يشكلن خطرا امنيا جديا داخل السجون، وخطرا اكبر بعد انقضاء مدة عقوبتهن وعودتهن الى مجتمعاتهن. معروف ان درجة الاستقطاب والتجنيد داخل السجون كبيرة جدا، ما يعني الحاجة الى اتخاذ تدابير لمنع تأثير سجينات الارهاب على باقي سجينات الحق المدني. هناك حاجة، أيضا، لبرامج فك الارتباط وإعادة التأهيل داخل السجون وبرامج إعادة ادماج مجتمعي بعد فترة السجن تكون مراعية للنوع الاجتماعي. بعد انقضاء فترة السجن، هؤلاء لن يلقين الترحيب، في الغالب، داخل مجتمعاتهن، ولا شيء يؤكد تراجعهن عن الفكر المتطرف. ما يعني انهن سيشكلن تحديا امنيا مستقبلا.

تستعرض هذه الدراسة العراقيل المختلفة المرتبطة بعودة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» الى مجتمعاتهم المحلية والتحديات المطروحة بهذا الخصوص، وتقترح تدابير من شأنها الاسهام في تذليل تلك الصعوبات والعراقيل وتقدم توصيات مراعية للنوع الاجتماعي.

تؤكد الدراسة انه من اجل تحديد الاحتياجات وتقييم المخاطر هناك حاجة الى الفصل بين النازحين داخليا وبين العائدين من الهول. المخاطر التي يمثلها النازحون داخليا تختلف عن تلك التي يمثلها العائدون من الهول. الفهم الجيد للمخاطر يشكل عاملا أساسيا لتحديد الاحتياجات وبرامج إعادة التأهيل والادماج الملائمة.

مع كثرة اعداد العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش»، من الصعب دراسة كل حالة على حدا، لكن على الأقل يمكن اعتماد النهج الفردي (كل حالة على حدا) في حالة العائدين من الهول، وحالة النساء والفتيات داخل السجون. أولا، لان اعدادهم، لحدود الان، لا تزال تحت السيطرة، كون من عبروا فعليا عن رغبتهم في العودة للعراق هم فقط 4000 شخصا (ربما عرف هذا العدد عرف تزايدا في الفترة الأخيرة). ثانيا، كون العائدين من الهول او النساء والفتيات في السجن، يشكلون خطرا اكبر. هذا الخطر يستدعي التعامل وفق نهج فردي يراعي السن والجنس ودرجة التأثر بالفكر المتطرف، وأسباب الالتحاق بالتنظيم او دعمه، وسبب الهروب لسوريا (بالنسبة للعائدين من الهول)، وأسباب العودة، وسبل إعادة التأهيل والادماج.

تؤكد الدراسة أن النساء والفتيات يرتبطن بالتطرف العنيف بطرق معقدة ومتنوعة. لكي تكون برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج فعالة، يجب أن تعي الحكومة العراقية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بمنع التطرف العنيف أنه ثمة خطرا مرتبطا بالنساء المتورطات مع «داعش»، وأنهن لسن بالضرورة «مسالمات» او «ضحايا» بالمطلق. هذا الوعي بالأبعاد الجنسانية للتطرف العنيف سيدفع الحكومة والجهات الفاعلة الاخرى لتكييف السياسات والممارسات القائمة لكي تراعي الاعتبارات الجنسانية. عدم وجود سياسات متماسكة ومراعية للاعتبارات الجنسانية قد ينطوي على تداعيات مميتة[10]. لسنوات، كانت النساء غائبات تقريبا عن ادبيات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، كما أن الكثير من جهود جمع المعلومات وتمويل الأبحاث والدراسات يفتقر إلى التحليلات الجنسانية[11]. إن مسألة عودة النساء والأطفال المتصور ارتباطهم بـ«داعش» تجلب تحديات إضافية، على سبيل المثال، تحديد المعلومات والبيانات يفتقر إلى التحليلات الجنسانية، وما إذا كانت النساء قد انضمت طواعية للتنظيم أو أجبرن على ذلك، ومدى ارتكابهن للعنف، أو تصرفن كداعمات ومساعدات فقط. النقص في هذه المعلومات يصعب من عملية تحديد الاحتياجات، وبالتالي، تصميم سياسات إعادة تأهيل وادماج مناسبة.

تؤكد الدراسة أنه لا يزال هناك نقصا في

السياسات الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي في المخيمات وأماكن الاحتجاز. حيث يتعلق الأمر بمصير الاف النساء، هناك فجوة أوسع بين الواقع على الأرض وبين التحديات والمخاطر المحتملة. النساء المعيلات لأسر، ممن فقد أقاربهن الذكور او لم يتضح بعد مصيرهم، أو الذين قتلوا خلال حرب التحرير، أصبحن من المشتبه في أن لهن صلات مع التنظيم. هؤلاء يعشن معاناة مزدوجة: خسارة الاهل وقساوة النزوح وضرورة اعالة أبنائهن دون ان تتوفر لديهن فرص عمل لائقة. هؤلاء ليس لهن مأوى ولا مورد رزق ويشعرن بأن مخيمات النازحين حيث يقمن، هي الملاذ الوحيد لهن، بالنظر إلى مخاطر الانتهاكات التي قد يتعرضن لها خارجها. في بعض الحالات يمكن ان يتحولن، هن أيضا، الى التطرف العنيف، اذا فقدن الامل في فرصة حياة مواتية. تشير تجارب سابقة الى ان النساء اللاتي تواجهن نقص الفرص إلى جانب الوصم، كونهن من اقارب متطرفين عنيفين، تزداد مخاطر عودتهن للتطرف وإعادة تجنيدهن[12]. غالبا ما تقترن عودة النساء والفتيات المرتبطات بجماعات التطرف العنيف بمستويات مرتفعة من الخوف والغضب وانعدام الثقة من قبل المجتمعات. رفض المجتمعات لعودة النساء المتصور ارتباطهن بـ»داعش»، ووصمة العار التي لا تزال تلاحقهن والخوف من الانتقام، والظروف المعيشية الصعبة، تعتبر جميعها تحديات رئيسية يجب اخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بجهود إعادة الإدماج.

تظهر الدراسة أن النساء والفتيات العائدات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي تواجهن وصمة عار إضافية من مجتمعاتهن، ولديهن احتياجات نفسية واجتماعية وصحية محددة. تعاني النساء العائدات، أيضا، من العواقب الاقتصادية، فقد تحملن الاعباء المعيشية وحدهن، ويحتجن إلى تدريب مهني وتوفير فرص عمل كريم من اجل كسب الدخل ومراعاة حاجيات ابنائهن.

تؤكد الدراسة ان هناك حاجة لتسوية وضعية الاف الأطفال بدون أوراق ثبوتية ولا هوية مما يحرمهم من حقهم في النسب وحقهم في التعليم، وحقهم في المواطنة وحقهم في العيش الكريم، لمجرد انتمائهم بيولوجيا لأباء كانوا منتمين لـ»داعش»، واصبحوا الان في عداد الموتى او المفقودين. هؤلاء الاطفال ان لم تتم تسوية وضعيتهم الان سيشكلون «قنبلة موقوتة» مستقبلا.

توصي الدراسة بضرورة الانتباه للمصطلحات المستخدمة في وصف النساء والأطفال المتصور ارتباطهم بتنظيم «داعش». استخدام مصطلح «عوائل داعش» او «الدواعش» المنتشر بشكل كبير في الأوساط العراقية الرسمية والشعبية، يشكل في حد ذاته وصما مسبقا واتهاما سيظل يلاحق أولئك النساء والأطفال لمدة طويلة وستكون تداعياته على نفسيتهم كبيرة. هذا الوصف يعرض النساء والأطفال، أيضا، للمضايقات والاقصاء والتهميش، وربما، لمحاولات انتقام سيتعرضون لها الان ومستقبلا لمجرد انهم اقارب لاحد العناصر السابقة للتنظيم، او تم اتهامهم كيديا، بذلك، من اجل تصفية حسابات شخصية او عشائرية.

تنبه الدراسة الى ضرورة التعامل من النساء والفتيات داخل السجون بحرص أكبر وضرورة اخضاعهن لبرامج إعادة تأهيل نفسي وبرامج فك الارتباط بالعنف وإعادة ادماجهن اجتماعيا واقتصاديا داخل المجتمع، بعد انقضاء فترة السجن، بناء على نهج كل حالة على حدا. هناك حاجة أيضا الى بناء قدرات العاملين في السجون حول أسباب التطرف العنيف، ومظاهره، ومؤشراته، وكيفية مواجهته داخل السجون، والابعاد الجنسانية للتطرف العنيف والابعاد الجنسانية لإعادة التأهيل والادماج.

تخلص الدراسة الى ان هناك حاجة لفتح نقاش مجتمعي جدي وفعال تنخرط فيه كل قوى المجتمع (شيوخ عشائر، رجال دين، قادة مجتمع، سلطات محلية، مثقفين، اعلام، مجتمع مدني، شباب، نساء) حول التحديات المختلفة التي يطرحها ملف العوائل المتصور ارتباطها بـ»داعش»، والحاجة لإنشاء آليات العدالة التصالحية ذات البعد المحلي، بوصفها أحد السبل المؤدية إلى تحقيق العدالة المنشودة بجبر الضرر الذي لحق بالمجني عليهم وإصلاح الجناة والتصالح بينهم، كحل لا مفر منه لعودة التماسك الاجتماعي وتفادي تكرار انتاج مظالم جديدة ستؤدي لا محالة لإعادة انتاج العنف.

©Shutterstock. 2022.

المقدمة

على مدار عام 2017م، مني تنظيم «داعش» بخسائر متزايدة في المناطق التي سيطر عليها في العراق، وشمل ذلك معاقله ومراكزه الإدارية. في التاسع من ديسمبر 2017م، أعلن رئيس الوزراء العراقي انذاك، حيدر العبادي، الانتصار على التنظيم بعد أشهر من القتال[13]. على الرغم من هزيمة «داعش» العسكرية، الا أن الطريق لتحقيق الاستقرار في العراق لا يزال يواجه الكثير من التحديات، في ظل العدد الكبير من القضايا الانسانية التي لا تزال عالقة. في 2019م، أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما يقرب من 1.9 مليون عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ و7.3 مليون شخص بحاجة الى رعاية صحية؛ و5.2 مليون نسمة يحتاجون إلى الحماية والدعم؛ و5.4 مليون بحاجة إلى العون لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، و4.1 مليون شخص بحاجة إلى مأوى[14]. وطبقا للبنك الدولي، ستستغرق إعادة إعمار المدن المدمرة 10 سنوات على الأقل[15]. ما يزيد الوضع تعقيدا، تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مثل الفساد والبطالة وضعف الخدمات الأساسية، ودخول الأزمة الإنسانية مرحلة جديدة بعدما زادت من حدتها العقبات الكبيرة التي تحول دون عودة الكثير من النازحين داخليا الى ديارهم، بمن فيهم العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش».

خلال السنوات الماضية، دفعت سياسات الحكومة العراقية الى تشجيع عمليات عودة النازحين الى مناطقهم، غير انه تمت، أيضا، عمليات عودة قسرية وبالإكراه، من خلال الإسراع في اغلاق المخيمات دون توفير بدائل للنازحين الذين لا تزال منازلهم مدمرة، وتمت، أيضا حالات عرقلة العودة[16]. لا يزال نحو 1.2 مليون عراقي نازحا داخليا. يعيش أربعة من كل خمسة نازحين خارج المخيمات، في المناطق الحضرية أو الريفية، ومعظمهم في وسط وغرب وشمال العراق[17]. من ضمن كل النازحين داخليا، هناك حوالي 250 ألف شخص يتصور ان لهم ارتباطا بتنظيم «داعش»[18]. بعد هزيمة التنظيم وطرده من اخر معاقله في العراق، بدأ يُنظر إلى المدنيين الذين عاشوا تحت حكمه لفترة طويلة - أكثر من ثلاث سنوات في بعض المناطق - أنهم «متعاونون»[19]، حتى لو لم ينضموا إلى التنظيم أو يدعموه بالفعل. هؤلاء يواجهون التمييز وانعدام الامن وظروف معيشية صعبة، ويكافحون من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية[20]. بالإضافة الى ذلك، هم يواجهون خطر الانتقام من العوائل التي تضررت من جرائم «داعش». الذين فروا من الأنبار ونينوى اثناء احتلال «داعش» للأرض غاضبون ممن تخلفوا عن الركب ولم يهربوا، متهمين إياهم بدعم «داعش». والذين فروا اثناء الحرب على «داعش» مهددون بعدم العودة الى ديارهم على اعتبار انتماء أحد افراد عائلاتهم الى التنظيم. بين هؤلاء وهؤلاء عداوة ورغبة في الانتقام.

أحيانا، أجبرت بعض العوائل الى العودة إلى ديارها رغم الظروف غير الآمنة. بعضهم كان عرضة للألغام الأرضية، والبعض تعرض لهجمات انتقامية من الجيران، ومنهم من تجنيدهم قسريا (خاصة الشباب) في الجماعات المسلحة المحلية. لكن في الغالب، تمنع العوائل من العودة إلى مناطقهم، ويحتجزون فعليا في المخيمات.

غالبا ما تقترن عودة النساء والفتيات المرتبطات بجماعات التطرف العنيف بمستويات مرتفعة من الخوف والغضب وانعدام الثقة من قبل المجتمعات المحلية. رفض المجتمعات لعودة نساء متصور ارتباطهن بـ«داعش»، ووصمة العار التي لا تزال تلاحقهن، والخوف من الانتقام، واستغلال اوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، اما كنازحات منبوذات داخل المخيمات او نساء

مهمشات بعد عودتهن لمناطقهن، وعدم توفير فرص عمل لائقة تساعدهن على اعالة ابنائهن، تعتبر تحديات رئيسية يجب اخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بجهود إعادة الإدماج.

بالإضافة الى النازحين داخليا، من أصل 62 ألف محتجزا في مخيم الهول السوري، يوجد ما لا يقل عن 31 ألف عراقي، اغلبهم من النساء والأطفال والفتية. تشير بعض التقديرات الى ان 95 في المئة منهم من عوائل يتصور ارتباطها بـ»داعش». يعتبر العراق من الدول التي تدعم الملاحقة القضائية لمواطنيه المتورطين في إرهاب «داعش» محليا في العراق. تسعى الحكومة العراقية الى تسوية ملف مخيم الهول من خلال استعادة تدريجية لمواطنيها الراغبين في العودة. بعد اخضاعهم لتدقيقات امنية، تقوم الحكومة بنقل مواطنيها الى مخيم الجدعة 1 لإعادة التأهيل، كمرحلة أولى، ومن الجدعة الى مناطقهم الاصلية، في مرحلة ثانية. هذه الخطوة على أهميتها الا انها محفوفة بالمخاطر. قرار الحكومة استعادة العوائل من الهول يثير استياء المجتمعات المحلية التي ترفض عودتهم واستقبالهم، وتثير أيضا غضب الأهالي المتضررين بشكل أكبر من جرائم التنظيم وعلى رأسهم الايزيديين، الذين شكل تدفق «داعش» على مناطقهم وجبالهم كارثة حقيقية. هؤلاء ينتظرون حلا لمأساتهم من خلال تسوية سياسية يشعرون معها بأنه جرى تحصينهم من احتمال تكرار هذه المأساة الانسانية، وأنه ثمة محاسبة عادلة تحققت أو في طريقها إلى التحقق.

فيما يتعلق بمسؤولية النساء عن الجرائم التي ارتكبها «داعش»، لا توجد رواية متفقا عليها حول درجة الانخراط او المسؤولية التي ينبغي أن تتحملها النساء اللاتي كن متزوجات من أفراد تنظيم «داعش» أو قريبات لهم. التحديات المتعلقة بصعوبة فهم كيفية مشاركة النساء في تنظيم «داعش» ليست حكرا على العراق، على الرغم من أن النساء العراقيات اللاتي كن يعشن في المدن والبلدات التي سيطر عليها التنظيم احتككن به بطريقة ظرفية أكثر من النساء الأجنبيات اللاتي هاجرن الى سوريا والعراق للانضمام إلى التنظيم. هناك فجوات متعددة في البيانات – ومنها عدم تصنيف البيانات بحسب الفئات الجنسانية والعمرية- والكمية المحدودة للمعلومات والدراسات المرتبطة بتحديد مدى تورط النساء العراقيات في إرهاب «داعش»، والادوار التي لعبنها اثناء سيطرته على الأرض. نقص المعلومات والبيانات يزيد من صعوبة التقييم الكامل لنطاق مشاركة النساء في التطرف العنيف[21]، وصعوبة تحديد الاحتياجات والتدخلات الاكثر فعالية لفك الارتباط وإعادة التأهيل، وبالتالي، صعوبة تصميم استجابات نوعية.

لفهم أفضل للتحديات المطروحة والعراقيل المرتبطة بالعودة، ومن اجل تصميم استجابات أكثر فاعلية فيما يتعلق بإعادة التأهيل الادماج، يفضل تصنيف النساء المتصور ارتباطهن بـ»داعش» وفق ثلاثة مجموعات. من شأن هذا التمييز ان يساعد في بناء تصورات حول ظروف وتحديات كل مجموعة، ويساعد على تحديد الاحتياجات وتقييم المخاطر:

نساء يتصور ارتباط أحد افراد عائلاتهن (زوج، اب، ابن.. الخ) بالتنظيم، منهن من تعاطف او تعاون بشكل او بأخر مع التنظيم، ومنهن من لم يتورط معه ابدا، وربما كن ناقمات على التنظيم ومنتقدات لأفكاره المتطرفة واحكامه الوحشية. اضطرت هذه النساء، مع باقي اقاربها، الى الهروب من مناطقهم الى مناطق أخرى داخل العراق بعد هزيمة التنظيم خوفا من الانتقام. هؤلاء لا يشكلن خطرا امنيا كبيرا، لكن نبذهن هم واطفالهم من طرف المجتمعات، وتعرضهم للوصم او الاقصاء او التهديد، سيشعرهم بالظلم والحقد على المجتمع. هذا الامر يمكن ان يشكل، على المدى المتوسط او البعيد، تهديدا حقيقيا وخطرا محتملا.

نساء يتصور ارتباطهن بـ»داعش»، هربن مع عناصر التنظيم الى سوريا، بعد هزيمته

في العراق، منهن من ذهب مباشرة لمخيم الهول ومنهن من تم احتجازهن بعد معركة الباغوز، وتم وضعهن في مخيم الهول. بدأت السلطات العراقية في استعادتهن تدريجيا ووضعهم وابنائهم في مخيمات خاصة. هؤلاء منهم من يحمل أفكار التنظيم، ومنهم من تخلى عنها، ومنهم من لم يتبناها ابدا. لكن تواجدهم جميعا في مكان واحد (مخيم الهول) مع عناصر التنظيم النشطة، ولمدة طويلة، يمكن ان يجعلهم قد تأثروا بأفكاره او خضعوا لعمليات استقطاب وتجنيد. مع وجود هذا الاحتمال، هم يشكلون خطرا محتملا. هناك حاجة للتعامل معهم وفق كل حالة على حدا، مع ضرورة اخضاعهم الى برامج إعادة تأهيل وادماج تستجيب لخصوصية كل حالة.

نساء محكومات تورطن مع التنظيم من خلال انتمائهن له او تسترهن على أحد عناصره (زوج، اب، ابن، اخ.. إلخ). كن يؤمن (وربما لا يزلن) بجل او بعض أفكار «داعش»، وربما يحتفظن بروابط تنظيمية وأيديولوجية وتواصلية مع عناصره او خلاياه النائمة. هم بذلك يمثلن خطرا كبيرا. بالنسبة للفتيات القاصرات المسجونات في مراكز إعادة تأهيل الاحداث، الخطر الذي يمثلنه يبقى اقل بالنظر الى سنهن الصغير، وبالنظر أيضا الى ظروف زواج اغلبيتهن بالإكراه من مقاتلي التنظيم. سيكون الخطر الذي يمثلنه قليلا اذا ما تمت إعادة تأهيلهن نفسيا وفكريا داخل السجون وتمت إعادة ادماجهن اقتصاديا واجتماعيا بعد فترة السجن.

يعكِس تصنيف النساء المتصور ارتباطهن بـ«داعش» على هذا النحو تفاوتا ملحوظا في مدى ارتباطهن بالتنظيم، ومدى تبنيهن لأيديولوجيته العنيفة، وأنماط التهديدات ذات الصلة. هذا التصنيف مهم وينبغي أخذه في الاعتبار عند بلورة برامج إعادة التأهيل والإدماج وبرامج فك الارتباط عبر البرامج الوقائية والعلاجية المختلفة.

التحديات

هناك حاجة ملحة لتذليل عراقيل عودة العوائل ومنع التهديدات اللاتي يتعرضن لها بعد العودة واعتماد برامج إعادة تأهيل وادماج تستجيب للخصائص المميزة للأشخاص ذوي الصلة، وتمتثل للقانون الدولي، ويشمل ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، كما يجب أن تكون مراعية للتحديات المباشرة والمتوسطة وطويلة الأمد التي تواجه العوائل، وأيضا، المجتمعات المحلية.

- أدوار وأسباب ودوافع بعض النساء المرتبطات بـ«داعش» ما زالت غير مفهومة بشكل كامل. انضمت النساء إلى التنظيم، او دعمته، او تعاطفت معه وتسترت على عناصره لأسباب متنوعة. لعبت النساء أدوارا مختلفة في الوقت الذي كان التنظيم يحتل الأرض. شاركت بعض النساء في العنف، في حين لعبت نساء أخريات أدوار مهمة غير مرتبطة بالقتال، اما كداعمات ومساندات لأقاربهن الذكور داخل التنظيم، او كقائمات على إنفاذ القوانين الخاصة بالتنظيم، وقائمات على التجنيد، ومروجات لفكره، والأهم، كأمهات ومربيات للجيل الجديد من المتطرفين. في الكثير من الحالات، تكون النساء ضحايا للتطرف العنيف قبل ان يتحولن الى متعاونات مع التنظيم واحيانا مرتكبات[22].

هذه التعقيدات لا تخص العراق فقط، هي ترتبط بشكل مباشر بمخاوف الكثير من الدول فيما يخص إعادة النساء من مخيم الهول. هناك عدم وضوح حول عمليات تقييم المخاطر والفحص المناسبة للنساء؛ هناك تحديات فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية وصعوبات خاصة في تأمين أدلة كافية ومقبولة لارتكاب الجرائم؛ هناك فهم محدود للممارسات الفضلى والوسائل الأكثر فعالية في إعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء. تتفاقم هذه العوامل بسبب الرأي العام الذي

يميل إلى رفض عودة عوائل يتصور ارتباطها بـ«داعش». كثيرا ما تحمل النساء ذنب أقاربهم الذكور. قد تعزز مثل هذه الاتجاهات العامة التصورات حول التهميش والإقصاء والشعور بالظلم، الشيء الذي قد يسهم في إعادة انتاج التطرف، وبالتالي تقويض كل جهود إعادة التأهيل والإدماج.

- لا يزال الفساد وعدم الاستقرار والعنف الطائفي والعشائري مستمرا ولا سيما في المناطق التي يحظى فيها تنظيم «داعش» بالدعم المحلي. ارتُكبت أعمال عنف انتقامية بحق عوائل الأشخاص المرتبطين بالتنظيم، أو المشتبه في ارتباطهم به، ولا تزال الكثير من العراقيل الرسمية وغير الرسمية امام عودة الالاف منهم الى ديارهم. استمرار هذا الوضع يخلق بيئة مواتية لإعادة انتاج التطرف العنيف.

الاهداف والمنهجية

تهدف هذه الدراسة الى:

تحديد الاتجاهات الرئيسية ذات الصلة بعودة الالاف من العوائل المتصور ارتباطها بتنظيم «داعش» الى مناطقهم، وتحديد العراقيل والصعوبات الأمنية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون إمكانية العودة.

تحديد التحديات والمخاطر المرتبطة باستعادة العوائل من مخيم الهول واعادتهم الى مناطقهم.

تحديد وضع النساء والفتيات المحكومات بقضايا ارهاب داخل السجون العراقية والاحتياجات المرتبطة بإعادة تأهيلهن وادماجهن.

رفع الوعي حول الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف وتلك المتعلقة بإعادة التأهيل والادماج؛

التنبيه لمخاطر عدم تسوية ملف الالاف من الأطفال بدون هوية؛

التنبيه لمخاطر استمرار وضع العوائل المرتبطة بـ«داعش» داخل مخيمات خاصة بهم ؛

الحث على دعم وتشجيع المصالحات المحلية من اجل الوصول الى حل نهائي للعوائل النازحين داخل المخيمات؛

التشجيع على اعداد استراتيجية وطنية للعودة وإعادة التأهيل والادماج؛

التشجيع على تصميم برامج شاملة لإعادة تأهيل وادماج العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» وإعادة ادماجهم داخل مجتمعاتهم بما يحقق التماسك الاجتماعي ويمنع خلق حواضن جديدة للتطرف العنيف يمكن ان تتصدر المشهد الإرهابي في العراق مستقبلا؛

رفع الوعي بخصوص أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بإعادة تأهيل وادماج النساء المنتسبات او من هن من عائلات التنظيم، تفعيلا للقرار الاممي رقم 2396. والملحق للمبادئ التوجيهية حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب (2018م)، الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب، وإرشادات مفصلة حول النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في مسألة العائدين؛

التشجيع على اشراك النساء في برامج مكافحة التطرف العنيف وإعادة التأهيل تفعيلا لقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة 2242 (2015م) و2396 (2017م). يعتبر دمج المنظور الجنساني في استراتيجيات وسياسات وبرامج وخطط منع ومكافحة التطرف العنيف وإعادة التأهيل والادماج أمرا حيويا لفعاليتها واستدامتها؛

اقتراح حلول وتدابير عملية من شأنها الاسهام في بناء تصورات خاصة بإعادة تأهيل وادماج الاف من النساء والأطفال ممن لا يزالون في وضعية نزوح داخلي، بما يستجيب لخصوصية العراق السياسية والثقافية والاجتماعي.

تركز الدراسة ومنهجيتها على تحديد وتحليل القضايا والاشكاليات المرتبطة بعودة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» النازحين داخليا

او العائدين من الهول والنساء والفتيات المتواجدات داخل السجون من خلال:

مراجعة مكتبية للأطر القانونية والاستراتيجيات والبرامج القائمة وطنيا ودوليا والمتعلقة بعودة النازحين داخليا والعائدين من مخيمات سورية؛ مراجعة تقارير الظل للأربع سنوات الأخيرة (2017م2021-م) المرتبطة بالوضع الإنساني في العراق وتحديدا وضع النازحين داخليا، مراجعة تقارير منظمات حقوقية والمنظمات الدولية المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا؛ مراجعة تقارير مجموعة الازمات؛ دراسة حالات عن برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل والادماج؛

تحليل نتائج دراسة ميدانية شملت مركز إعادة تأهيل الاحداث ببغداد، ومخيم الجدعة 1 والجدعة 5 بالقيارة، ولقاء مع مجموعة من النساء العائدات الى مناطقهن في مدينة الفلوجة بمحافظة الانبار، ولقاء مجموعة أخرى من النساء من منطقة المحلبية، وشهادات المجتمعات المحلية.

رصد وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة وتحديد التحديات المرتبطة بموضوع الدراسة واقتراح حلول وتدابير من شأنها ان تساهم في بناء التصورات ذات الصلة، وان تساعد في صياغة برامج واستراتيجيات مستجيبة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بعودة العوائل وإعادة التأهيل والادماج، بما يتناسب وخصوصية العراق الاجتماعية والسياسية والثقافية.

تركز الدراسة بشكل أساسي على النساء باعتبارهن يمثلن النسبة الأكبر من العوائل النازحة داخليا والعائدة من مخيمات سوريا، ولكنها تتناول في بعض الأحيان الأطفال والرجال بناء على علاقاتهم بالنساء والاحتياجات التي تم تحديدها.

التقت الباحثة بمجموعة من الفتيات داخل السجون ووقفت على ظروف وأسباب محاكمتهن، ووضعيتهن داخل السجون واحتياجاتهن فيما يتعلق بإعادة التأهيل داخل السجن وإعادة الادماج في مرحلة ما بعد السجن. التقت، أيضا، بعدد من النساء اللاتي تمكن من العودة الى مناطقهن. استمعت لتجاربهن مع النزوح وشروط العودة والمشاكل التي يعانين منها بعد العودة واحتياجاتهن واحتياجات أبنائهن. في زيارتها للمخيمات (الجدعة 1 والجدعة 5) التقت الباحثة مع مجموعات كبيرة من العوائل النازحة داخل المخيم، بحضور ممثلين عن وزارة الهجرة، ومقيم محلي موثوق به كدليل للمساعدة في اللقاء بالعائلات التي تم الاستماع لتجربتها مع النزوح وعراقيل العودة .

ركزت الأسئلة على الحالة الاجتماعية، والوضعية الاقتصادية ومشاكل الصحة النفسية والعلاقة بالمحيط المجتمعي والاحتياجات الاقتصادية بالنسبة للنساء اللاتي تمكن من العودة الى مناطقهن. وعراقيل العودة بالنسبة للنازحات، ظروف العيش داخل المخيمات والاحتياجات. تم صياغة الأسئلة بما يستجيب للخصوصية الثقافية والبيئية للنساء اللاتي تمت مقابلتهن. طُرحت أسئلة حساسة تتعلق بالاحتياجات النفسية واحتياجات الصحة النسائية، والعنف داخل المخيمات، والعنف الممارس داخل المجتمع والحالة النفسية للأبناء.

من المأمول أن تساعد المعلومات الواردة من هذه الدراسة في تحديد احتياجات الفئات المستهدفة وتحسين حصول من لايزال منهم داخل المخيمات على الخدمات في انتظار عودتهم النهائية الى مناطقهم، وتحديد احتياجات من تمكن منهم من العودة وتوفير الحماية لهم من الوصم او الخوف من الانتقام. تؤكد الدراسة على ضرورة اتباع نهج شاملة ومتعددة الابعاد ومتعددة الاطراف من اجل تحقيق استجابات نوعية فيما يتعلق ببرامج إعادة التأهيل والادماج.

بنية الدراسة

تعرض الدراسة الصعوبات والعراقيل المرتبطة بعودة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» الى مناطقها، والمخاطر والتحديات المترتبة عن عدم العودة مع اقتراح تدابير وحلول من شأنها مساعدة صناع القرار على بناء تصورات ذات صلة، بالإضافة الى تحليل جنساني لإعادة التأهيل والإدماج بما يحقق استجابات مراعية للنوع الاجتماعي. بعد شرح موجز للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور وخلاصة.

المحور الأول خصص لدراسة صعوبات العودة وتحديات إعادة ادماج العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش». والثاني خصص لدراسة حالة العائدون من الهول: احتياجات إعادة التأهيل وتحديات إعادة الادماج. والمحور الثالث تم تخصيصه للنساء والفتيات داخل السجون العراقية: تحديات فك الارتباط وإعادة التأهيل والادماج.

تم تقسيم كل محور من المحاور الثلاثة الى 3 فصول. خصص الفصل الأول من المحور الأول لتحديد عراقيل عودة الاسر المتصور ارتباطها بـ«داعش»؛ تحديات إعادة ادماج العوائل في الفصل الثاني؛ وخصص الفصل الثالث للتوصيات. بالنسبة للفصل الأول من المحور الثاني تم تحديد مخاطر التطرف النسائي داخل مخيم الهول، بما في ذلك الدعاية للتنظيم والتلقين العقائدي والتجنيد والتطبيق الصارم لقوانين «داعش»؛ تم تحديد التحديات المرتبطة بعودة العوائل العراقية من مخيم الهول في الفصل الثاني؛ والتوصيات في الفصل الثالث. بالنسبة للمحور الثالث، تم تخصيص الفصل الأول لتقييم مخاطر التطرف العنيف داخل السجون؛ وضعية السجينات العراقية المحاكمات في قضايا إرهاب، وتحديات فك الارتباط بالعنف وإعادة التأهيل والادماج داخل السجون في الفصل الثاني؛ والتوصيات في الفصل الثالث.

تقدم الدراسة نهجا شاملا يركز على ابراز العراقيل وما ينتج عنها من تحديات، وتحديد الاحتياجات والتطلعات الإنسانية المشتركة، مما يضمن استجابات شاملة لا تلبي لمتطلبات الأمن القومي العراقي فحسب، بل تلبي أيضا لمتطلبات العوائل العائدة والعوائل التي لا تزال في حالة نزوح داخلي، والنساء السجينات، وضحايا جرائم «داعش»، والمجتمع ككل. مما يحول دون حدوث المزيد من دورات التطرف ويعزز التماسك الاجتماعي والسلام المستدام.

الجهات المستفيدة

الجهات الفاعلة والجهات المعنية التي لها صلة وثيقة بالمجتمعات المحلية ومؤسسات الاسرة هم المستفيدون الرئيسيون المستهدفون من هذه الدراسة، وهم: صانعو السياسات، السلطات الأمنية، مؤسسات الهجرة، العاملين في انفاذ القانون، السلطات المحلية، الاخصائيين النفسيين، العاملين في السجون، القيادات النسائية، المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة مع العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش».

من المفترض ان تجد هذه الفئات الدراسة مفيدة، كونها تطرح المشاكل والتحديات وتقترح حلولا بشأن كيفية التعامل مع العوائل العائدون (النساء منهم تحديدا) وكيفية تحصينهم هم وابناؤهم من التطرف العنيف من خلال إعادة ادماجهم بشكل

صحيح داخل المجتمعات، وكيفية تهيئة المجتمعات المحلية لقبول عودة العوائل الذين لا يشكلون خطرا ولا يزالون في حالة نزوح داخلي، او إخضاع أولئك الذين يشكلون خطرا محتملا اما لمحاكمة عادلة اذا تبت تورطهم في المشاركة مع «داعش»، او اخضاع من لم تثبت عليهم تهمة الانتماء الى التنظيم لبرامج إعادة التأهيل النفسي والفكري.

يمكن ايضا للمنظمات الدولية والجهات المعنية ذات الصلة أن تجد في الدراسة، مصدر إلهام من أجل تطوير الشراكات وتنفيذ برامج ذات الصلة بإعادة تأهيل وادماج العوائل المرتبطة بـ»داعش».

عائلة من ذوو المنتمين إلى داعش في محافظة الانبار 2021.

تعريفات

توضح هذه التعريفات المصطلحات الاساسية المستخدمة في هذه الدراسة. التعريفات المقدمة هي لغرض هذه الدراسة فقط وليست تعاريف رسمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ولا تعبر عن اراء الحكومة العراقية ولا الجهات الداعمة او الممولة لهذه الدراسة.

النزاع المسلح: مواجهة مسلحة بين قوات مسلحة للدول (نزاع مسلح دولي)، أو بين السلطات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة، أو بين هذه الجماعات داخل دولة معينة (نزاع مسلح غير دولي)[23].

العنف الطائفي: عنف مرتكب على أسس عرقية أو دينية أو طائفية لم يصل إلى عتبة النزاع المسلح غير الدولي. ويمكن للعنف الطائفي، خاصة العنف القبلي، أن يتداخل إلى حد كبير مع العنف السياسي بحيث يؤدي واحد منهما إلى اندلاع النوع الآخر من العنف[24].

النزوح: حركة الأشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار أو مغادرة منازلهم لتجنب النزاعات المسلحة وحالات العنف المعمم، أو الكوارث الطبيعية؛ أو الكوارث من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليا بالأصل[25].

النزوح عبر الحدود: انتقال الأشخاص القسري عبر الحدود سواء كان ذلك بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من دوافع النزوح بما في ذلك مشاريع التنمية بغض النظر عن الوضع القانوني في الدول المستقبلة.

المخيم: مكان بعيد عن المناطق الحضرية، تنصب فيه مجموعة من الخيام او مباني بسيطة، كالبيوت البلاستيكية أو الكابينات، للإقامة المؤقتة للسجناء، أو النازحين واللاجئين الهاربين من عمليات العنف[26]. ويستخدم مصطلح «المخيم» في سائر أنحاء العالم من جانب مجموعة من المنظمات الدولية والمحلية للإشارة إلى مجموعة متنوعة من المعسكرات أو المستوطنات المؤقتة، بما في ذلك المخيمات التي خطط لإنشائها، أو مخيمات الاستيطان الذاتي والمراكز الجماعية للعبور وإجلاء واستضافة الأشخاص النازحين داخليا أو المهاجرين إلى مناطق بعيدة، وينطبق ذلك على الأوضاع القائمة حاليا وما يستجد منها، فضلا عن تلك التي تنشأ عن نزاعات أو كوارث طبيعية أو بشرية، وبمعنى آخر، حينما يجد النازحون أنفسهم مضطرين إلى إيجاد مأوى في أماكن مؤقتة[27].

عوائل داعش: مصطلح ظهر في العراق وسوريا بعد البدء بعمليات طرد تنظيم «داعش» من معاقله؛ وهذا التعريف يعني عادة واحداً مما يأتي:

- تعهد أحد أفراد الأسرة، أو الأب، أو الأسرة بأكملها بالولاء والمشاركة في أنشطة لوجستية أو قتالية.
- تعهد أحد أفراد الأسرة، أو الأب، أو الأسرة بأكملها بالولاء، وعدم المشاركة في أي نشاط.
- تعهد أحد أفراد الأسرة، أو الأب، أو الأسرة بأكملها بالولاء وتعايش اقتصادياً، أو في الدوائر نفسها مع داعش ولم يشارك في أي عمل.
- أجبر أحد أفراد الأسرة، أو الأب، أو الأسرة بأكملها على التعهد بالولاء ولم يشارك في أي عمل.
- انتقال عائلة من مدينتها الأصلية ولديها فرد مدرج في إحدى الفئات المذكورة آنفاً.

الأشخاص المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): وفق تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هم جميع الأشخاص (بغض النظر عن العمر الحالي والعلاقة والنوع الاجتماعي وما إلى ذلك) الذين تتحمل السلطات العراقية بعض المسؤولية من خلال الاحتجاز أو غير ذلك، والذين تعتقد السلطات أن لديهم بعض

الاتصالات مع منظمة مصنفة ارهابية من قبل الأمم المتحدة دون الافتراض أو الحكم المسبق بخصوص طبيعة علاقتهم بالمنظمة المعنية[28]».

ضمن فئة الانتماء الواسعة إلى «داعش» في العراق، هناك العديد من أنواع الارتباط المختلفة التي تتراوح في القرب المادي والاجتماعي من التنظيم:

- المقاتلون العراقيون الذين شاركوا بشكل مباشر في العمليات العسكرية وأعمال العنف الأخرى.
- الموظفون المدنيون العراقيون التابعون لـ«داعش» الذين عملوا في المؤسسات الإدارية والخدمية للتنظيم، بما في ذلك إدارات الضرائب والخدمات البلدية والرعاية الصحية - في كثير من الحالات، لم ينضم هؤلاء الأفراد بشكل مؤكد إلى «داعش» ولكنهم استمروا في العمل في نفس الوظائف التي كانوا يعملون بها، قبل احتلال «داعش»؛
- ضحايا داعش العراقيين الذين تم أسرهم أو الاتجار بهم من قبل التنظيم، بما في ذلك الآلاف من النساء والأطفال الأيزيديين؛
- العراقيون الذين تربطهم صلات أسرية بـ«داعش»، سواء عن طريق الدم أو الزواج، بما في ذلك الأقارب من الدرجة الرابعة وما فوق.
- الرعايا الأجانب من جميع الفئات المذكورة أعلاه المحتجزين لدى العراق، في كثير من الحالات لأن بلدانهم الأصلية غير مستعدة لإعادتهم إلى الوطن.

العودة: تتضمن العودة -في سياق النزوح الداخلي- الانتقال من مكان النزوح إلى مكان السكن السابق. وفي حالة النزوح عبر الحدود، تعني العودة انتقال النازحين من البلد المضيف إلى الموطن الأصلي.

العائدون: ينبغي التمييز بين «اللاجئين العائدين» و«النازحين العائدين». في حالة النزوح الداخلي، يكون العائد شخصا كان في وضع نزوح داخلي سابق ثم عاد بناء على اختيار طوعي ومطلع، في أمان ومحفوظ الكرامة إلى مكان إقامته المعتاد سابقا. أما بالنسبة للاجئين أو المهاجرين الذين ليس بمقدورهم العودة لمكان إقامتهم السابق، أو لعدم قدرتهم على الاندماج بشكل دائم في مكان آخر، فإنهم يبقون نازحين. كما يعتبر اللاجئون أو المهاجرون السابقون الذين يجبرون، بعد عودتهم، على الهروب من ديارهم أو مكان إقامتهم المعتاد أو مغادرته نازحون أيضا.

الحلول الدائمة: الوضع الذي لم يعد فيه للنازحين أي حاجات محددة للمساعدة أو الحماية ترتبط بنزوحهم، مما يمكنهم من الاستمتاع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز مبني على النزوح[29].

عدم إلحاق الضرر: يشير مفهوم «عدم إلحاق الضرر» إلى ضرورة أن تسعى المنظمات الإنسانية للحد من الأذى الذي قد تتسبب فيه عن غير قصد من خلال تواجدها وتقديم المساعدة». حيث يمكن أن يكون نطاق هذه الآثار السلبية غير المقصودة واسعا وفي غاية التعقيد. يمكن للجهات الفاعلة في مجال تنسيق وإدارة المخيمات أن تعزز من مبدأ ‹عدم إلحاق الضرر› في عملها المتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الاهتمام بالنهج القائمة على حقوق الإنسان، والناجين، والمجتمع المحلي وغيرها من النهج[30].

برامج إعادة التأهيل والادماج: تختلف التعريفات والمصطلحات المستخدمة من قبل واضعي السياسات والممارسين والباحثين اختلافا كبيرا عبر البلدان والمنظمات، وأحيانا حتى داخلها[31]. كما هو الحال مع مفهوم التطرف العنيف نفسه، تستخدم الأمم المتحدة مصطلحات «فك الارتباط» وإعادة التأهيل» و«إعادة الادماج» في سياق الإرهاب والتطرف العنيف دون تقديم تعريف محدد[32].

على العموم، تم تعريف إعادة الادماج أنه: العملية التي يكتسب من خلالها المقاتلون السابقون وضعا مدنيا ويحصلون على عمل ودخل مستدامين. إعادة الإدماج هي في الأساس عملية اجتماعية واقتصادية ذات إطار زمني مفتوح، وتحدث بشكل أساسي في المجتمعات المحلية

على المستوى المحلي، وهي جزء من التطور العام للبلد ومسؤولية وطنية، وغالبا ما تتطلب مساعدة خارجية طويلة الأجل.

اضافت سياسة الأمم المتحدة لعام 2009م لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل بعد انتهاء النزاع، الجمل التالية إلى تعريف إعادة الإدماج، حيث ربطته بالسلام المستدام: «(...) الغرض من برامج إعادة الإدماج هو المساهمة في بناء السلام المستدام، وعودة المتضررين من النزاع إلى الحياة المدنية وتحسين الظروف المادية والاجتماعية. وتشكل فرص العمل وتوليد الدخل أحد اللبنات الأساسية في البناء، ليس فقط من أجل دمج أو استيعاب الأشخاص المتأثرين بالنزاع، ولكن أيضا من أجل إرساء السلام طويل الأمد»[33].

أدت التطورات الأخيرة في السياسات داخل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات متعددة الاطراف، لا سيما فيما يتعلق بالعائدين المرتبطين بالمنظمات الارهابية المدرجة، إلى تقدم إطار الفحص والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الادماجPRR))[34].

نزع التطرف وفك الارتباط: تُعرف برامج «نزع التطرف» و «فك الارتباط» على أنها: «أي طريقة أو نشاط أو برنامج يهدف إلى تقليل الالتزام المادي أو الأيديولوجي الفردي أو الجماعي تجاه مجموعة أو بيئة أو حركة تم تصنيفها على أنها «متطرفة» أو «متطرفة عنيفة» (كولر، 2017، 62). مع ذلك، في حين تهدف برامج «نزع التطرف» إلى ضمان التغيير الأيديولوجي والمواقف للأفراد المعنيين، تركز برامج «فك الارتباط» بشكل حصري على التحولات السلوكية (بمعنى آخر، نبذ استخدام العنف) دون أن تهدف إلى التخلي الأيديولوجي. يشير مفهوم «نزع التطرف» إلى الإجراءات التي تتصور عملية «إعادة التثقيف المعرفي» من أجل تسهيل التخلي عن المعتقدات التي تضفي الشرعية على العنف. بالمقابل، يستحضر مفهوم «فك الارتباط» عملية لا تهدف إلا إلى التخلي عن استخدام العنف كإطار للتعبير. في هذا الصدد، تشير الأدبيات العلمية إلى أن عملية نزع التطرف ليست شرطا لا غنى عنه لإعادة الاندماج الناجح في المجتمع (هورغان، 2009). في الواقع، يمكن للأفراد المتطرفين نبذ استخدام العنف كوسيلة للعمل دون التخلي عن إطار القيم والأفكار والمعتقدات التي تشكل أساس انخراطهم المتطرف.

النوع الاجتماعي: حسب منظمة الصحة العالمية يشير مصطلح النوع الاجتماعي/الجندر إلى «الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات المحددة اجتماعيا التي يعتبرها مجتمع معين ملائمة للرجال والنساء». عرفت وثيقة صادرة عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي، النوع الاجتماعي بأنه «يشير إلى الخواص الاجتماعية والمشاركة في النشاطات الاجتماعية كفرد في جماعة محددة. ولان هذه الخواص هي سلوك وتصرفات يتم تعلمها، فهي قابلة للتغير، وتتغير بالفعل عبر الزمن وتختلف باختلاف الثقافات».

علاقات النوع الاجتماعي هي تلك الطرق التي تحدد بها ثقافة أو مجتمع ما حقوق ومسؤوليات وهوية الرجل والمرأة في علاقتهما مع بعض. لكن غالبا ما يساء فهم مصطلح النوع الاجتماعي من خلال حصر معناه في علاقته بالمرأة فقط. في الواقع تشمل قضايا النوع الاجتماعي العلاقات بين الرجل والمرأة وأدوارهما ومدى وصولهما إلى الموارد والتحكم فيها وتقسيم العمل وغيرها من الامور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موضوع النوع الاجتماعي ال ينحصر فقط في الأمور المتعلقة بالتفاوت بين المرأة والرجل وما تخلفه من أثر على موضوع الخصوبة وتنظيم الأسرة والإنتاج والعديد من الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية والاقتصادية[35].

مقاربة النوع الاجتماعي: تأخذ هذه المقاربة في الاعتبار تضمين قضايا النوع الاجتماعي واحتياجاته في جميع برامج التنمية ومشروعاتها في إطار خطط التنمية. وتفرض مقاربة النوع الاجتماعي تضمين المرأة في الأنشطة التنموية بصورة فاعلة وذلك بالتناول الواضح لأنماط المشاركة واحتياجات المرأة والرجل للمساعدة في كل خطوات وضع السياسات والبرامج.

©Shutterstock. 2022.

المحور الأول

العوائل النازحة داخليا: صعوبات العودة وتحديات إعادة ادماج

كرونولوجيا النزوح والعودة

في عام 2014م، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على 20 مدينة عراقية رئيسية يقدر عدد سكانها بأكثر من 5 ملايين شخص. عدد العائلات التي نزحت من المحافظات التي شهدت هجمات «داعش» عام 2014م، بلغ 982 ألف عائلة[36]، بمتوسط عدد أفراد للعائلة الواحدة 5.7[37].

خلال النصف الأول من عام 2014م تم نزوح حوالي 480 ألف شخص من محافظة الأنبار[38].

في يونيو ويوليو 2014م، نزح 505.482 شخصا آخرين، معظمهم من الموصل، ثاني أكبر مدن العراق[39].

اعتبارا من أغسطس 2014م، نزح 728.700 شخصا من منطقة جبل سنجار، وآلاف آخرين من سهل نينوى وعدد آخر جراء الهجمات العسكرية في منطقة صلاح الدين.

مع بداية الهجوم على الموصل يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول عام 2016م، فر 83 ألف شخص من المدينة والمناطق المحيطة بها في غضون سبعة أسابيع، وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بينما ارتفع هذا العدد ليصل لأكثر من مليون نازح اثناء المواجهات لتحرير المنطقة.

في عام 2017م، سجلت زيادة في عمليات النزوح الجديدة إلى 1.4 مليون، وهو أعلى رقم منذ ظهور «داعش». تمت استضافة حوالي 28 في المئة من النازحين داخليًا في العراق في مناطق حكومة إقليم كردستان، و68 في المئة في وسط العراق، و4 في المئة في الجنوب.

تم إنشاء 174 مخيما للنزوح في عموم العراق.

المحافظات التي استضافت أكبر عدد من النازحين داخليًا هي الأنبار وبغداد وكركوك[40].

عاش بعض النازحين في منازل مستأجرة أو مع عائلات مضيفة بينما عاش آخرون في «ملاجئ حرجة»، والتي تشمل مخيمات غير رسمية، ودور عبادة، ومباني مهجورة، أو مواقف السيارات[41].

مع تحرير الموصل انخفضت عمليات النزوح الجديدة.

كرونولوجيا النزوح والعودة

انخفض عدد النازحين بحلول نهاية عام 2020م بنسبة 21 في المئة، مقارنة بعام 2019م. عاد 235 ألف شخص إلى مناطقهم الأصلية خلال العام، ولا سيما إلى محافظة نينوى والأنبار وصلاح الدين[42].

مع انتهاء العمليات القتالية ضد تنظيم «داعش»، عاد أكثر من 4.6 مليون نازح إلى مناطقهم الأصلية.

لا يزال حوالي 1.2 مليون شخص نازحا داخليا.

يقدر عدد الاشخاص المتصور ارتباطهم بـ"داعش" والذين لم يتمكنوا من العودة الى مناطقهم بحوالي 250 ألف شخص اغلبهم من النساء والأطفال.

ملخص النقاط الرئيسية:

- بعد اجتياح تنظيم «داعش» لمناطق في العراق، في 2014م، اضطر 6.1 مليون شخص على الأقل إلى الفرار من ديارهم بين 2014-2017م[43]. تسببت الحرب في تدمير المنازل والمدارس وتعطيل المستشفيات. تأثرت سبع محافظات بشدة، على أثر النزاع، جراء تدمير البنية التحتية والخدمات[44]. مع انتهاء العمليات القتالية ضد تنظيم «داعش»، عاد أكثر من 4.8 مليون نازح إلى مناطقهم الأصلية، منهم من يواجه انعدام الامن ومحدودية الوصول الى الخدمات، ولا يزال حوالي 1.2 مليون شخص نازحا داخليا[45]. شمل العدد الإجمالي للنازحين داخل المخيمات نحو 330 ألف نازح، بشكل رئيسي في محافظات نينوى، دهوك وأربيل في المناطق المحيطة بإقليم كردستان. من بين النازحين في سائر أنحاء البلاد فإن 60 في المئة منهم من

- محافظة نينوى[46]. بالإضافة الى النازحين داخل المخيمات، يوجد نحو 103 آلاف نازح يعيشون في مواقع غير رسمية، (مواقع خارج المخيمات الرسمية)، وبالتالي فهي مقطوعة عن الخدمات العامة. تواجه هؤلاء عقبات كبيرة أمام إيجاد حل لنهاية نزوحهم – اما من خلال العودة إلى ديارهم أو الاندماج المحلي أو الانتقال بشكل دائم إلى موقع جديد – وعقبات أخرى امام حصولهم على الخدمات الأساسية والاتفاقيات بشأن استخدام الأراضي وفرص كسب العيش التي يصعب الوصول إليها بشكل متزايد[47].

- نزح الأشخاص الذين غادروا مناطقهم الأصلية على موجات. منهم من غادر عندما وصل «داعش» لمناطقهم، وآخرون ظلوا في مناطقهم وغادروا لاحقا أثناء الحملة العسكرية ضد التنظيم. يعتبر النازحون الذين ينظر إليهم انهم مرتبطين بتنظيم «داعش» جزءا من الموجة الأخيرة[48]. وفق خبراء عراقيين، تصنف العوائل التي يتصور ارتباطها بـ«داعش» ضمن إحدى الفئات الثلاث: (1) عائلات هربت من مدنها ونهبت منازلها اثناء احتلال «داعش»، حتى لو كان أحد أفراد الأسرة مع التنظيم. هؤلاء مرحب بعودتهم إلى مجتمعاتهم. سجلت مثل هذه الحالات في المحلبية غربي الموصل، والشورة، وحمام العليل جنوب الموصل. (2) عائلات عناصر «داعش» أو مؤيدوه الذين أبلغوا قوات الأمن عن أقاربهم الذين انضموا إلى التنظيم بعد تحرير المدينة، والذين هم خارج الشبهات. عُثر على مثل هذه الحالات في الشورة وحمام العليل. (3) عائلات تعهدوا بالولاء لتنظيم «داعش» وبقوا على قيد الحياة، ويتعرضون باستمرار للمضايقة والتشريد[49]. يتم تصنيف الفتيات المتصور ارتباطهن

بـ«داعش» بحسب مدى ارغامهن على الزواج من فرد ينتمي للتنظيم، او انهن قبلن عن طيب خاطر. المجموعة الأولى يمكن السماح لها بالعودة الى مناطقها، فيما يتم رفض عودة الحالات الثانية[50].

- منذ منتصف 2020م، بدأت الحكومة العراقية حملة إغلاق المخيمات ضمن خطة تستهدف إغلاق ملف النزوح قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة (تمت الانتخابات في أكتوبر 2021م). في مارس/آذار 2021م، صادقت الحكومة العراقية على «الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة» والتي وضعتها وزارتي التخطيط والهجرة والمهجرين. اغلقت الحكومة 16 مخيما في فترة وجيزة، وتركت ما لا يقل عن 34.801 نازحا دون ضمان قدرتهم على العودة إلى ديارهم بأمان، أو تأمين مأوى آمن آخر، أو الحصول على خدمات ميسورة التكلفة[51]. مع نهاية العام 2021م، أغلقت الحكومة جميع المخيمات ما عدا 28 مخيما لم يغلق بعد، 26 في إقليم كردستان) تأوي ما يقرب من 180 ألف نازح، ولا يتوقع إغلاقها قريبا[52]) ومخيم في الموصل وآخر في عامرية الفلوجة. أغلب النازحين متمركزين في مخيمات بمحافظات أربيل ودهوك والسليمانية بإقليم كردستان بنحو 40 ألف عائلة، ونحو 2300 عائلة في أحد مخيمات الموصل، و900 عائلة في مخيم عامرية الفلوجة بمحافظة الأنبار[53].

- النازحون داخليا يواجهون تهديدات على سلامتهم، مع تعرضهم للعنف والذخائر المتفجرة التي تسببت في العديد من الإصابات الجسدية والنفسية. تم الإبلاغ عن اضطهاد النازحين الذين يتصور أنهم ينتمون إلى تنظيم «داعش»، فضلاً عن تسجيل العديد من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. هناك تضارب في الأرقام بخصوص عدد العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش». حسب إحصائيات عراقية رسمية فإن 14.767 عائلة، انتمى فرد منها أو أكثر إلى «داعش» في أربع محافظات هي نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى، وقد نزحت إلى مناطق أخرى أو جمعت في مخيمات خاصة، إثر انهيار التنظيم وتحرير هذه المحافظات من سيطرته منتصف 2017م. عاش هؤلاء النازحون داخل مخيمات ومراكز إيواء في محافظات عدة، خاصة الشمالية والغربية، وفي إقليم كردستان العراق، وغالبيتهم من محافظات نينوى وصلاح الدين، وديالي والانبار وكركوك.

- مع تراجع القتال بدأت بعض العائلات بالعودة إلى ديارها. الكثير ممن عادوا إلى مناطقهم، سرعان ما عادوا لمخيمات النزوح، مرة أخرى، لأسباب اجتماعية واقتصادية ومعيشية. أيضا، أدى الإغلاق السريع لبعض المخيمات خلال عام 2020م، إلى العودة القسرية او بالإكراه للمناطق الاصلية، لكن بسبب الخوف من الانتقام او لعدم الحصول على سكن آمن وكريم[54]، او بسبب سوء الظروف الاقتصادية وسوء الخدمات وشحها عاد الكثيرون للمخيمات[55]. في بعض الحالات لم يسمح للعوائل بالعودة الى المخيم بسبب سياسة الاغلاق التي اعتمدتها الحكومة، وعندما سمحوا لهم بالعودة لم يسمح بتسجيلهم في القوائم، وبالتالي لم يعد لهم الحق في الحصول على الخدمات والمساعدات الانسانية[56].

- مع تدهور الوصول إلى فرص العيش لجأ عدد كبير من النازحين في المخيمات إلى تدبير الأزمة من خلال اعتماد بيع وسائل النقل الخاصة بهم، أو بيع ما يحصلون عليه من اعانات ومواد غذائية[57]. ادى نقص او غياب الوثائق الى حرمان الأطفال من التسجيل في نظام المدارس الرسمية بعد إغلاق المخيمات[58]. العديد من سكان المخيمات هم من عائلات تعيلها نساء. بلغ عدد النساء في جميع مخيمات النزوح العراقية حوالي 144.203 امرأة[59]. هن لا يواجهن عقبات رسمية أمام عودتهن فحسب، بل أيضا رفض المجتمع لهن في مناطقهن الأصلية. الكثير ممن تمت مقابلتهن، أكدوا أن «ليس هناك ما هو أشد ولا أخطر من وصف «داعشية» ورفض المجتمع لك ولأطفالك الذين لا ذنب لهم. بالإضافة الى العقبات التي تعترض عودة الاهالي بشكل آمن وكريم ومستدام، تتعرض النساء الى مزيد من

المخاطر بعد اغلاق المخيمات، بحيث سينتهي بهن المطاف الى التشرد او العيش في ملاجئ محفوفة بالمخاطر والانتهاكات.

- العوائل التي يتصور ارتباطها بـ»داعش»، واغلبهم من النساء والأطفال، يعانون من نقص في الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية، ويعيشون حالة من الخوف والترقب الدائمين خشية استمرار تواجدهم في المخيمات، مع استمرار تهديدهم بالقتل إذا حاولوا العودة إلى منازلهم، او استهدافهم داخل مجتمعاتهم، ضمن عمليات انتقامية، اذا تمت العودة. مع نعتهم بـ»عوائل داعش» فقد تم تحويلهم إلى طبقة منبوذة. تعاني هذه العوائل نوعا من العقاب الجماعي. هذا الوضع يؤدي إلى تغذية حالة الاستياء والغضب، ومع عدم وجود آفاق مستقبلية مشروعة، قد يكونوا عرضة للتجنيد للعنف المنظم، بما في ذلك لصالح الجماعات الإجرامية او المتمردة او الارهابية.

- لتفادي هذه السيناريوهات، هناك حاجة لمعالجة أزمة العوائل المتصور ارتباطها بـ»داعش» من خلال إزالة العوائق الرسمية وغير الرسمية أمام عودتهم الى مناطقهم، بالتشاور مع السلطات المحلية وقادة العشائر، وبمشاركة ممثلي المجتمع المدني. هناك حاجة لمعالجة اسباب الرفض المجتمعي للأسر والتقريب بين وجهات النظر من خلال تكثيف الجهود الرامية لعقد مصالحات مجتمعية. ينبغي أن تتم مقاربة هذه الازمة من منظور أنها تؤثر بشكل خاص على النساء والاطفال والأسر التي تعيلها نساء.

عراقيل عودة العوائل المتصور ارتباطها بتنظيم «داعش»

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمصطلح «عوائل داعش»، كما لا توجد ارقاما رسمية متفقا عليها لأعداد تلك العوائل التي لا تزال عالقة داخل المخيمات، او في مواقع غير رسمية في سائر أنحاء البلاد. تعبير «عوائل داعش» – رغم أنه يستخدم على نطاق واسع – فهو مضلل، وينطوي على قدر كبير من الوصمة السلبية.

في المجمل، تُصنف السلطات والمجتمعات الأشخاص على أنهم من «عوائل داعش» بناء على شكوك في أن أحد أقاربهم كان منضما إلى «داعش» أو كان متعاطفا معه. غالبا ما تُطبق هذه التصنيفات في غياب أي دليل على أن هذه العوائل أبدت شخصيا تعاطفا مع التنظيم، أو انضمت إليه، أو ارتكبت جريمة باسمه. لا توجد طريقة لهؤلاء العوائل للطعن في هذا التوصيف. العديد منهم قد يكونوا على قرابة بعيدة مع المشتبه بانتمائهم الى التنظيم – لا يقتصر الامر على الاهل والأطفال، ولكن يشمل أيضا الاعمام وأبناء العمومة ومن هم على علاقة ابعد مع المشتبه بانتمائهم الى «داعش».

مع عودة المزيد من الاهالي الذين نزحوا بين عامي 2014م و2017م إلى مناطقهم الأصلية، يفترض العراقيون على نحو متزايد أن أي شخص ما يزال يعيش في المخيمات لا بد وأن يكون له ارتباط بتنظيم «داعش»[60]. نتيجة لذلك، ثمة مخاطرة في أن يتسع الاستياء العام من العوائل المتصور ارتباطها بالتنظيم ليشمل جميع النازحين المقيمين في المخيمات في الوقت الراهن.

الحظر الفعلي على عمليات العودة هو شكل من أشكال العقوبة ضد أولئك الذين ترى قوات الأمن والميليشيات المسلحة والمجتمعات المحلية، أنهم كانوا متعاطفين مع «داعش»، أو أن لديهم قريبا كان منتميا او متعاطفا مع التنظيم. مع ذلك، هنالك مناطق رحبت بعودة العوائل، كبعشيقة والمحلبية شرق الموصل وغربها. بينما رفضت مناطق أخرى، إلا في حالات قليلة جداً، مثل ناحيتي الشورة والقيّارة جنوب الموصل. في مناطق أخرى هناك رفض بالمطلق لعودة العوائل. في مؤتمر صحفي في 31 يناير /كانون الثاني 2021م، انتقد قائد رفيع من قيادة عمليات في الأنبار[61]، القوات الأمنية وقادة المجتمع لسماحهم للعائلات ذات الانتماء المتصوّر لـ»داعش» بالعودة إلى مناطقها الأصلية

والتقدّم بطلب للحصول على تعويضات. قال إن قيادته ستستمر في «تعقب» و «مطاردة» العائلات التي يُعتقد أنها تنتمي إلى «داعش» لضمان عدم حصولها على أي تعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها. وهدد باعتقال قوات الأمن وقادة المجتمع الذين أيّدوا مطالباتهم بالتعويض وقال: «من قتلنا ودمر منازلنا لن يُسمح له بالحصول على أي أموال من الدولة»[62].

في بعض الحالات، رغم عودة بعض العوائل لديارهم، حصل نزوح عكسي إلى المخيمات، بسبب التحديات الناجمة عن انعدام الخدمات العامة كالكهرباء والماء، والدور المهدمة، إلى جانب المشاكل العشائرية والمخاوف من الانتقام. هذه العراقيل والمخاوف تظل عقبة رئيسية وعائقا أمام عودة النازحين[63].

يمكن تلخيص العراقيل التي تواجه عودة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» في أربع مجموعات: (1) رفض المجتمعات المحلية لعودتهم، (2) العقبات إدارية، (3) الظروف المعيشية، (4) عودة «داعش» مرة اخرى.

رفض المجتمعات المحلية

الأسباب والدوافع التي دفعت بعض الاهالي الى دعم او الانضمام لتنظيم «داعش» عندما سيطر على مناطق كبيرة داخل العراق كثيرة ومعقدة. أحيانا كان الدافع أيديولوجيا، أو كانت هناك رغبة في تحقيق مكاسب مادية[64]. أحيانا أخرى، تم اجبار الشباب والنساء على التجنيد الاجباري. في بعض المناطق لم يدعم الاهالي «داعش» لكنهم لم يميلوا إلى القتال ضده[65]. في مناطق أخرى، كان دعم الأهالي للتنظيم مبنيا على عوامل اجتماعية واقتصادية. في مناطق أخرى، تنوعت الأسباب بين الفساد في نظام العدالة وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب الذين عرض عليهم «داعش» حوافز اقتصادية[66].

بعد هزيمة التنظيم وطرده من معاقله، اضطرت الكثير من العائلات المتصور ارتباطها بالتنظيم الى الهروب من مناطقها والنزوح داخليا. بعد قرابة 5 سنوات لا تزال هناك الكثير من الصعوبات المرتبطة بعودتهم الى مناطقهم. هذه الصعوبات والعراقيل تختلف من منطقة الى أخرى. العشائر في منطقة الحضر جنوب غرب نينوى، تقول إنها لا تؤمن بمعاقبة أقارب عناصر «داعش» لمجرد الارتباط الأسري. ترى الأهالي المتضررة من إرهاب التنظيم وجرائمه الوحشية، ان صمت العوائل امام انتهاكات اقاربهم وعدم تدخلهم لمنعها هو سبب لاعتبارهم شركاء لأبنائهم، وسبب أيضا لرفض السماح لهم بالعودة. في تلعفر غرب نينوى، اشترط الحشد الشعبي مقابل السماح بعودة العوائل، توفير الحكومة للخدمات لعوائل الضحايا. رافق ذلك تعبير عوائل الضحايا عن غضبهم بسبب التأخير في تحقيق العدالة أو الحصول على التعويضات. في هذه الحالة، تواجه السلطات مشكلتي إرضاء أسر الضحايا وإرجاع عوائل الجناة إلى مناطقهم. قضاء سنجار في محافظة نينوى، يبقى ممزقا بسبب الانقسام بين سكانه من العرب والإيزيديين؛ حيث يرفض الإيزيديون الذين نجوا من المذبحة التي ارتكبها تنظيم «داعش» بحقهم عودة جيرانهم العرب الذين يتهمونهم بالضلوع في عمليات الخطف والقتل. في مناطق أخرى، قد تكون خطوط التصدع قبلية أو بين السكان السنة والشيعة، حسب تاريخ المنطقة وتركيبتها الديموغرافية.

في منتصف 2018م، في منطقة سنسل، في محافظة ديالى، أخبرت قوات الحشد الشعبي العائلات المحلية التي ترغب في العودة الى منازلها، أن على الرجل الأكثر قدرة ضمن أسرته، الانضمام إلى وحدة مسلحة محلية، بدون أجر، للقيام بدوريات في الحي والحراسة[67]. في كركوك، يرى مسؤولون انه لا توجد عقبات قانونية وعشائرية واقتصادية أمام عودة العائلات، وهم يقولون أن العشائر العربية السنية، والتركمان السنة، والأكراد يؤيدون عودة العوائل، لكن المشكلة الرئيسة تكمن في معارضة التركمان الشيعة والحشد الشعبي. فشلت بعض المحاولات لإعادة

العائلات في قرى آمرلي، وسلمان باك، وداقوق، والبشير، والدبس، وطوز خورماتو. تتمثل العقبات الرئيسة في المخاوف الأمنية من الحشد الشعبي، ولاسيما التركمان الشيعة، على الرغم من أن الأسر المعنية قد تم تبرئتها من قبل مستشارية الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية العراقية[68].

في محافظة صلاح الدين، لا تزال عشائر ضحايا «داعش» وأسرهم لا تسمح بالحديث عن عودة العائلات ودمجها في المجتمع. حتى أولئك الذين حصلوا على تصاريح أمنية وقضائية غير مرحب بعودتهم لديارهم. في ديالى تم إيقاف عمليات عودة العوائل لوجود عقبات قانونية، واقتصادية، وعشائرية، واجتماعية، وأمنية. مع زيادة هجمات «داعش» قدمت قيادة عمليات ديالى والحشد الشعبي اقتراحا ينصح فيه برفض عودة العوائل إلى أن تتوقف عمليات التنظيم الانتقامية.

في بعض المناطق، المشاعر الكامنة وراء الرفض المجتمعي قد تكون محلية وأحيانا شخصية. اكدت بعض النساء ان مجتمعاتهن المحلية اشترطت، مقابل السماح بعودتهم الى ديارهم، تخليهن عن أبنائهم الذكور، حتى لو كان عمر الولد يوما واحدا فقط[69]. أسباب الرفض والعداء تتفاوت ليس فقط من قضاء إلى قضاء، بل من مجموعة سكنية إلى أخرى. سكان المناطق التي سيطر عليها تنظيم «داعش» يقولون إنهم يتذكرون كل شخص انضم إلى التنظيم أو ساعده. أحيانا، المزاعم بوجود هذه الارتباطات يمكن أن تكون كيدية وعرضة لسوء الاستخدام[70]. قد يطلق البعض هذه المزاعم لأسباب خبيثة أو بسبب أحقاد قديمة[71].

في مناطق اخرى، هناك أساليب أخرى لتتبع العوائل. في أواخر يناير/كانون الثاني 2019م، أصدرت السلطات في بلدة الكرمة، شمال شرق الفلوجة في محافظة الأنبار، بطاقات هوية زهرية اللون خاصة لـ200 أسرة على الأقل من أقارب المشتبه بانتمائهم لـ«داعش». في هذه الحالة يسمح للعائلات بالعودة إلى ديارهم ويمكنهم استخدام الوثائق للسفر عبر نقاط التفتيش، ولكن سيتم تمييزهم بشكل دائم بالبطاقات الزهرية، وسيتم تعريضهم للمضايقات والوصم، وأحيانا، لبعض الانتهاكات.

العراقيل الإدارية

صعوبة الحصول على الوثائق المدنية: نتيجة للصراع الطويل، حالات فقدان أو سرقة او مصادرة الوثائق المدنية تبقى متكررة. أيضا، من عاشوا في ظل حكم «داعش» يحملون وثائق لا تعترف بها الحكومة العراقية. يشترط القانون العراقي الحصول على الوثائق المدنية من منطقة الشخص الاصلية. كثيرا ما يتعذر على العوائل النازحين الوصول إلى مناطقهم لاستخراج الوثائق لأنهم غير مرحب بهم ولخشيتهم التعرض للانتقام. هذه الوثائق تسمح بالحصول على الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم[72]، وخدمات مدنية من قبيل الاعتراف بالحالة الزوجية ونسب الأبناء وحقوق الملكية وفرص العمل وحرية التنقل وفرص التعويض، التي اقرتها الحكومة، واستحقاقات الحماية الاجتماعية.

يجب على النازحين التسجيل لدى وزارة الهجرة والمهجرين لتلقي مساعدة حكومية لمرة واحدة بقيمة مليون دينار عراقي، بالإضافة إلى أي مساعدة أخرى قد يتم تقديمها خلال الأزمة. رسميًا، يتطلب هذا التسجيل شهادة الجنسية وبطاقة الهوية المدنية ونظام التوزيع العام وبطاقة السكن. في العديد من المناطق، يُطلب من المنظمات غير الحكومية استخدام قوائم المستفيدين المقدمة من وزارة الهجرة. هذا يعني أن العوائل النازحين غير القادرين على إبراز هذه الوثائق للتسجيل لدى وزارة الهجرة غالبا ما يتم استبعادهم من أي مساعدات إنسانية إضافية يتم تقديمها محليًا.

العوائل الذين لا يحملون الوثائق المدنية لا يمكن تسجيلهم، وبالتالي لا يكون بإمكانهم الحصول على المساعدات الحكومية؛ كما انهم اكثر عرضة للتهميش والمضايقات

والانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني[73]. في بعض الحالات عدم وجود وثائق يحد من حرية التنقل ويزيد من خطر الاعتقال والاحتجاز. الإجراءات البيروقراطية لطلب إعادة إصدار وثائق الهوية، إضافة إلى كونها معقدة، فهي غير موحدة ومحفوفة بمزاعم الفساد والرشوة والوساطة[74]، وتتطلب أيضا الذهاب الى أماكن محفوفة بالمخاطر. تفرض المخاوف الأمنية ونقاط التفتيش، والقيود العملية الأخرى، قيودًا لا يمكن التغلب عليها وتحول دون قدرة العوائل النازحة على الوصول إلى الوثائق التي يحتاجونها لتلبية احتياجاتهم الأساسية والبقاء في أمان.

التصاريح الأمنية: بالإضافة الى ما يميز الادارة العراقية من تعقيدات وبيروقراطية، هناك الكثير من العقبات الإدارية الاضافية التي تمنع العائلات المتصور ارتباطها بـ»داعش» من الحصول على التصاريح الأمنية والوثائق، بما في ذلك بطاقات الهوية الخاصة بهم وشهادات الميلاد الخاصة بأبنائهم، مما يجعل الاف الأطفال بدون هوية، وبالتالي، بدون حق في التعليم وبدون حق في المواطنة. هذه العراقيل تعيق عودة الاسر الآمنة إلى منازلهم وحصولهم على مزايا الرعاية الاجتماعية والخدمات الحكومية.

يعتبر «التصريح الأمني» إجباريا للنازحين الراغبين في الحصول على جملة من الوثائق الرسمية، بما في ذلك الشهادات المدنية التي تثبت الهوية والجنسية.[75] من دون هذا التصريح لا يسمح للعراقيين (خاصة في المناطق المحررة) بالتنقل بحرية داخل بلدهم، ولا يمكن توظيفهم، أو استئجار عقار، أو التأهل للحصول على أي مزايا حكومية مثل الرعاية الصحية، ولا يمكنهم الحصول على شهادات الميلاد والوفاة. من دون تصريح امني، لا يمكن تسجيل الأطفال المولودين في المناطق التي كان يسيطر عليها «داعش» سابقا. ولا يمكن أيضا الحصول على جملة من المعاملات والخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم[76].

ينطوي التصريح على مراجعة عدة أجهزة أمنية ويعتمد، أيضا، على شهادة ما يعرف بالمختار في بلدة الشخص النازح أو الحي الذي كان يقيم فيه. كجزء من عملية منح التصريح، تطلب أجهزة الأمن من هذا المسؤول (المختار) تقديم شهادة بأن الشخص المعني ليس مرتبطا بتنظيم «داعش»، بعد التشاور مع المقيمين في المنطقة[77]. بدون هذه الشهادة، لا يستطيع النازحون العودة إلى مناطقهم الأصلية. في بعض الحالات، لم تستطع العوائل العودة لمناطقها لأنها لم تجد من يشهد انها لا تنتمي لـ»داعش»، وأيضا لا يوجد هناك من يشهد بارتباطها بالتنظيم. هذا الفراغ في اثبات حالتها حال دون عودتها الى منطقتها[78].

العراقيل الادارية التي تواجه العوائل النازحة التي تعيلها نساء تبقى اكبر، بسبب التعقيدات القانونية والوضع الاجتماعي للمرأة المرتبط بالعادات والتقاليد العشائرية. أحيانا لا تستطيع المرأة بمفردها، الحصول على تصريح أمني أو وثائق مدنية لها ولأطفالها. النساء اللاتي لديهن أزواج معتقلين أو مطلوبين من قوات الأمن أو مفقودين لسبب من الأسباب ومجهولي المصير، يجدن أنفسهن في مأزق كبير. من ناحية، لا يستطعن الحصول على تصريح أمني، وبدون ذلك التصريح، لا يستطعن تجديد وثائقهن والحصول على حقوقهن المدنية.

التبرئة: ظهر حل عملي للحصول على التصريح الامني ليتمكن أقارب المتصور ارتباطهم بـ»داعش» من العودة الى ديارهم. تمكن قادة محليون في الأنبار من حث السلطة القضائية على الموافقة على أنه إذا قدمت زوجة، أو والد أو أخت أو قريب آخر لأحد أعضاء «داعش» المفقودين – ربما يكون ميتا او مفقودا- شكوى جنائية ضد هذا الشخص بسبب عضويته في «داعش» والتبرؤ منه، يصدر القاضي وثيقة تمنحهم الضوء الأخضر للحصول على التصريح الأمني. وتسمى هذه الممارسة بـ»التبرئة»، وهي تعني تبرؤ الشخص المعني من قريبه الذي يعتبر أحد

عناصر «داعش». إذا وافق القاضي، تمنح الأسرة وثيقة مختومة تؤكد براءتها.

التبرئة ليست قانونا مشرعا إذ لا أصل له في القوانين العراقية النافذة، إنما هو عرف تبناه القضاء لتسيير معاملات العائلات التي انتمى أحد أبنائها إلى تنظيم «داعش». في أنحاء متعددة من نينوى واجهت هذه «التبرئة» رفضا عشائريا بسبب مفهوم الثأر. في مناطق أخرى، حتى بعد الحصول على التبرئة، تتعرض العديد من العوائل المتهمين بالارتباط بـ«داعش» للنبذ والتهديد والاعتداء. تساعد بعض المنظمات العراقية النساء للحصول على التبرئة. لكن العديد من المنظمات الحقوقية والوكالات الدولية والجهات المانحة ترفض فعل ذلك، لأنها تعتقد أن هذه العملية قد تنتهك مبدأ «عدم إلحاق الضرر»، بحيث أن التبرئة تصم النساء اللاتي يقمن بالعملية وتلقي بالتهم على آخرين.

بالنسبة للزوجات اللاتي يلجأن لإجراء «التبرئة» من اجل العودة الى مناطقهن، يبقى هذا الإجراء محفوفا بالأعباء والمخاطر. بتقديم إفادة بأن الزوج المعتقل أو المفقود كان متواطئا مع «داعش»، فإن المرأة، التي تسعى للحصول على التبرئة، تعرضه للخطر. التبرئة هي اعتراف ضمني بأن زوجها/قريبها منتمي لـ«داعش». هذا الاعتراف حتى وان كان غير مقصود يصم الأسرة كلها بشكل أكبر، وقد يعرض الزوجة للخطر. الحصول على التبرئة يمكن، أيضا، أن يقوض حقوق المرأة في الميراث وغير ذلك من المستحقات بموجب القانون العراقي، ويخاطر بإحداث خلاف مع عائلة زوجها. ويمكنها أن تواجه التهديدات بالانتقام العنيف أو انتزاع أطفالها منها من قبل أهل زوجها الغاضبين الذين يشعرون أن إفادتها تشملهم. في بعض الحالات، تمكنت زوجات من الحصول على التبرئة، لكنها لم تستطع الحصول على الحكم بالطلاق من الزوج المفقود او المتوفي منذ ازيد من 5 سنوات[79].

في بعض الحالات، حصول النساء على «التبرئة» لا يعني القدرة على استخراج كافة الوثائق الإدارية اللاتي هن في حاجة إليها (يتعلق الامر بأربع وثائق إدارية يشار إليها في العراق بالمربع الذهبي، وهي البطاقة الشخصية، شهادة الجنسية، بطاقة السكن، بطاقة التموين)، من اجل تفعيل حقوقهن المدنية (الحق في التعليم بالنسبة للأبناء، السكن، الايجار، صرف المساعدات، الحصول على جواز سفر... الخ). منع النساء من الحصول على واحدة أو اكثر من الوثائق الاربعة يعتبر نوعا من العقاب لاستمرار وصمهن وحرمانهن من استوفاء الإجراءات التي تسمح بإعادة ادماجهن مرة ثانية داخل المجتمع.

بالنسبة للنساء غير المستعدات التبرؤ من ازواجهن او اقاربهن، فإن العديد منهن لن يتمكن من الحصول على تصريح أمني. وحتى إذا تمكنّ من الحصول على التصريح وقمن بتجديد وثائقهن الشخصية، فإنهن قد لا يستطعن في غياب ازواجهن الحصول على الأوراق الأساسية لأطفالهن. إذا تم احتجاز الزوج بموجب المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب، فلن تحصل الزوجة على بطاقة سكن بإسمه، ولن تتمكن من طلب أي من المستندات والوثائق المدنية، ناهيك عن الحصول على سكن بموجب عقد إيجار قانوني. وبوجود التصريح الأمني أو بدونه، فإن مجتمعاتهن المحلية سترفض عودتهن. وفي حال تمكنت العوائل من العودة، تبقى الحلول الدائمة غير مضمونة.

الأوراق الثبوتية: بالنسبة لتسجيل الولادة واثبات النسب، يكفل الدستور العراقي حق الحصول على الجنسية العراقية لكل من ولد لأب او ام عراقية وتسجيلها في الدوائر الرسمية. معظم العوائل النازحة انفصلت كليا او جزئيا عن بعض، مما يسبب صعوبة اثبات واقعة الزواج والنسب. اثناء سيطرة «داعش» كثير من حالات الزواج تمت وفق احكام التنظيم، او خارج المحكمة اما من خلال عقد شفوي او تمت على يد رجل دين. في بعض الحالات تمت وفاة الزوج او فقدانه او اعتقاله

مما يسبب صعوبة تصديق الزواج للمرأة واثبات نسب الاولاد واكمال باقي الإجراءات الرسمية. معظم النازحين يعيشون في بيئات او مخيمات بعيدة نوعا ما عن المحاكم مما يسبب قلة او صعوبة حركتهم، اضافة الى مخاوفهم من الاعتقال وفرض بعض القيود من قبل السلطات المحلية.

في حالة عدم اكمال الاجراءات الخاصة بإصدار الوثائق الثبوتية الخاصة بالأطفال، هذا الوضع سيحرمهم من الحصول على حقهم في الوصول للتعليم والحصول على فرصة للعمل وممارسة الحقوق العامة وربما قد يحرمهم من حق الجنسية. تقول احدى النازحات ان ابنها البالغ من العمر 5 سنوات والذي ولد في مستشفى تابع لـ«داعش»، لا يمكنها الحصول على شهادة ميلاد عراقية سارية دون موافقة والده. ومع عدم إعلان وفاة زوجها رسميا، فإنها لا تزال بحاجة إلى توقيعه في كل شيء، بما في ذلك اثبات النسب وتسجيل ابنها في المدرسة. تقول نازحة أخرى تحمل الجنسية الأردنية ولها أربع ابناء من زوج عراقي، انها لا تستطيع العودة الى الأردن بعد وفاة زوجها لأن ثلاث من أبنائها بدون هوية. هي تعيش داخل المخيم لأن ليس لها احد في العراق وفي نفس الوقت لا تستطيع العودة لبلدها بدون أبنائها[80].

التحديات الاقتصادية والمعيشية

بطء عمليات إعادة الاعمار: تعاني بعض العوائل العائدة من غياب تفاصيل حياتية واقتصادية كثيرة، تتعلق بتأمين شروط الحياة والتعويض، وتوفير مساكن لائقة وفرص عمل، خاصة وأن البنى التحتية شبه مدمرة في العديد من مناطقهم الأصلية، وهي بحاجة لترميم، بل واعادة بناء من جديد. في بعض الاحيان دمرت منازل أعضاء «داعش»، جزئيا او بالكامل، لمنع عائلاتهم من العودة.[81] احتياجات إعادة الإعمار ضخمة. بينما يخضع ازيد من 27.663 منزلا لإعادة تأهيل أساسية أو إصلاحات الطوارئ[82]، فإن هذا الرقم لا يمثل سوى 13 في المئة فقط من المنازل المتضررة التي يزيد عددها عن 200 ألف والتي تم تقييمها على أنها من الفئة 3 أو4 (أي أضرار جسيمة أو تدمير كامل)[83]. العاملين في البرامج الانمائية والمجال الإنساني ليسوا مفوضين للقيام بمشاريع إصلاح كبيرة للنطاق المطلوب في العراق، والتي تتطلب موارد كبيرة جدا.

على العموم، ينظر الى عملية إعادة الإعمار، على نطاق واسع، أنها بطيئة، وتعتمد على مجموعة من الإجراءات الادارية المعقدة. تعثر إعادة الإعمار يعني بالنسبة للكثيرين بقاء منازلهم في حالة دمار، مع الافتقار الى فرص العيش الكريم[84]، أو أن المناطق الأصلية التي نزحوا منها تفتقر إلى الوظائف أو الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية[85]. احدى العائلات تمكنت من العودة الى منزلها، لكنها وجدته بدون أثاث[86]. خلال فترة حكمه، استولى تنظيم «داعش» على الممتلكات وباعها، مما أدى إلى نزاعات على الملكية.

تأخر صرف التعويضات: قامت الحكومة العراقية في اجتماع مجلس وكلاء الامن الوطني في 11 ديسمبر / كانون الأول 2017م بتكليف وكيل وزارة الهجرة والمهجرين بإعداد ورقة تخصصية حول: (1) امكانية التعاون مع المجتمع الدولي لتقديم منح مالية للعوائل التي تعود الى مناطقها؛ (2) التوصية الى جهاز الامن الوطني بتسريع إجراءات اصدار الموافقة الامنية وتحديد الموقف النهائي للتدقيق الامني لإطلاق رواتب الموظفين المتوقفة رواتبهم في المناطق التي تم تحريرها من تنظيم «داعش»؛ (3) واحالة المشاكل التي تواجه ذوي التنظيم الممنوعين من العودة الى مناطقهم لأسباب عشائرية وأمنية؛ (4) فضلا عن موضوع قيام الاجهزة الامنية المسؤولة عن التدقيق الامني لبعض النازحين الذين لديهم مؤشرات امنية ولكن لا توجد مذكرات قبض صادرة بحقهم وعدم السماح لهم بالعودة الى مناطقهم، بالعودة الى الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري وإحالة التوصيات الاخرى (الخدمية والاجتماعية) الى الجهات المعنية للمساهمة في تسريع

عـودة النازحيـن كل حسـب الاختصـاص[87]. عمليـة التعويـض التـي أنشـأتها الحكومـة لمـن دمـرت منازلهـم فـي القتـال معقـدة وتشـوبها المحسـوبية والفسـاد[88].

تطبـق السـلطات المحليـة قانـون التعويـض رقـم 20 لعـام 2009م، بصيغتـه المعدلـة للقانونيـن 57/2015م و2/2020م (قانـون التعويضـات) الـذي ينـص علـى تعويـض جميـع المواطنيـن بمـن فيهـم النازحيـن داخليـا والعائـدون عـن الاضـرار التـي لحقـت بهـم بسـبب العمليـات العسـكرية أو الاعمـال الارهابيـة. ويغطـي القانـون التعويـض عـن تدميـر الممتلـكات أو الإصابـة أو فقـدان الأرواح، بغـض النظـر عـن سـبب تدميـر الممتلـكات وإن كان بسـبب القتـال، وبغـض النظـر عـن الطـرف المحـارب المسـبب للدمـار. عندمـا يتعلـق الامـر بعوائـل ذات انتمـاء متصـور لـ»داعـش»، يتـم تطبيـق هـذا القانـون بطريقـة تمييزيـة[89]. العديـد مـن العائـلات تقدمـت بطلبـات للحصـول علـى التعويـض، الا انهـا لـم تتلقـه بعـد[90]. تمنـع السـلطات بعـض العائـلات التـي أُدرج أحـد أفرادهـا علـى قائمـة المطلوبيـن لانتمائـه إلـى «داعـش» مـن تقديـم الطلبـات. نتيجـة لذلـك، لـن يكـون لـدى العديـد مـن هـذه العائـلات المـوارد اللازمـة لإعـادة بنـاء منازلهـا.

ضعـف توفيـر الحاجيـات الأساسـية: مـن بيـن العوائـل الذيـن تمكنـوا مـن العـودة، جـزء بسـيط فقـط يعيشـون فـي منازلهـم، بينمـا الباقـون مسـتأجرون، أو مقيمـون عنـد آخريـن، أو يسـكنون مبـان غيـر مكتملـة ومهجـورة[91]. عبّـر بعضهـم عـن خشـيتهم الطـرد مـن قبـل القـوى الأمنيـة أو مجتمعاتهـم المحليـة بسـبب انتمائهـم المتصـور لـ»داعـش». قالـت عائـلات إنهـا لا تحصـل علـى مـا يكفـي مـن الطعـام لتلبيـة احتياجاتهـا الأساسـية، وقـال اخـرون انهـم لا يحصلـون علـى ميـاه كافيـة للشـرب[92]. بعـض العوائـل تمكنـت مـن العـودة الـى مناطقهـا، لكنهـا لـم تسـتطع العـودة الـى منازلهـا التـي تـم الاسـتيلاء عليهـا، او هنـاك محـاولات للاسـتيلاء عليهـا، مـن بعـض الأشـخاص ذوي النفـوذ بحجـة انهـم مـن عوائـل «داعـش»[93]. هـؤلاء اضطـروا لاسـتئجار بيـت فـي نفـس الشـارع الـذي يوجـد فيـه بيتهـم فـي انتظـار ان ينصفهـم القانـون. فـي بعـض الحـالات تأخـر دفـع الرواتـب لعـدة اشـهر، ازداد الوضـع تعقيـدا مـع فقـدان الوثائـق وعـدم قـدرة الدوائـر الحكوميـة علـى التواصـل مـع النظـراء لتقديـم الخدمـات اللوجسـتية للمخيمـات[94]. فـي كثيـر مـن الحـالات فقـدت الأسـر معيليهـا فـي الحـرب، أو تعـرض أفرادهـا لإصابـات أدت إلـى إقعادهـم. فـي هـذه الحالـة، هـم يفضلـون حيـاة المخيمـات. علـى الأقـل يجـدون مـأوى ويتلقـون حزمـة منتظمـة مـن المخصصـات الغذائيـة[95].

الوصـم والرغبـة فـي الانتقـام: الأسـر العائـدة إلـى مناطـق سـكناها ذاقـت الأمريـن فـي أن واحـد: مـرارة النـزوح التـي اجبرتهـم علـى تـرك منازلهـم، ومـرارة العـودة الـى مناطقهـم الاصليـة التـي نزحـوا منهـا، حيـث الوصـم ونظـرات الاتهـام والرغبـة فـي الانتقـام، بالإضافـة، الـى الأوضـاع المعيشـية الهشـة التـي يعيشـونها مـن جـراء مـا تعرضـت لهـا مناطقهـم مـن دمـار وفقـدان ممتلكاتهـم وفقـدان مـوارد رزقهـم. فـي العديـد مـن المناطـق المتأثـرة بالنـزاع، قـام السـكان أو قـوات الأمـن بتمييـز منـازل عائـلات متصـور انتماؤهـا لداعـش بعلامـة «X»[96]، أو كتابـات علـى الجـدران تقـول «داعـش»، وانخـرط آخـرون فـي أعمـال انتقاميـة عنيفـة[97]. تقـول احـد العوائـل انهـم لـم يتمكنـوا مـن الاختـلاط مـع المحيـط المجتمعـي بسـبب علامـة X، معبـرة عـن تأثيـر هـذا الوصـم النفسـي علـى العوائـل وابنائهـم[98]. فـي بعـض الحـالات، رفضـت المـدارس إلحـاق الأطفـال الذيـن تربطهـم صلات أسـرية بـ»داعـش» بسـبب وصمـة العـار التـي تحيـط بهـم. حتـى الأطفـال الذيـن تمكنـوا مـن الالتحـاق بالمـدارس تعرضـوا لتنمـر شـديد لدرجـة انهـم شـعروا أنهـم مجبريـن علـى تـرك المدرسـة[99]. بعـض المـدارس ترفـض اسـتقبال أطفـال العوائـل الذيـن يعانـون مـن التوحـد والمشـاكل نفسـية[100]. هـؤلاء يعانـون مـن التنمـر أيضـا داخـل المجتمـع.

الانتهـاكات المبنيـة علـى النـوع الاجتماعـي: بالنسـبة للعوائـل التـي تعيلهـا نسـاء، يشـكل الحصـول علـى فرصـة عمـل تحديـا كبيـرا. أربـاب العمـل الذيـن يتحققـون مـن خلفيـات للنسـاء

يستشيرون غالبا بالمخاتير المحليين، الذين يبلغون عن الارتباطات المزعومة للنساء بـ«داعش». عادة لا يتم تشغيلهن. العديد من هؤلاء النساء يستطعن العثور على فرص اقتصادية فقط بدعم من المنظمات الإنسانية، التي تتعرض، أيضا، للضغط من المجتمعات المحلية بعدم تشغيلهن. في بعض الحالات، يتم تشغيل نساء العوائل برواتب هزيلة كنوع من استغلال وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية[101]. جميع هذه الصعوبات تشجع بعض الأسر التي تعيلها نساء على التمسك بالحياة في المخيمات.

في بعض الحالات سجلت حالات لنساء منعزلات ومحتاجات اقتصاديا تعرضن لانتهاكات جنسية والاستغلال من قبل سلطات المخيم أو الجهات الأمنية المحلية. أرغمت بعض النساء، بالإكراه والضغط، على الدخول في علاقات جنسية مع رجال مقابل النقود التي هن بحاجة ماسَة إليها، أو مقابل الحصول على المساعدات الإنسانية أو من أجل الحماية من الرجال الآخرين[102]. من الصعب قياس نطاق هذه المشكلة، لكن يبدو أن الانتهاكات تحدث في بعض المخيمات[103]. تفيد بعض الشهادات ان استغلال النساء لا يتم عن طريق منح المستلزمات الغذائية وما شابه من قبل إدارة موظفي المخيم فقط، فالصورة النمطية لهؤلاء النسوة أنهن من عوائل منتمية لتنظيم «داعش»، وبهذا يسهل استغلالهن. بعض الارامل الحوامل، أو أولئك الذين فقدن وثائقهن خلال فترات النزوح، عندما يردن إصدار وثائق مدنية لأطفالهن كن بحاجة لمراجعة الموظفين المختصين لإصدار هذه المستندات. في بعض الحالات يتم استغلالهن من قبل الموظفين، خاصة إذا كانت العائلة مكونة من نساء فقط، وهذا السائد في المخيمات، حيث يتم استغلالهن من قبل موظفي الدوائر الحكومية أو القوات الأمنية»[104].

يعتبر الاغتصاب أحد الجوانب الرئيسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تفاقم بشكل كبير وانتشر من قبل «داعش» كسلاح حرب. أفادت هيومن رايتس ووتش أن حوالي 70 في المائة من النساء والفتيات اللائي تم فحصهن في منشأة صحية في دهوك يبدو أنهن تعرضن للاغتصاب من قبل عناصر «داعش» وأبديت عليهن جميعاً علامات الاضطراب النفسي الشديد بسبب الاعتداء الجسدي. بعد هزيمة التنظيم، تعاني الناجيات من قبضة «داعش» من الوصم والتمييز. بالإضافة إلى ما عانوه أثناء وجودهم في الآسر تحت حكم «داعش»، فإنهم يواجهون الآن مجتمعا يعتبر اغتصابهم أو الاعتداء عليهم «عارا». مجموعة منهن اضطرت للتخلي عن اطفالها الذين ولدوا جراء اختطافهم، كشرط لعودتهم إلى منازلهم. بحسب براميلا باتن، مبعوثة الأمم المتحدة لشؤون العنف الجنسي في حالات النزاع، فإن العديد من الفتيات اللاتي تم إطلاق سراحهن من «داعش» يواجهن وصمة عار ويتم حبسهن في خيامهن. على هذا النحو، هؤلاء الناجيات غير قادرات على الاستفادة من أي خدمات دعم محتملة داخل المخيم. مع الوصم والشعور بالخزي والذنب قد يلجئن إلى إيذاء أنفسهن أو حتى الانتحار.

يؤدي النزوح عموما إلى تضخيم نقاط الضعف وعدم المساواة الموجودة مسبقًا. نظرًا لأن النساء في العراق، اقتصاديا، قانونيا، سياسيا واجتماعيا أقل تمكينا من الرجال، فإن النازحات يتعرضن لحرمان مضاعف. في ظل القوانين المجحفة، والتقاليد الدينية والعادات العشائرية، فإن الانفصال عن أسرهن ومجتمعهن ومنزلهن يمكن أن يعني أن النساء ليس لديهن إمكانية لإعادة تأسيس أنفسهن في مكان آخر. قد لا تتمكن النساء من تلقي المساعدات في الحالات التي يكون فيها رب الأسرة مدرجًا على أنه المستفيد او المتلقي الوحيد، وقد لا تتمكن بالمطالبة بمنزلها السابق اذا عادت بدون زوجها[105]. بعض النساء اللاتي تمكن من العودة الى ديارهن، واجهن عمليات إخلاء ونزوح قسري ونهب وتهديدات ومعاملة سيئة وتحرش جنسي. في بعض الحالات كتب على منازلهم كلمة «داعشي»، أو هُدمت تلك المنازل أو قُطعت عنها امدادات

الكهرباء والماء وغيرها من الخدمات. اما أرامل «داعش» فهن محرومات من الاستحقاقات الحكومية، مثل معاشات الأرامل. من المرجح أن تنتقل وصمة العار التي يحملنها إلى الجيل القادم.

الصحة الجسدية والنفسية: الظروف المعيشية المتاحة للنساء في مخيمات النازحين داخليا غير مواتية لصحتهن الجسدية والنفسية، بسبب الافتقار إلى المؤن والخدمات الأساسية، والظروف الجوية القاسية، ونقص السلامة والنظافة، واستخدام المرافق المشتركة، وكذلك الافتقار الشديد للخصوصية التي تعيق قدرة النساء على الحفاظ على نمط حياة صحي عندما يتعلق الأمر بالنظافة الشخصية. علاوة على ذلك، فإن وصول النساء إلى الرعاية الصحية الإنجابية يواجه تحديات كبيرة بسبب نزوحهن، ويتم توفيرها في الغالب من قبل فرق طبية متنقلة غالبًا ما تزور المخيمات على فترات ممتدة للغاية، بسبب الحجم والانتشار الجغرافي الكبير للاحتياجات.

اقرت الحكومة العراقية استراتيجية لتقديم الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية للنازحين والعائدين للمناطق المحررة منذ عام 2014م. وقالت انه تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لما لا يقل عن (5000) نازح من العائدين في المحافظات المحررة. في المقابل، أظهرت بيانات لمنظمة الصحة العالمية أن متوسط الأطباء النفسيين العاملين في قطاع الصحة النفسية هو 0.37 لكل 100.000 مواطن[106]. وأفادت دراسة أجريت على 668 امرأة وفتاة هربن من «داعش» أن واحدة فقط كانت تتلقى رعاية مستمرة بينما أفادت البقية أنهن يعانين أشكالا مختلفة من الانهيارات والصدمات (الأرق، القلق، ذكريات الماضي، إلخ)[107].

بالنسبة للفتيات تشير الكثير من الشهادات الى تعرض العديد منهن الى التحرش الجنسي والاغتصاب، وفي الكثير من الحالات الزواج المبكر والعيش في ظروف حياتية قاسية جدا من الفقر والعوز، ومعاناة الكثير منهن من اضطرابات نفسية والوسواس القهري بسبب النزاع والنزوح. بالنسبة للأطفال، يعد الوصول إلى الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والحقوق والخدمات الأساسية الأخرى محدودا. ومع أن الكثير منهم قد تعرضوا إلى أعمال عنف متطرفة أو تعرضوا لانتهاكات جسدية او جنسية او نفسية، الا أن المخيمات غير قادرة على تقديم المساعدة المناسبة فيما يخص إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. يشمل هذا الوصول إلى الدعم النفسي الاجتماعي أو الإرشاد النفسي ما بعد الصدمة[108].

تداعيات كوفيد19-: أدت تدابير احتواء جائحة كوفيد19- إلى تقييد حركة النازحين داخليا[109]، وتم منع العوائل بشكل اكبر، في بعض الحالات من العودة بالنظر الى أنهم معرضون بشكل خاص لخطر الإصابة. في بعض الحالات، ترتب على الإجراءات وإغلاق المخيمات حالات نزوح ثانوية غير متوقعة، جعلت من الصعب على النازحين توفير مصادر رزق وزادت من هشاشة أوضاعهم في المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي يواجهون فيها ظروفا صعبة[110]. الظروف قاسية بشكل خاص في أقضية سنجار، وتلعفر، وبعاج في محافظة نينوى؛ وفي أقضية بلد، وبيجي، والطوز بمحافظة صالح الدين؛ وفي أقضية هيت والرمادي والفلوجة بمحافظة الأنبار[111].

تهديد عودة «داعش»

منذ سقوط الباغوز في مارس/ آذار 2019م وحتى مارس/اذار 2020م، تبنى تنظيم «داعش» نحو 2000 عملية إرهابية في العراق وسوريا. شهدت محافظة دير الزور (سوريا) 580 هجوما، ومحافظة ديالى (العراق) 452 هجوما. تُظهر هذه الإحصائيات أن لـ«داعش» وجودا قويا في هذه المناطق حيث تبدو قواته أقوى وأكثر قدرة. وتهدف حملة تمرد التنظيم الى إبطاء جهود إعادة الإعمار والاسهام في الاستمرار في حالة الفوضى وعدم الاستقرار. تزايدت العمليات التي يقوم بها التنظيم في عدة مناطق ومدن عراقية خلال العام 2021م، وبات يستهدف قوات الأمن ومحطات الطاقة

والبنية التحتية والعناصر المدنية على نحو يشير إلى استمرار الخطر الذي تشكله بقاياه في شمال العراق وشمال شرق سوريا.

على الرغم من استمرار وجود التنظيم في المناطق النائية من العراق، الا انه يصنف العراق كله «ولاية» واحدة. تنفذ خلاياه عمليات كر وفر تسعى الى تقويض مشاريع البنية التحتية الحيوية وتأجيج الانقسامات الطائفية والمظالم الاجتماعية والحصول على تغطية إعلامية[112]. في مطلع عام 2021م، استهدف «داعش» العاصمة العراقية بغداد بهجومين مزدوجين في سوق بساحة الطيران وسط العاصمة ما أدى لسقوط 32 شخصا على الأقل. خلال النصف الثاني من ذات السنة، تعرض «داعش» للقوات العراقية ولبعض ألوية الحشد الشعبي في مناطق مسؤوليتها ضمن محافظتي ديالى وصلاح الدين، قابل ذلك إجراءات وقائية للقوات العراقية، لإجهاض أي تمركز للتنظيم في أي منطقة كانت. وفي الفترة الممتدة بين 28 نوفمبر و5 ديسمبر/كانون الأول 2021م، شن التنظيم ثلاث هجمات عنيفة على قوات «البيشمركة»، ما أوقع 17 قتيلا من عناصر هذه القوات و3 مدنيين، وفق أرقام رسمية. ووقعت الهجمات الثلاث في مناطق الفراغات الأمنية الفاصلة بين «البيشمركة» والقوات الاتحادية، والتي تشكلت جراء التوتر بين الجانبين عقب استفتاء أجراه الإقليم للانفصال عن العراق عام 2017م.

تركز إستراتيجية «داعش» طويلة المدى على التمرد الريفي القائم على تكتيكات الكر والفر ضد الهياكل الحكومية والأهداف الأخرى. اعتمد التنظيم هذا التكتيك لإثبات أنه لا يوجد شيئا بعيدا عن متناوله. هو يستخدم الاغتيالات الموجهة ضد السنة الذين يتعاونون مع القوات الحكومية، ويستهدف بشكل منهجي قادة القرى وغيرهم من المدنيين الذين تعاونوا مع الجماعات المسلحة والقوات المناهضة للتنظيم. يهدف هذا التكتيك إلى منع ترسيخ معارضة حكم «داعش» التي قد تجذب السكان المحليين والقرى والقبائل.

تشير تقديرات إلى أن هناك ما يقارب من عشرة آلاف من أعضاء تنظيم «داعش» مازالوا في العراق وسوريا. هؤلاء يشكلون خلايا التنظيم النائمة التي تخلت عن مشروع «الخلافة» لصالح القيام بعمليات الذئاب المنفردة. يحاول التنظيم العودة تدريجيا لمعاقله القديمة في العراق، خاصة بعد رصد محاولات مسلحي التنظيم مهاجمة نقاط أمنية واغتيال قادة محليين لإعادة صفوفه بشكل أقوى وكسب عناصر جديدة. ورصدت الاستخبارات العراقية ظهور علني غير معتاد لأكثر من 50 عنصرا تابعا للتنظيم، سبتمبر 2021م، ما بين كركوك وديالي ونينوى شمالي العراق.

الهجمات الممنهجة والعمليات الانتقامية التي ينفذها «داعش» والمخاوف من عودة ظهوره في العراق أدى إلى زيادة تعقيد عودة العائلات ذات الصلة المتصورة بالتنظيم، لا سيما في المجتمعات التي تضررت من جرائمه. في وقت سابق، حذر مسؤول حكومي عراقي رفيع المستوى على من أن العائلات المرتبطة بـ«داعش» يمكن أن تنسق مع أعضاء داعش لتسهيل الهجمات الإرهابية[113]. وربط مسؤولي المخابرات والأمن العراقيين بين زيادة هجمات «داعش» وعودة العائلات، على الرغم من قلة البيانات المتاحة بهذا الخصوص أو عدم توفرها على الإطلاق[114].

تشير مقابلات[115]، أجريت في وقت سابق، إلى أن الزيادة في نشاط «داعش» في العراق قد تؤثر على استعداد المجتمعات للسماح بالعودة وإعادة دمج العائلات ذات الصلة المتصورة. وفقا لتصريحات مختلفة، كلما حدث أي هجوم إرهابي جديد، يزداد رفض المجتمع لعودة عائلات «داعش». ومع عودة ظهور «داعش» أصبح المجتمع أكثر حذرًا في إظهار استعداده لقبول العائلات المرتبطة بـ«داعش». بينما أشارت اراء أخرى الى ان «عودة ظهور التنظيم، لا يؤثر على مواقف المجتمع تجاه العائلات المتصور ارتباطها به، لأن المجتمع يرفض بشدة الأيديولوجية المتطرفة، كما أن أولئك الذين لهم صلات

بـ»داعش» حريصون جدًا على الامتثال للقيود الأمنية ويخشون فقدان كل شيء مرة أخرى»[116]. مع ذلك هناك بعض الأدلة على أن عودة ظهور «داعش» قد تؤثر سلبًا على احتمالات عودة وإعادة دمج العائلات المتصور ارتباطها بالتنظيم.

تطلب العلاقة الظاهرة بين عودة التنظيم والأنشطة الإرهابية وعودة العوائل المتصور ارتباطها بـ»داعش» تدقيقا أوثق. إذا كان هناك صلة بين العوائل والتنظيم، فإن هذا سيمثل تحديا أمنيا كبيرا سواء تمكنت هذه العائلات من العودة إلى قراها وبلداتها، او حتى مع تواجدها مجتمعة في مخيم واحد. وإذا كان الاتصال غير موجود، فإن ربط الأنشطة الإرهابية بالعائلات أمر مثير للقلق أيضاً، فقد يؤدي إلى ظلم اكبر واقصاء شريحة كبيرة من السكان العراقيين. يمثل كلا السيناريوين تحدياً أمنياً يتطلب تدخلات وتدابير سريعة ودعما من جميع الدول والهيئات غير الحكومية المهتمة بالعراق واستقرار المنطقة.

تحديات إعادة ادماج العوائل المتصور ارتباطها بـ»داعش»

تعاملت الحكومة الفيدرالية العراقية، إلى حد كبير، مع أزمة النازحين داخليا بطريقة لامركزية، وتعاملت حكومة إقليم كردستان والمحافظات المتضررة معها باستقلال نسبي. في 2004م، أنشأت الحكومة العراقية وزارة اتحادية للهجرة والمهجرين، وفي وقت لاحق من 2014م، أنشأت لجنة عليا لمعالجة قضايا النازحين داخليا. حصلت هذه اللجنة على موارد مالية كبيرة، لكنها تعرضت لانتقادات واسعة لسوء الإدارة والفساد[117]. على الرغم من تأكيد الحكومة العراقية معالجة ملف النازحين داخليا على نحو يحقق العدالة والأمن وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، الا انه لم يكن هناك تركيز كاف على برامج إعادة ادماج العوائل النازحة داخليا. بدلا من ذلك، كانت استراتيجية الحكومة هي تشجيع العودة وتسريع إغلاق المخيمات بمجرد استقرار مناطق النازحين الأصلية، وتفويض المصالحة للإدارات المحلية. هذا ربما أدى الى نتائج سلبية، منها عرقلة العودة والعودة العكسية، في بعض الاحيان.

مع محدودية الدعم لسبل العيش، والبطء صيانة وإعادة بناء البنية التحتية، وتعثر عمليات المصالحة وغيرها من المبادرات اللازمة لقبول عودة العوائل، وغياب شروط العودة المستدامة، لا تستطيع العديد من العوائل العودة لمناطقها. يحتاجون، في الوقت ذاته، إلى سبل الدعم، بما يشمل بذل جهود أكبر للوقوف على احتياجاتهم في المخيمات الرسمية وغير الرسمية، في انتظار عودتهم وإعادة ادماجهم، مرة أخرى، داخل مجتمعاتهم الاصلية.

عمليات إعادة العوائل تحديدا تحتاج لقرارات سياسية واضحة تتبعها آليات تنفيذ ومتابعة دقيقة واستراتيجية متكاملة بأبعاد اجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية وقانونية لمعالجة الملف. البديل سيكون مروعاً. قد يؤثر الوصم الاجتماعي للعوائل سلبا على جهود التماسك الاجتماعي، وقد ينهي ثقة هذه العوائل، خاصة النساء والأطفال، بمحيطهم وقيم السلام والإنسانية والعيش المشترك. هذا الامر قد يؤدي الى المزيد من الاحباط والشعور المتنامي بالحقد والكراهية تجاه المجتمع.

ليس المطلوب اغلاق ملف النزوح بأي شكل وتحت أي ظرف، حتى لو كان من خلال اغلاق المخيمات وتجميع العوائل المتصور ارتباطها بـ»داعش» في مخيمات خاصة بهم. المطلوب هو خلق بيئة مجتمعية تسمح بعودة النازحين بمن فيهم العوائل، وضمان ان يكون لهم القدرة على الاستقرار من جديد بأمان، سواء بالعودة إلى منازلهم أو الى أي مكان آخر. هذا يعني ضمان حصولهم على الأساسيات - الطعام والماء والمأوى والتعليم والصحة. بالإضافة الى تعويض الأهالي التي تضررت

من جراء وحشية «داعش»، مما يخلق مجالا مواتيا لمصالحة مجتمعية واسعة لطي صفحة الماضي واقفال أي احتمال لإعادة انتاجها.

استمرار العقاب الجماعي للعوائل الذين يتصور ارتباطهم بـ«داعش»، بالتوازي مع الاسراع في إغلاق المخيمات، التي تعتبر حاليا الملاذ الوحيد لآلاف الأشخاص، يمكن ان يتسبب في تشريد الاف النساء والاطفال وتعريض حياتهم للخطر. هؤلاء لا يمكن تحميلهم ذنب جرم لم يرتكبوه. إذا لم تحل مشكلتهم الان، فإنها ستزداد تعقيدا مستقبلا، ويزداد بذلك خطر نشوب صراع جديد. مع قيام السلطات العراقية بنقل ما تبقى من نازحين إلى عدد أقل من مخيمات تسود فيها على ما يبدو ظروف أقسى، ويفترض أن قاطنيها هم بشكل رئيسي من عوائل متصور ارتباطها بـ«داعش»، من شأن ذلك ان يعمق الازمة ويطيل أمد الصعوبات التي تواجهها هذه الأسر. من شأن ذلك، أيضا، ان يرسخ أنماط الأفعال التي تعد بمثابة محركات للتطرف العنيف، وبالتالي تهيئة المجال لمزيد من حلقات العنف في المستقبل. لمنع ذلك، يتعين على الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهود حتى لا تتعرض العوائل للعقاب الجماعي بسبب جرائم اهاليهم او بسبب الاعتقاد بانتمائهم الى تنظيم إرهابي، حتى تتم عملية اعادتهم الى مناطقهم بشكل كريم وآمن ومستدام.

مخاطر عدم العودة وإعادة الادماج

الوقائع على الأرض، فضلا عن تصريحات عشرات المسؤولين، وشهادات العوائل وضحايا التنظيم تكشف حجم ازمة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش». هذه العوائل كانت جزءا من المجتمع والآن أصبحت منبوذة منه. هذا يعني تشكيل فجوة ستؤثر الآن ومستقبلا في التماسك الاجتماعي. استمرار هذا الوضع وخلق مظالم جديدة سوف يعمق الانقسامات التي تهدد استقرار الدولة.

رفض عودة العوائل والاخفاق في اتخاذ إجراءات لدمج هذه الأسر في المجتمع بشكل آمن وصحي، يعرض هذه العوائل لمخاطر أن يصبحوا طبقة دنيا وبشكل دائم. حرمانهم من فرصة العيش كمواطنين عاديين يتمتعون بحقوقهم المدنية ويلتزمون بالقانون سيجعلهم يشعرون بالظلم والاقصاء والتهميش الناتج في نظرهم عن سوء الحكم. قد يصبحون أهدافا للتجنيد من قبل العصابات الإجرامية، أو من قبل بقايا «داعش» أو أي تنظيم آخر يمكن ان يأتي بعده.

خلق مظالم جديدة: في دولة مثل العراق، ضعف الحكم الذي ينتج عنه ظلم حقيقي أو متصور، هو محرك رئيسي للصراع. عندما تهمل الحكومة او تخفق في معالجة المظالم الأساسية، وسوء الإدارة في المناطق التي يشعر السكان فيها بالتهميش، فذلك يخلق بيئة مواتية للتطرف وحاضنة رئيسية له. ذلك كان من العوامل المهمة التي ساعدت «داعش» على السيطرة على أجزاء من العراق. في المقابل، عندما يبدأ الأشخاص الذين يشعرون بالتهميش في الاعتقاد بأن الحكومة ستكون أكثر استجابة ومساءلة وعدالة، يتناقص دعم العنف المسلح والجماعات المتطرفة التي تديمه[118]. عندما وفر «داعش» خدمات عامة في المناطق الخاضعة لسيطرته (الموصل مثلا)، ولّد ذلك بعض الدعم المحلي. في الوقت الذي استقال فيه رئيس الوزراء نوري المالكي في آب/أغسطس 2014م، انخفض هذا الدعم من 49 في المئة إلى 26 في المئة[119]. هذا التغيير يسلط الضوء على دور الحوكمة في دعم المعارضة المسلحة او رفضها. في 10 حزيران/يونيو 2020م، في الذكرى السادسة لسيطرة «داعش» على الموصل، قام رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بزيارة إلى المدينة الشمالية ومحيطها في محافظة نينوى[120]، وأكد على أن العراق لن يكرر ذلك النوع من الفساد وسوء الإدارة اللذان سمحا بصعود تنظيم «داعش»[121].

نبذ العوائل وتركها في وضعية هشاشة سيجعلهم لقمة سهلة في يد الجماعات المتطرفة العنيفة التي سوف تستغل احساسهم بالحرمان والتهميش بشكل فعال من اجل تجنيدهم او كسب دعمهم، كما فعلوا من قبل. يتمثل الوجه الأكثر إلحاحا لهذه المشكلة في محنة النساء اللاتي يتعرضن للعنف والتضييق والتهديد والاغتصاب، والأطفال الذين يقضون سنواتهم التكوينية في المخيمات.

التطرف النسائي: بالنسبة للنساء، بات واضحا ان هناك اهتماما متزايدا بتجنيد النساء ضمن الجماعات المتطرفة العنيفة، والمرأة العراقية ليست في منأى عن هذا الاهتمام وعن هذا الخطر. المظالم المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، والوصم والتهميش والوضعية سوسيو-اقتصادية الصعبة التي تنتج قلقا نفسيا، والاحساس بالعزلة والظلم والإحباط[122]، كلها امور تدفع النساء الى تبني الفكر المتطرف والمشاركة المتنوعة في التطرف العنيف. أزمة الذات والقلق الاضطهادي الذي تحمله المرأة في مرحلة النزاع وما بعده، ومشاعر الإحباط والخوف والقلق هي، أيضا، عوامل ودوافع سيكولوجية لا شعورية تتراكم عند المرأة والفتاة التي تعيش مضطهَدة في أسرتها ومحيطها الاجتماعي الذي يعجز عن توفير الأمن النفسي لها. بعض النساء يطمحن إلى نسيان هذه «الصدمات» عن طريق القطيعة مع عالمهن والاندفاع المتهور إلى عالم جديد[123].

في بعض الحالات، يمكن ان يشكل ترمُّل النساء المتصور ارتباطهن بـ«داعش»، مقابل وصمهن من قبل المجتمع ورفض عودتهن، وتعرضهن لظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة، دافعا لدى التنظيمات المتطرفة العنيفة من اجل استقطابهن واستغلال مشاعر الغضب لديهن، والرغبة في الانتقام، فيحفِّزن هؤلاء النساء على العمل لصالح التنظيم: اما كجواسيس داخل المجتمعات المحلية، او كمستقطبات ومجندات او غيرها من الادوار. غالبًا ما تكون رسالة أولئك النساء أكثر عنفًا وصلابة بعد مقتل أزواجهن أو أبنائهن أو آبائهن مقابل رفض المجتمع لهن[124]. هنا تتحوَّل مشاعر الحزن لديهن لفقدان الزوج والقريب، ورفض المجتمع ووصمه لهن إلى رغبة في الانتقام من خلال التطوُّع للعمل في الجماعات المتطرفة العنيفة، وأخذ مواقع قيادية بداخلها، ولعب أدوار يمكن أن تصل إلى تنفيذ عمليات انتحارية[125].

تجنيد الأطفال: بالنسبة للأطفال، إذا استمروا في هذه الظروف، دون آفاق مستقبلية تذكر، فإن ثمة مخاطر من تعرضهم للاستغلال، او أن يصبحوا أدوات بيد أطراف عنيفة. في حين أن بعض العراقيين قلقون من أن هؤلاء الأطفال من صلب عناصر «داعش» او انهم تشربوا من أفكار التنظيم وتطبعوا مع العنف، وهم يشكلون بذلك خطرا محتملا، الا أنه من الصعب رؤية كيف أن عزلهم في مخيمات سيمنع هذا الخطر؟ من أجل مصلحة الاطفال ومن أجل استقرار العراق مستقبلا، سيكون من الضروري توفير هوية لهؤلاء الأطفال، وإعادة تأهيلهم النفسي، وضمان حقهم في التعليم والصحة، وإدماجهم داخل المجتمع. هنالك فارقٌ كبير بين أن يكبر الأطفال في مجتمع متصالح يعتبرهم جزءاً منه، وبين أن يكبروا محاصرين في مخيمات ويفكروا باستمرار في الانتقام.

أظهرت بحوث سابقة حول التبعات بعيدة الأمد للعنف والنزاع على الصحة العقلية، ان النازحين واللاجئين يعانون من معدلات مرتفعة من الاضطرابات النفسية والعقلية[126]. من شأن استمرار حالة انعدام الأمان الناجمة عن النزوح أن تزيد من تأثيرات اضطراب ما بعد الصدمة عند الأطفال، اذ يؤدي انعدام الشعور بالديمومة والأمن الحسي الى عدم قدرة الاطفال الذين يعانون من الصدمة على استيعاب الأحداث التي شهدوها في أغلب الأحيان. في هذه الحالة وتحت هذه الظروف النفسية والمعيشية الصعبة، ترك أطفال

النازحين وتهميشهم يعني تدمير مستقبلهم، من جهة، ومواجهة اخطار احتمالات تحولهم لقنابل موقوتة وارهابيين ومجرمين، من جهة أخرى.

هناك تخوف من ان تكون العوائل المتصور انتماؤها لـ«داعش» قد تبنت أفكار التنظيم. ولذلك يقترح المسؤولون العراقيون حلولا تفترض وجود برنامج لـ «إعادة التأهيل» أو «نزع التطرف»[127]. في ظل غياب دراسات وبيانات دقيقة، لا شيء يمكن ان يؤكد او ينفي مدى تأثر العوائل، خاصة النساء والأطفال، بالفكر المتطرف. هذا الاحتمال يبقى قائما ويحتاج معالجة شاملة تقوم على دراسة حالة كل عائلة على حدا. على العموم، المفارقة تكمن في أن السياسات المناهضة وعدم المشجعة لعودة العوائل، لأسباب متعددة بما فيها تعزيز الأمن، هي ذاتها تهدد بمفاقمة العوامل التي تؤدي الى التطرف، بالتالي إلى انتاج التهديدات الأمنية التي يفترض ان تكافحها الحكومة. فشل الدولة والمجتمع في استيعاب النساء والأطفال النازحين وتلبية حاجات الأعداد الكبيرة من العوائل، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل نشوء تهديدات امنية كبيرة في المستقبل. قد تجعل تجربة النزاع والنزوح مقترنة بالشعور بالظلم والاقصاء وعدم توفر الفرص والنقص في التعليم والصحة وزيادة البطالة، دعوات التنظيمات المتطرفة العنيفة والجماعات الاجرامية، بشكل عام، اكثر تقبلا لدى هذه الفئات.

على الرغم من أنه لا ينبغي للعراق أن يترك مواطنيه في حالة نزوح طويل الأمد، الا ان اغلاق المخيمات بشكل سريع واجبار النازحين على العودة القسرية يمكن ان يؤدي الى مخاطر جدية. بعض العوائل قد لا تتمكن من العودة بشكل آمن الى مناطقها الاصلية وقد تتعرض لعمليات انتقام ووصم وتهميش. تداعيات هذا الوضع ستكون، أيضا، كارثية على العوائل خاصة النساء والاطفال ما يستدعي أن تبذل الحكومة وشركاؤها الدوليون جهودا كبيرة لضمان قبول المجتمعات المحلية بعودة العوائل، قبل اقفال أبواب المخيمات في وجوههم او جمعهم جميعهم في مخيم واحد خاص بـ«عوائل داعش».

تدابير مقترحة لتسهيل العودة وإعادة الادماج

يبدو من واقع الدراسات والتقارير السابقة والشهادات والتصريحات التي تم تضمينها في هذه الدراسة، ان المجتمع العراقي أكثر ميلا لقبول العائدين الذين فروا من «داعش»، من أولئك الذين بقوا وعاشوا في ظل التنظيم وفروا لاحقًا بعد هزيمته. هذا الامر يعكس وجود ميل في العراق لافتراض أن أولئك الذين لم يفروا من «داعش» هم مؤيدين أو متعاونين معه. هذه النظرة تشكل أساس رفض عودة الاف النازحين مع حرمانهم من وثائقهم المدنية، ومن أبسط حقوقهم الانسانية. هذا الوضع ان لم تتم تسويته الآن بشكل شامل وسليم، يمكن ان يشكل مستقبلا خطرا كبيرا ويحول الاف النساء والأطفال الى قنابل موقوتة.

لتفادي هذا السيناريو، ينبغي لصانعي السياسات والمانحين والفاعلين اتخاذ مجموعة من الإجراءات:

من المهم تصحيح التصور الخاطئ بأن أولئك الذين لم يفروا من سيطرة «داعش» هم بالضرورة متعاونين أو مؤيدين للتنظيم. الأسباب التي جعلت الأهالي تبقى في مناطقها رغم سيطرة «داعش» كثيرة ومتشابكة وتختلف من منطقة لمنطقة. منها استسلامهم للأمر الواقع، او ارتباطهم العميق بمنازلهم وأراضيهم، أو عدم توفر الموارد اللازمة لتنقلهم، أو بسبب الخوف من التنظيم الذي منعهم من المغادرة، او لأنهم ببساطة كانوا مضطرين ومرغمين على البقاء لسبب او لأخر. ستتطلب إزالة هذه الوصمة جهودا متضافرة وتعاونًا بين الحكومة والسلطات المحلية والاعلام والمجتمع

المدني والمنظمات الإنسانية ومنظمات بناء السلام، بدعم من المنظمات الدولية والمانحين. يمكن للقادة الدينيين وشيوخ العشائر وقادة المجتمع والمؤثرين أن يكون لهم تأثير كبير في تغيير هذا التصور وتغيير مواقف الناس تجاه العوائل وقبول التعايش معهم.

مثلما اظهرت هذه الدراسة، هناك عوائق رسمية وأخرى غير رسمية امام عودة العوائل. ينبغي على الحكومة العراقية وشركائها من المنظمات الدولية والجهات المانحة اخذ الجانب المتعلق بالعوائق غير الرسمية بعين الاعتبار. الامر يحتاج الى المزيد من التشاور مع ممثلي المجتمعات المحلية وشيوخ العشائر والمختارين في المناطق الأصلية للنازحين، وتحسيس الاهالي بخطر النزوح طويل الامد على مستقبل العراق وامنه واستقراره، واهمية عودة العوائل الذين لا يشكلون خطرا امنيا، وإعادة إدماجهم مرة اخرى. طبيعة المشاورات والاتفاقات حول العودة ستتفاوت من منطقة إلى أخرى، بالنظر إلى التقاليد العشائرية ودرجة الضرر والمظالم الخاصة التي تعيق العودة في كل منطقة محلية. قد تطالب بعض المجتمعات المحلية اخضاع العوائل لبرامج «تأهيل نفسي» كشرط مسبق لقبول العودة، وقد تطالب مجتمعات أخرى بجبر الضرر، أولا. من المهم الوصول الى تسويات ومصالحات تضمن العودة السريعة والامنة للعوائل.

قد تكون الأسباب الكامنة خلف الاعتراضات على عودة النازحين ناتجة عن مشاعر انفعالية قوية بعد صدمة اجتياح «داعش» وجرائمه الوحشية في حق الاهالي وضغوطات حرب التحرير. معالجة القلق الناتج عن تلك المشاعر ليس شيئا سهلا او بسيطا. مر العراقيون في مناطق الاحتلال من تجربة قاسية وصدمة نفسية مريعة، ويرون أن بعض جيرانهم ومعارفهم كانوا ضالعين فيها. مرت على هذه الصدمة بضع سنوات فقط، ولا تزال اجراءات تخفيف حدة الغضب أو الألم الذي شعر به هؤلاء بطيئة. على سبيل المثال، تأخرت الحكومة في دفع التعويضات التي وعدت بها لأولئك الذين عانوا خلال الحرب ضد تنظيم «داعش»[128]، هذا التأخير يزيد من حدة رفض عودة العائلات المتصور ارتباطها بـ«داعش» ويسهم أيضا في عدم قبول ادماج من تمت عودتهم فعلا.

التعويض عن الضرر يمكن ان يكون نقطة التدخل الرئيسية للحكومة لإصلاح الظلم الذي عانى منه الأهالي والتخفيف من حدة استيائهم. يمكن ان تلعب خطة التعويض اذا تمت بشفافية دورا في تعزيز التعافي الاجتماعي والاقتصادي للمتضررين من جرائم «داعش» وللنازحين أيضا، وان تضمن العودة المستدامة وإعادة الثقة بين المجتمعات المحلية والحكومة، والمجتمعات المحلية فيما بينها. تعويض المتضررين والعائدين لا يعني فقط مجرد منح مالية، بل الاستثمار في الصالح العام من خلال تحسين الخدمات العامة، بما في ذلك، البنى التحتية والتعليم والرعاية الصحية، وخلق فرص عمل للشباب، وبناء قدرات النساء المعيلات للأسر وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا. من شأن ذلك ان يسهل عودة العوائل وان يقلص من حدة الاحتقان داخل المجتمعات.

ينبغي على السلطات التواصل مع العائلات التي تعيش في حالة نزوح مطول في المخيمات وأماكن أخرى لمساعدتها على الحصول على وثائقها المفقودة، او تجديد الوثائق المدنية، واثبات عقود الزواج والنسب، وضمان حصولها على المساعدات اللازمة. تتطلب هذه الخطة تخصيص ميزانية مناسبة كل سنة وانشاء آليات للرقابة لضمان الصرف الصحيح والعادل للأموال والمساعدات الانسانية. ينبغي، أيضا، البحث في إمكانية اجراء تعديلات قانونية وإدارية تسمح للنساء النازحات بالحصول على وثائق مدنية لأنفسهن ولأطفالهن بشكل مستقل عن أزواجهن المفقودين أو المسجونين. قد يعني ذلك فصل إجراءات التصريحات الأمنية عن الوصول إلى الوثائق المدنية؛ أو صياغة قوانين استثنائية لتمكين النساء من

الحصول على الوثائق الأساسية لأطفالهن في ظل غياب الأب. ينبغي النظر، أيضا، في تقديم الدعم المادي للنساء بطريقة تمنحهن درجة أكبر من الاستقلالية في دراسة خياراتهن القانونية واختيار المكان الذي يعشن فيه -سواء في مجتمعاتهن الأصلية أو في مناطق أخرى- حيث سيواجهن صعوبات مادية مرتبطة بتأمين إيجار السكن ونفقات المعيشة.

توفير الحماية الأمنية للنازحات داخل المخيمات، ومنع الانتهاكات التي يمكن ان يتعرضن لها من قبيل المتاجرة بالنساء، والمساومة والابتزاز، فضلا عن محاسبة أي جهة تحاول المساس أو ابتزاز النساء بأي أسلوب.

الاستثمار في بناء قدرات النساء النازحات والمعيلات للاسر، وتمكينهن اقتصاديا من خلال تدريبهن من داخل المخيمات على بعض المهن المعاصرة، برعاية الحكومة العراقية ومساعدة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وخلق فرص عمل داخل المخيمات او خارجها، وفتح باب التقديم على المنح والقروض الصغيرة لتحسين الوضع المعيشي للأسرة مما سيساهم في إعادة دمجها في المجتمع.

إقامة ندوات ومؤتمرات تثقيفية وفتح نقاش مجتمعي من خلال برامج إذاعية وتلفزية، برعاية السلطات المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل رأب الصدع، والتبصير بمخاطر حالات الثأر العشائري والأعراف السلبية، وعدم تحميل الأسرة كاملة تبعات أحد افرادها.

حفظ الحقوق المدنية للأطفال العراقيين الذين ولدوا أثناء سيطرة «داعش» او داخل المخيمات، وتوفير الحماية والرعاية لهم. هناك حاجة الى تعاون منظمات عدة في مشروع مشترك تدعمه الحكومة العراقية والأمم المتحدة لإعادة تأهيل الأطفال ودمجهم في المجتمع، وضمان توثيق نسبهم للسماح بتسجيلهم في برامج تعليمية.

في العراق، من الضروري ليس فقط حل مشكلة النزوح وعودة العوائل، ولكن أيضًا ضمان السلام ومنع النزاعات المستقبلية. من اجل دعم التعافي الطويل المدى، يجب على المسؤولين العراقيين وشيوخ العشائر وقادة المجتمع العمل معا لإنشاء آليات العدالة التصالحية ذات البعد المحلي، بوصفها أحد السبل المؤدية إلى تحقيق العدالة المنشودة بجبر الضرر الذي لحق بالمجني عليه وإصلاح الجاني والتصالح بينهما. في المناطق المتأثرة بالنزاع، يمكن من خلال العدالة التصالحية منح العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» فرصة لجبر الضرر بطريقة بناءة ومستحدثة بإزالة مظاهر الضرر وإظهار الندم مع مراعاة خصوصية كل منطقة. لتحقيق استجابات نوعية ومستدامة، من الأهمية إشراك أفراد الأسر وشيوخ العشائر وذوي النفوذ الاجتماعي، بما من شأنه إعادة الحالة إلى ما كانت عليه سابقا، وتحقيق التوافق والتراضي بين العوائل ومجتمعاتهم.

دور منظمات المجتمع المدني في العدالة التصالحية يبقى ذو أهمية. في حين أنه من الصعب في كثير من الأحيان قياس تأثير جهود المجتمع المدني - بسبب الأطر الزمنية الطويلة التي ينطوي عليها الأمر، أو عدم وجود مؤشرات ملموسة، فإن المنظمات النشطة والفاعلة هي عنصر أساسي لأليات المصالحة المجتمعية بين العوائل والمجتمعات المتضررة، ولها دور كبير في تكوين هوية جامعة، خاصة بعد تجربة احتلال «داعش» وتوسع جرائمه، وحرب التحرير وحملات الانتقام بعد هزيمة التنظيم.

مع وجود ما يقرب من 60 في المائة من النازحين الحاليين من نينوى، و11 في المائة من الأنبار و11 في المائة من صلاح الدين، ينبغي على الحكومة العراقية وشركائها الدوليين التفكير في تخصيص استثمارات استراتيجية لهذه المناطق وللمناطق التي تكون العودة فيها صعبة، وربط تقديم الخدمات أو إعادة الإعمار بإجراء المصالحات المجتمعية. إعطاء الأولوية لأنشطة التعافي والاستقرار والتنمية في الاقضية السكنية

المتضررة وربطها بالعودة من شأنه أن يساهم بشكل كبير في إنهاء نزوح العوائل وتسهيل العودة المستدامة. بالنظر إلى حجم الموارد التي يحتاجها العراق لإعادة الاستقرار، فإن للمنظمات الدولية والجهات المانحة فرصة للضغط على الحكومة المركزية والسلطات المحلية في اتجاه تسريع وتسهيل عودة وإعادة إدماج عشرات الآلاف من النساء والأطفال والشباب داخل مجتمعاتهم المحلية، مقابل المساهمة في إعادة اعمار المناطق المحلية.

هناك حاجة للاعتراف بدور ضعف الحوكمة، متمثلة في الفساد على المستويات المركزية والمحلية أو الجهات الفاعلة في القطاع الامني، في خلق أرضية خصبة لظهور التطرف العنيف والتجنيد ضمن جماعات إرهابية[129]. هناك حاجة للخروج من حالة الضعف هذه من خلال سن تشريعات او تفعيلها تجرم الفساد وتلاحق الفاسدين وتحقق العدالة الاجتماعية. من شأن هذه الإجراءات ان تشكل خطوات استباقية لمواجهة التطرف العنيف مستقبلا، وتحقيق مصالحات مجتمعية وإرساء أسس التماسك المجتمعي.

ينبغي على المانحين زيادة استثماراتهم في بناء السلام المراعي للصدمات والمراعي للنوع الاجتماعي، بما في ذلك البرامج طويلة الامد، لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات المتضررة، والبرامج الخاصة بتمكين النساء اجتماعيا واقتصاديا. يمكن أن يساعد التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي والتعافي من الصدمات في تسهيل عملية العودة[130]، وتعزيز التماسك الاجتماعي بعد العودة، وبناء الثقة داخل المجتمعات وفيما بينها.

هناك حاجة لدمج أصوات النساء والفتيات وخبراتهن النوعية وقيادتهن في تصميم وتنفيذ البرامج الهادفة إلى انهاء النزوح وتعزيز التعايش السلمي بما يتماشى مع اجندة المرأة والسلام والأمن خطة الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف وأهداف التنمية المستدامة 2030.

إيجاد حل للأسر التي يتصور ارتباطها بـ«داعش» وإعادة ادماجها داخل المجتمع، يشكل مصلحة وطنية للعراق، ويعتبر شرطا أساسيا لتعافي البلاد بعد سنوات من النزاع. هؤلاء هم بالنهاية عراقيون، لا يمكن تجاهلهم، أو تمني عدم وجودهم، او نفيهم داخل وطنهم. هم يشكلون ربما جزءا من المشكلة، لكنهم، يشكلون، أيضا، جزءا من الحل وجزءا من مستقبل العراق الذي يجب صناعته بشكل يكونوا فيه شركاء في الوطن وصانعي سلام، وليس الحكم عليهم بالإقصاء وتحويلهم الى أعداء وامراء حرب.

توصيات

تطوير الاطار القانوني في العراق للنازحين بما يتماشى مع التزامات العراق الدولية التي تضمنها الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبناء سياسات تنسيق قوية بين الحكومات الفيدرالية والإقليمية والمحلية لإعادة بناء البنية التحتية دعما للحلول الدائمة.

حماية النازحين، بصفة عامة، والعوائل، بصفة خاصة، (داخل المخيمات واثناء العودة الى مناطقهم)، وتقديم الخدمات الأساسية بشكل أفضل، مثل الغذاء والتعليم وخدمات الصحة والصحة النفسية، وتنفيذ برامج الدمج المجتمعي التي تكفل عودتهم لمناطقهم وممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

الحماية من العودة القسرية والتأكد من أن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

اعداد بيانات النازحين بشكل أكثر تفصيلا لتشمل المعلومات الجنسانية والسن، وظروف المعيشة في حالة العودة إلى المناطق الاصلية. ومراقبة النازحين العائدين بشكل أكثر اتساقا بعد عودتهم لتقييم استدامة أوضاعهم.

تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية وتمكين النساء من الحصول على الوثائق الضرورية من اجل تشجيع عودتهن واطفالهن، واستكشاف فرص الاندماج المحلي.

فتح تحقيقات في قضايا الاتجار بالبشر والانتهاكات الجنسية المحتملة التي تتعرض لها النساء داخل المخيمات ومعاقبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات وإخضاع الضحايا للرعاية الصحية والعلاج النفسي.

هناك في الغالب غياب الثقة في سيادة القانون وفي المؤسسات العامة ودورها في مكافحة العنف ضد المرأة، بحيث يعكس النظام القضائي الرسمي وغير الرسمي وأحكام المجتمع وتصوراته نوعا من التمييز ضد المرأة. هذا الوضع يزيد من هشاشة النساء داخل المخيمات. من المهم أن تتمتع النساء والفتيات ضحايا العنف والاغتصاب بحماية القانون وأن يحصلن على العدالة والرعاية الصحية.

مع انتشار وصمة العار وغياب الثقة بين النازحات المعنفات والمغتصبات وعناصر الشرطة، من المهم انشاء مراكز استماع وتقديم الدعم النفسي خارج الاطار الرسمي. هناك حاجة، أيضا، لتعيين المزيد من الضابطات والأخصائيات الاجتماعيات اللاتي يتعاملن مع حالات العنف المبلغ عنها ضد النساء النازحات.

إيجاد حل نهائي لملف الأشخاص المفقودين والمغيبين، من خلال البحث عن مصيرهم الحالي والكشف عن أماكن وجودهم وقوائم أسمائهم، وابلاغ أسرهم بمآل التحقيقات، لإنهاء ملفات من يعثر عليهم، وإكمال الإجراءات القانونية لمن قتل منهم بما يضمن حقوق الأفراد وأسرهم. استمرار الوضع بما هو عليه يشكل عائقا أمام عودة العديد من الأسر إلى مجتمعاتها، ويشكل عائقا أمام تسوية أوضاع الكثير من النساء اللاتي لا يزلن في حالة عدم يقين.

ضمان اتباع نهج شامل للعدالة الانتقالية لدعم حقوق ضحايا «داعش» بما في ذلك من خلال التركيز على تعزيز المبادرات المشتركة بين الطوائف الدينية لإعادة بناء الثقة والتصدي للتحديات التي تواجهها الناجيات من عنف «داعش» والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وضع استراتيجيات وخطط عمل شاملة ومتكاملة لإعادة الادماج تتضمن أدوار المرأة والاسرة والشباب والقادة الدينيين والثقافيين والتعليميين وغيرهم من منظمات المجتمع المدني المعنية.

تجنب المزيد من النزاع من خلال الاستثمار في الحوكمة طويلة الأمد، واشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، وتعزيز لجنة المصالحة العراقية، والاستمرار في تحسين استجابة الحكومة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

صياغة برامج خاصة لتعزيز الهوية الوطنية والتربية على المواطنة وحقوق الانسان، والتثقيف بثقافة التنوع والتعايش وقبول الاخر.

على المجتمع الدولي الاستمرار في توفير التمويل للمنظمات الدولية المعنية، وتقديم المنح والمساعدات المالية، والخبرة التقنية للحكومة العراقية والسلطات المحلية للمساعدة في إدارة أزمة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش»، وتحقيق التكامل والتعايش وبناء السلام.

©Shutterstock, 2022.

المحور الثاني

العائدون من مخيم الهول: احتياجات إعادة التأهيل وتحديات إعادة الادماج

كرونولوجيا النزوح لمخيم الهول

تم إنشاء مخيم الهول في شمال شرق سوريا من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتنسيق مع الحكومة السورية[131]، لاستيعاب اللاجئين العراقيين عام 1991م.

أعيد افتتاح المخيم، لاحقا، بعد غزو العراق، عام 2003م، كواحد من ثلاث مخيمات على الحدود العراقية السورية، واستمر الى حين اغلاقه عام 2010م[132].

مع سيطرة وحدات حماية الشعب على بلدة الهول في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015م، قامت الأمم المتحدة بإعادة تجهيز المخيّم بهدف استقبال النازحين السوريين واللاجئين العراقيين الفارين من معارك الموصل. منذ ذلك الحين تشرف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على إدارة المخيم وحراسته.

تغيرت التركيبة السكانية للمخيم بشكل كبير مع سقوط الباغوز (آخر امتداد لـ«داعش» في سوريا) في نهاية مارس/ آذار 2018م.

انتقل عدد سكان المخيم من حوالي 9000 شخص الى ما يقرب من 74000 في نهاية مارس 2019م.

لحدود يونيو 2021م، انخفض عدد المقيمين في المخيم الى حدود 60000 شخص[133]، بعد استعادة بعض الدول لمواطنيها وعودة اخرين او هروبهم الى بلدانهم او بلد ثالث.

لحدود يونيو 2022، انخفض عدد المقيمين في مخيم الهول الى 56 ألفا، 50 في المئة منهم من الأطفال دون 12سنة[134]، 25 في المئة منهم عمرهم اقل من 5 سنوات[135].

يضم المخيم، بالإضافة الى سكانه الاصليين (الذين لا علاقة لهم بـ«داعش») وعددهم قليل، الأفراد الذين هربوا من تنظيم «داعش» بعدما استولى على الأرض في سوريا والعراق، وأفراد وعائلات على صلة بالتنظيم نزحوا من معاقله السابقة بعد خسارة التنظيم العسكرية (من ضمنهم نساء تم إجبارهم على الانضمام إلى التنظيم من خلال الزواج القسري من المقاتلين).

تشير تقديرات الى ان 94 في المئة من المحتجزين في المخيم هم من النساء والأطفال[136]، 86 في المئة هم عراقيين وسوريين. يضم المخيم ايضا أزيد من 11000 امرأة وطفل أجنبي من 62 51 دولة[137].

كرونولوجيا النزوح لمخيم الهول

يتشكّل مخيّم الهول من ستّة أقسام، يتكوّن كل قسم من عدّة قطاعات. يوجد في أحد الأقسام النازحون السوريون الذين لا تربطهم علاقة بتنظيم ا «داعش»، وفي قسم آخر اللاجئون العراقيون، بينما تتوزّع عائلات السوريين المرتبطة بالتنظيم ا في قسم خاصٍ بهم، وتتوزّع عائلات عناصر التنظيم من غير السوريين على قسمين، قسمٌ للأوروبيين، وقسم للجنسيّات الأخرى[138].

تتوزّع عوائل العراقيين المنتسبين للتنظيم على القطاع الأول والثاني والثالث والسابع، بينما يضم القطاع الرابع خليطا من العائلات السورية والعراقية[139].

ملخص النقاط الرئيسية

- **منذ مارس عام 2019م، تم تنظيم مخيم الهول على أنه نظام من مستويين:** واحدا أكثر صرامة يضم المقاتلين الارهابيين الأجانب، وآخر ربما اقل تشددا وهو يأوي العراقيين والسوريين. على الأرجح كلا القسمين يضمان عائلات مرتبطة بتنظيم «داعش». في قسم الأجانب، مظاهر التطرف والولاء لـ«داعش» تبقى اكثر حدة، بحيث ترفع أعلام التنظيم السوداء، وتطبق قواعد سلوك صارمة، وتتصرف بعض النساء كما لو أنهن لا يزلن جزءًا من كتيبة الخنساء. حسب تقارير، تقوم النساء بتلقين عقيدة «داعش» لأطفالهن يوميا ويواصلون إخبارهم بأن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) قتلت آبائهم ودمرت منازلهم. في هذا القسم أيضا يوجد نساء أصبن بخيبة أمل ويردن فقط العودة إلى بلدانهن بعد أن أدركن أن قيادة «داعش» استخدمتهن فقط لتعزيز أهداف التنظيم الأيديولوجية. الحياة في القسم الآخر من المخيم المخصص للعراقيين والسوريين أقل صرامة على الرغم من أن معظمهم من عائلات مرتبطة بـ«داعش». هم يُسمح لهم بمزيد من حرية الحركة داخل المخيم على الرغم من أنهم لا يستطيعون مغادرته الا في بعض الحالات.
- يقدر عدد المواطنين العراقيين في مخيم الهول بنحو 31 ألف شخص، يتوزعون الى ثلاث مجموعات: (1) العراقيين الذين سافروا الى سوريا بعد 2014م، بحيث لاذوا بالفرار عندما استولى «داعش» على مناطقهم الأصلية؛ (2) العراقيين الذين عبروا الحدود خلال العمليات العسكرية لطرد «داعش» من الأراضي العراقية؛ (3) العراقيين الذين تم القبض عليهم واحتجزوا في المخيم بعد أن تمت استعادة المواقع الأخيرة المتبقية لـ«داعش» في سوريا. تشير دراسات الى أن ما يقارب 80 في المئة من مجموع هؤلاء قد يرغبون في العودة الى العراق. المجموعة الثانية والثالثة تطرح إشكاليات اكثر تعقيدا. هناك من يقول انهم ليسوا من عوائل عناصر «داعش». بهذا الخصوص يتساءل عراقيون: ان لم يكونوا مرتبطين فعلا بـ«داعش»، لماذا هربوا إلى سوريا ولم ينزحو إلى داخل المناطق الآمنة والمسيطر عليها من قبل الجيش العراقي والبشمركة؟ الرد على هذا السؤال يستدعي الاستعانة بقاعدة البيانات المتوفرة لدى السلطات الأمنية العراقية والاعتماد على الأشخاص الموثوق بهم في المناطق المحلية لمعرفة خلفيات هؤلاء النازحين الراغبين في العودة، ليس من اجل معاقبتهم، ان لم تثبت في حقهم أي تهمة، ولكن من اجل تحديد الحاجيات وتقييم المخاطر.
- سهّلت حكومة العراق في السابق عمليات العودة الطوعية بشكل دوري، لكن تم تعليقها في 2018م2019-م بسبب تطور الاوضاع في شمال شرق سوريا.

في أوائل عام 2021م، أبلغت الحكومة العراقية الأمم المتحدة باعتزامها استئناف العودة الطوعية، وفي شهر مايو، من ذات السنة، اعادت الحكومة اول مجموعة شملت 94 عائلة بمجموع 381 شخصا. وفي أكتوبر من ذات السنة اعاد العراق المجموعة الثانية من الهول تضم 117 عائلة بمجموع 487 شخصا. وتمت استعادة مجموعتين اضافيتين في ديسمبر 2021م، ويناير 2022م، بإجمالي 239 عائلة يمثلون 928 شخصا[140]. تم وضع كل العائدين في مخيم الجدعة 1 في نينوى. يعتبر هذا المخيم بمثابة نقطة انتقالية حيث ستتم استضافة العائلات العائدة من الهول، قبل عودتهم النهائية إلى مناطقهم الأصلية أو الاندماج في أماكن أخرى في العراق[141].

- كما هو الحال بالنسبة لعودة النازحين العراقيين داخليا، تشكل عودة العوائل العراقية من مخيم الهول تحديا امنيا واجتماعيا واقتصاديا للعراق، في ظل استمرار رفض الأهالي عودة من يعتبرونهم جزءا من مأساتهم. تزداد إشكاليات العودة تعقيدا عندما يتعلق الامر بالنساء، لمجموعة من الأسباب: (1) هناك عدم وضوح حول عمليات تقييم المخاطر والفحص المناسبة للنساء؛ (2) عدم وضوح حول الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف؛ (3) تحديات في التحقيقات والملاحقات القضائية المرتبطة بتأمين أدلة كافية ومقبولة على ارتكاب النساء جرائم ارهابية؛ (4) فهم محدود للممارسات الفضلى والوسائل الأكثر فعالية لإعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء. تتفاقم هذه العوامل بسبب رفض المجتمعات لعودة النساء من مخيم الهول ومعاداتهن وتعريضهن للوصم المبني على الجنس. قد تعزز مثل هذه المواقف التصورات حول التهميش، والإقصاء، والظلم، وقد تساهم في إعادة انتاج التطرف، وبالتالي تقويض جهود إعادة التأهيل والإدماج.
- إعادة بعض العوائل الى العراق مع التسليم انهم «مسالمين» يمكن ان يشكل ثغرة امنية خطيرة، وقد يحرم النساء تحديدا من الاستفادة من برامج إعادة التأهيل. هؤلاء النساء قضوا فترة طويلة داخل مخيم الهول، اختبروا تجربة النزاع واللجوء وربما تعرضوا للعنف ولانتهاكات جسدية وجنسية[142]، واختلطوا بعناصر أكثر تشددا داخل المخيم، وربما خضعوا لمحاولات استقطاب وتجنيد، في ظل ظروف معيشية قاسية. يجب اخذ هذه الاحتمالات على محمل الجد اثناء صياغة استراتيجيات العودة، حتى لا تترك هؤلاء النساء لمصيرها المجهول، وحتى تتمكن الحكومة العراقية من تكييف سياسات شاملة ونوعية لإعادة التأهيل والادماج، وتتفادى انتاج جيل جديد من المتطرفين تكون النساء والأطفال عنصرا أساسيا في تأسيسه وهيكلته.

مخاطر التطرف العنيف النسائي داخل مخيم الهول

- كحالة استثنائية، استطاع تنظيم «داعش» حشد الاف الشباب والنساء من مختلف الجنسيات ومن مختلف الاعمار. شكلت النساء المنتميات للتنظيم نسبة مهمة من هيكلته. مع ذلك، يميل الانطباع عن النساء المتورطات مع الجماعات المتطرفة العنيفة إلى تصويرهن إما كضحايا مكرهات او كمرتكبات نشطات لأعمال العنف. في الواقع، تتخطى الادوار التي تلعبها النساء في التطرف العنيف هذه النظرة الثنائية البسيطة[143]. في السنوات الاخيرة، مع تطور البحوث والممارسات المتعلقة بمنع التطرف العنيف، تم إلقاء الضوء على التجارب المختلفة للنساء والفتيات اللاتي شاركن في هذه الظاهرة وتأثرن بها. أظهرت الابحاث وجود اختلافات واضحة بين الموجة الحالية من التطرف العنيف النسائي وبين الموجات السابقة. تشير الدراسات إلى أن الموجة الحالية أكثر تعقيدا وأكثر عالمية وأكثر تنوعا من حيث العمر والجنس والخبرة في مناطق النزاع[144].
- انضمت النساء إلى تنظيم «داعش» لأسباب متنوعة، ولعبت أدوارا مختلفة خلال الوقت الذي أمضته مع التنظيم. شاركت بعض النساء في العنف، في حين لعبت نساء أخريات أدوار مهمة غير مرتبطة بالقتال كقائمات على إنفاذ القوانين الاخلاقية، وقائمات على

التجنيد، ومروجات لفكر التنظيم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والأهم، كأمهات للجيل الجديد من داعمي «داعش». في الكثير من الحالات، كان الفرق بين الضحايا ومرتكبي الأفعال غامض، وبالتالي فإن درجة أهلية المرأة، وبالتالي مسؤوليتها القانونية، غير واضحة[145].

بعد طرد «داعش» من اخر معاقله في سوريا، تشكل عوائل وزوجات عناصر التنظيم نسبة كبيرة من سكان مخيم الهول. لا توجد بيانات حول مدى تشبع هؤلاء النساء بأيديولوجية «داعش». بعض النساء والأطفال المحتجزين في المخيم كانوا عناصر في شرطة الحسبة التابعة للتنظيم، أو قاتلوا معه في إطار ما يُعرف بـ«أشبال الخلافة». والبعض الاخر كن مجرد زوجات وأمهات وربات منازل. والبعض الاخر لا علاقة لهن بالتنظيم وان كن قد خضعن ربما لمحاولات استقطاب داخل المخيم. النساء في مخيم الهول لسن جميعهن مجموعة واحدة متشابهة، بل إنهن من خلفيات وانتماءات مختلفة. عدد كبير منهن يؤمن بأفكار التنظيم ويدافع عنها، وعدد اخر التحق بالتنظيم بسبب سوء الإدراك أو الظروف الهشة أو بفعل الإكراه.

الدعاية للتنظيم والتلقين العقائدي داخل مخيم الهول

بعد خسارته للأرض وفي ظل غياب القيادة الذكورية، لم يتوان تنظيم «داعش» عن استخدام النساء داخل مخيم الهول، كأحد موارده، وكسلاح هام في إطار ايديولوجيته التوسعية[146]. في يونيو/ حزيران 2019م، بدأت الصفحات الموالية لـ«داعش»، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في نشر مواد دعائية من الهول. على سبيل المثال، مقاطع فيديو لنساء يتعهدن بالولاء لأبو بكر البغدادي، ونساء وأطفال يرفعون علم «داعش» داخل المخيم، وأطفال يرددون شعارات مؤيدة للتنظيم، الخ.. وتشير بعض التقارير ان النساء داخل الهول قمن بإدارة حسابات على مجموعة من منصات التواصل الاجتماعي اما لنشر دعاية «داعش» او العمل على جمع التبرعات، وأيضًا الانخراط في عمليات التهريب بجميع أنواعها.

أطلق أنصار التنظيم، في يونيو 2019م، حملات على تلغرام لجمع الأموال والإعلان عن استمرار وجود تنظيم «داعش» في الهول. كما ظهرت دعوات لتحرير سكان المخيم. تشير بعض التقارير الى ان «داعش» بقي على اتصال مع افراد في المخيمات او السجون وانه ينشط لجمع الأموال لهم عبر الانترنت[147]. غالبا ما تساعد هذه الأموال في الحفاظ على أنشطة التنظيم داخل المخيم: التلقين، والخدمات الأساسية لعناصره من النساء، تلبية الاحتياجات التي لا يقدمها عمال الإغاثة وسلطات المخيم، وشراء مستلزمات التواصل مثل الهواتف المحمولة، خطوط الاتصال والأسلحة وغيرها، رشوة المسؤولين، وشراء المستندات المزورة، ودفع المال للمهربين لنقل العائلات خارج المخيم وغيرها من الامور.

يعتمد تنظيم «داعش» على عدم فاعلية خصومه في التعامل مع هشاشة الوضع داخل الهول لمواصلة حملات التلقين العقائدي داخل المخيم، وقد يتمكن فعلا من تحقيق أحد أهدافه الأساسية وهي إعداد وتلقين وتدريب النساء والجيل القادم من مقاتليه. سخر التنظيم النساء لتعليم الأطفال وتلقينهم الفكر المتطرف، واستقطاب وتجنيد عناصر جديدة داخل المخيم وخارجه. تشير بعض التقارير الى ان مجموعة من الخلايا النسائية المرتبطة بالتنظيم تفرض قسرا إيديولوجية «داعش» على نساء أخريات في المخيم. شكلت النساء المؤيدات للتنظيم وحدات الحسبة أو «الشرطة الدينية»، وتشرف هذه الوحدات على تطبيق قوانين «داعش». ما يثير القلق هو أن أنشطة وحدات الحسبة لا تقتصر على العقاب والإدانة فقط، لكن حين تشتبه هذه الوحدات بانحراف أحد سكان المخيم عن عقيدة «داعش» أو سعيهم إلى نشر أفكار سلبية عن التنظيم، تفرض عقوبات قاسية تشمل الجلد والتعذيب والحرمان من الطعام وحرق الخيم والقتل.

التجنيد والتطبيق الصارم لقوانين «داعش»

في أواخر عام 2020م، تعرضت امرأة عراقية للخنق أمام أطفالها بسلك كهربائي بعد أن نشرت مقطع فيديو على إنستغرام وهي ترقص في خيمتها، وهو ما يخالف القواعد التي فرضها التنظيم، بحسب أشخاص على اتصال بها بأشخاص في المخيم. وفي 20 مارس 2021م، قُتلت عراقية أخرى تبلغ من العمر 18 عاما بعد اتهامها بأنها مخبرة.[148] تعيش النساء اللواتي تخلين عن التنظيم في خوف دائم من هجمات المتشددات[149]، إذ تقوم نساء «داعش» بمراقبة النساء الأخريات اللاتي يظهرن تراجعا في الالتزام بتعليمات التنظيم الشرعية[150]. على سبيل المثال، تمنع النساء من ارتداء النظارات الشمسية، أو التحدُّث مع الرجال في الأسواق، أو خلع غطاء وجوههن. على الرغم من وجود المخيم تحت سلطة قوات سوريا الديمقراطية، فإن تعداد سكانه الكبير يتيح لتلك النسوة العمل بحرية نسبية. البعض من أهالي المخيم يكون مدفوعا، للاستجابة مع دعوات نساء «داعش» النشطات داخل المخيم، للحاجة إلى الحفاظ على الذات المادية أو المالية، بينما يتم إجبار آخرين على التطرف تحت التهديد بالتعرض للأذى أو حتى بسبب المخاوف على أمنهم وأمن عائلاتهم في الخارج، او من خلال معالجة مظالمهم[151]. منذ بداية عام 2021م، تم الإبلاغ عن مقتل أكثر من 60 شخصا في المخيم[152]، ومن بينهم 10 بقطع الرأس، علما أن جرائم القتل لا ترتبط كلها بالضرورة بوحدات الحسبة. شنت السلطات المحلية التي تسيطر على المخيم عملية كبيرة في مارس من ذات السنة لاعتقال مقاتلي تنظيم «داعش» وانصاره الناشطين، وأعلنت عن اعتقال 70 عضوا من أعضاء التنظيم في هذه العملية[153].

نسبة النساء في المخيم اللاتي حافظن على عقيدة «داعش» ويواصلن نشرها بشكل نشط غير واضحة إلا أنها، استنادا لمجموعة من التقارير، ليست قليلة. تلك العائلات تعيش مع بعضها البعض منذ سنوات. النساء اختبرن النزاع والتطرف والعنف داخل المخيمات، والأطفال عانوا أيضا تجربة قساوة العيش والحرمان داخل المخيم، وربما تشبعوا بالفكر المتطرف وتطبعوا مع مظاهر العنف والقتل. بعض الأطفال الذين يعيشون داخل الهول يقيمون في المخيم منذ سنوات، وبعضهم ولد في كنف التنظيم وحكمه، وتربى على أفكاره المتشددة. وفقا لبعض التقارير، هؤلاء الأبناء مهيؤون لأن يقوموا على مظلومية الآباء وإرثهم. حولت نساء التنظيم المخيم إلى معهد مركز لتعليم التطرف يتلقى فيه الأطفال تعاليم وشروط وقواعد وضوابط دينية على يد أمهاتهم. كما أن هناك قسم كبير من الأطفال المقيمين في المخيم، قتل أباءهم أثناء عمليات قوات سوريا الديمقراطية/التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش»، وهؤلاء الأبناء، كلما زادت المدة الزمنية التي يقيمونها في المخيم، كلما زادت الروح الثأرية لديهم[154].

الهول: بيئة معقدة و«دولة إسلامية» مصغرة داخل المخيم

البيئة الفوضوية في مخيم الهول المتمثلة في الاكتظاظ السكاني، وعدم وجود قواعد لسكانه، والعنف المستمر بين السكان، والاعتداءات المتكررة على حراس قوات سوريا الديمقراطية، وأعمال الشغب المستمرة، والمتطرفين الممزوجين بالمعتدلين في كل الأقسام والمجمعات، والتطبيق الصارم لقوانين «داعش»، وعدم وجود تواصل مناسب وفعال بين عناصر قوات سوريا الديمقراطية والسكان، والترهيب والخوف.. الخ، كل هذا جعل المخيم يتحول الى بيئة معقدة لا يستهان بخطورة الخارجين منها، ولا بخطورة إبقاء المخيم على الوضع الذي هو عليه. ما يشهده مخيم الهول من حالات استقطاب وعنف هو نتيجة متوقعة لتجمع بقايا عناصر «داعش» في بقعة واحدة. على الرغم من بعض القيود المفروضة، خاصة على المقاتلين الإرهابيين الاجانب، لكن،

على العموم، يتمتع المحتجزين داخل المخيم بفرصة الاجتماع والاتفاق والتشاور والتخطيط والتأثير في باقي المقيمين، وفرض قوانين «داعش» على المخيم. حتى في زمن قوة تنظيم «داعش»، لم يكن هذا العدد الكبير من حاملي الفكر المتطرف مجتمعين في بقعة جغرافية واحدة. جمع مخيم الهول بين المتطرفين من مختلف المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم «داعش»، وما تفعله قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي، أنها تراقبهم عن بعد. ربما هي واعية بالخطر الدي يشكلونه، لكن دون أن تتخذ أي إجراءات وقائية لمنع حدوثه[155].

ما يزيد من تعقيدات مخاطر مخيم الهول انه غالبا ما ينظر الى النساء والفتيات على أنهن «تابعات» او «ضحايا» في منظومة الإرهاب، وبالتالي منخفضات المخاطر، حتى وإن كن جزءا لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للجماعات المتطرفة العنيفة. هذه النظرة القاصرة تجعل أغلبهن يخرجن عن نطاق رصد وتتبع سلطات الدول، التي بدأت في استعادة مواطنيها ومنها العراق. في بعض الحالات، النساء يستطعن الاستفادة من الظروف التخفيفية في حال التحقيق معهن او الاحتجاز (سواء داخل السجون او المخيمات). بناء على هذه التصورات هن لا يستفدن من برامج إعادة التأهيل والادماج، مما يفوت الفرصة امام فك ارتباطهن بالتطرف العنيف. في المقابل، على المستوى الثقافي والاجتماعي، غالبا ما ينظر إلى النساء المتورطات في التطرف العنيف أنهن يخالفن الأعراف والعادات المجتمعية. كثيرا ما تلصق بهن وصمة العار، ويتعرضن للتضييق، وفي بعض الحالات، للاعتداء النفسي والجسدي والجنسي. احيانا، حتى النساء اللاتي تم ارغامهن على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، من خلال التبعية للرجل (الزوج او الاب او الابن)، تعرضن للوصم والاعتداءات المتكررة، بما في ذلك مراكز الاعتقال التابعة للدولة، بمجرد القبض عليهن. في هذه الحالة، النساء يتعرضن لعقاب مضاعف نتيجة خرق القواعد الاجتماعية والانتماء للجماعات المتطرفة العنيفة، بينما لديهن سبل قليلة، أو لا سبل على الاطلاق، للوصول الى العدالة أو الحماية. يرجع ذلك جزئيا إلى غياب السياسات والقوانين المراعية للأبعاد الجنسانية للتطرف العنيف والابعاد الجنسانية لإعادة التأهيل والادماج. حتى لو كن قد اكرهن ووقعن ضحية للعنف او تعرضن للاختطاف او الاتجار، فإنهن يوصمن بأنهن يجلبن العار والخزي لأسرهن. تعاني النساء والفتيات اللاتي تعرضن للإيذاء الجنسي لمزيد من الإساءات لان العائلات أو المجتمعات توصمهن أو تلومهن لإلحاقهن العار بالعائلة أو القبيلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الهروب المتواصل (رفض العودة الى بلدانهن او مناطقهن) او التعرض لما يسمى بجرائم الشرف، في حال العودة[156]. إذا ضاعت فرصة التعامل مع النساء بشكل واعي وعادل وإنساني، فقد تأتي محاولات إعادة التأهيل بعد فوات الأوان، وقد ينتهي الأمر بالعديد منهم كمتطرفات عنيفات.

الوضع الذي عليه مخيم الهول حاليا يوحي بأنه ربما يتحول إلى نموذج آخر من معتقل بوكا الذي أنتج، في وقت سابق، تنظيم «داعش». قد يؤدي أي تغير أمني في المنطقة، مثل انهيار الإدارة الذاتية لقوات سوريا الديمقراطية، نتيجة لانسحاب أمريكي مفاجئ، إلى هروب التلاف من المنتمين أو المتعاطفين أو المتأثرين بفكر التنظيم. قبل أشهر قليلة من مقتله، حث زعيم «داعش»، أبو بكر البغدادي، مسلحي التنظيم على إطلاق سراح النساء والأطفال المحتجزين في الهول. تحمل الدعوة قدرًا كبيرًا من التشابه مع حملة «تحطيم الجدران» التي أطلقها البغدادي في العراق بين عامي 2012م و2013م. كانت هذه الحملة تهدف إلى تحرير المتطرفين المحتجزين في السجون العراقية. في ذلك الوقت كانت القوات الأمريكية قد انسحبت بالفعل من السيطرة على هذه السجون، ونفذ «داعش» سلسلة من الهجمات المفاجئة على السجون الرئيسية في البلاد ونجح في إطلاق سراح عدد من عناصر التنظيم المهمين بالإضافة إلى عدد كبير من المتطوعين المحتملين للانضمام

إلى صفوفه. إذا ربح تمرد «داعش» معركته في صحراء العراق وشرق سوريا في المستقبل القريب ووضع موطأ قدم في هذه المنطقة، فإن النساء والأطفال الذين تم احتجازهم لسنوات طويلة في الهول سيصبحون، على الأرجح، عنصرا أساسيا لتحقيق أهداف «داعش» الإقليمية، اذا لم يتم التعامل معهم الان بالشكل المناسب والصحيح، من خلال استعادتهم من طرف بلدانهم ومحاكمتهم او اخضاعهم لبرامج إعادة التأهيل.

التحديات المرتبطة بعودة العوائل العراقية من مخيم الهول

توجد مئات العوائل العراقية المحتجزين في مخيم الهول، ويعد وصولهم إلى الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والحقوق والخدمات الأساسية الأخرى محدودا الى منعدما. مع أن الكثير من النساء والاطفال قد تعرضوا داخل المخيم إلى أعمال عنف متطرفة او محاولات استقطاب وفي الكثير من الأحيان تعرضوا لانتهاكات وتجاوزات لحقوق إنسان، الا أن إدارة المخيم غير قادرة على تقديم المساعدة المناسبة فيما يخص إعادة التأهيل، ويشمل ذلك عدم الحصول على الدعم النفسي الاجتماعي أو الإرشاد النفسي ما بعد الصدمة. في مايو/ ايار 2021م، قررت الحكومة العراقية، لاعتبارات إنسانية وحقوقية، الاستعادة التدريجية لمواطنيها المحتجزين في مخيم الهول والذين يقدر عددهم بحوالي 31 ألف شخص، اغلبهم نساء وأطفال. الى حدود كتابة هذه الدراسة، تم تسليم قائمة تضم أكثر من 4 آلاف عراقي، معظمهم من النساء وأطفالهن، يريدون العودة لوطنهم[157]، هذا العدد في تزايد[158]. استعادت الحكومة العراقية 450 اسرة عراقية، تمثل 1796 شخصا، على 4 دفعات. اغلب العائدون النساء والأطفال وعدد أقل من الرجال[159]. من المتوقع ان تستمر عملية استعادة الاسر العراقية الراغبة في العودة على شكل دفعات من الهول الى مخيم «الجدعة 1» بالقرب من بلدة القيارة، جنوب مدينة الموصل (مركز محافظة نينوى شمالا).

استعادة العراق لمواطنيه من مخيم الهول تثير مخاوف سياسية وأمنية واجتماعية عديدة. اكدت السلطات الأمنية العراقية ان كل العوائل العائدة، في هذه المرحلة، خضعوا لتدقيقات امنية، وانهم مسالمون وغير محسوبون على ما يعرف بـ«عوائل داعش»، وانهم نزحوا بفعل المعارك والعمليات العسكرية في المدن العراقية المجاورة لسوريا، وانتهى بهم المطاف في المخيمات. وأكدت أنه سوف يتم اخضاعهم من داخل مخيم الجدعة للدعم والتأهيل النفسي لبرامج خاصة معدة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين، ومستشارية الأمن القومي، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة. هناك من يرى في عودة هذه الاسر تهديدا للنسيج الاجتماعي في منطقة الموصل التي تضم تنوعا قوميا ودينيا ومذهبيا كبيرا، خاصة ان الامر لا يقتصر على نازحي محافظة نينوى فقط، بل هو توطين جميع العوائل من جميع المحافظات العراقية في مخيم الجدعة. وهناك من يرى، أيضا، ان وجود مخيم لعوائل مرتبطة بـ«داعش» سيهدد الاستقرار ويعيد تنظيم خلايا التنظيم في محافظة نينوى. فيما يتساءل اخرون لو كان هؤلاء مسالمين وغير تابعين للتنظيم، فلماذا يوضعون في المخيمات؟ كان من الأجدى أن يخضعوا لتدقيق أمني ثم يعودوا إلى مناطق سكنهم الأصلية في محافظات الأنبار، وصلاح الدين ونينوى وغيرها[160].

تؤكد الجهات الأمنية العراقية المعنية ان نقل العوائل الى مخيم الجدعة 1 هو مجرد مرحلة انتقالية لا تتجاوز 90 يوما، يتم فيها إعادة التدقيق الأمني للعائدين قبل اعادتهم الى مناطقهم. هذا الامر يبدو معقولا بالنسبة للمجموعة الأولى التي تمت استعادتها والتي كانت شيئا ما بعيدة عن شبهة الانتماء لـ«داعش»، بالنسبة لباقي المجموعات هي تضم فعلا عوائل متصور انتماؤها لـ«داعش»، منهم من هرب الى سوريا بعد هزيمة التنظيم في العراق، ومنهم من تم احتجازهم

بعد معركة الباغوز. هذا الواقع يستدعي خطة شاملة للعودة وإجراءات واضحة تراعي كافة الاحتياجات والتحديات بعد العودة، وبرامج واضحة لإعادة التأهيل والادماج.

عراقيل عودة العوائل العراقية المحتجزين في مخيم الهول

يعتبر العراق ان استعادة مواطنيه المحتجزين في مخيم الهول امرا ضروريا، إلا أن هناك الكثير من الغموض فيما يخص خطة إعادتهم وجمعهم في مخيم واحد (الجدعة 1)، وغموض، أيضا، فيما يتعلق بقدرة الدولة على إجراء تقييم للمخاطر وتوفير الحماية للعوائل وتقديم برامج واضحة لإعادة التأهيل والادماج داخل المخيم وفي مناطق العودة. في المجمل، هناك رفض شعبي لعودة العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» العائدة من الهول، لنفس الأسباب التي تدعو الى رفض عودة العوائل النازحين داخليا[161]. بالإضافة الى مختلف الأسباب التي تمت الإشارة اليها في المحور الاول من هذه الدراسة، يعتبر الكثيرون ان نقل هذه العوائل بأعداد كبيرة هو بمثابة «قنبلة موقوتة»، خاصة أن مخيم الجدعة الذي نقلوا إليه يقع في منطقة تعد الأكثر مناهضة للتنظيم. على العموم، لا تثق المجتمعات المحلية بالعوائل العائدة من الهول، خشية أن يرتبكوا أعمال عنف داخل مجتمعاتهم، او لأنهم يشعرون بالغضب لكونهم مرتبطين بتنظيم تضرروا بشكل مباشر من جرائمه.

بالإضافة الى الرفض المجتمعي العام، لاقت عودة العوائل من مخيم الهول هجمة معارضة من قبل الشارع الإيزيدي، الذي رفض مرور الحافلات التي تنقلهم عبر سنجار، الموطن الأصلي للإيزيديين، في العراق باتجاه الموصل، بسبب جرائم «داعش» في حق الايزيديين. بحسب احصاءات لمكتب إنقاذ المختطفات في دهوك، فإن «داعش» اختطف حوالي 7000 امرأة وطفل، حرر منهم 3500 شخص، وتسبب بقتل الاف الايزيديين وبنزوح داخلي لأكثر من 360 ألف إيزيدي وهجرة نحو 100 ألف شخص منهم إلى خارج العراق. اعتبرت سيدة ستينية أنه: «حينما تقرر الحكومة العراقية إعادة عوائل التنظيم إلى العراق، بالذات إلى محافظة الموصل حيث نفذ التنظيم أفظع الجرائم، فإنها تضع خزانا من الوقود بالقرب من موقد النار». أضافت: «أحفادي الذكور البالغون هم أكثر من 10، وعلى الأقل النصف منهم لا يزال في حالة غضب شديدة، وتملؤهم الرغبة بالثأر، ولا يستطيعون ضبط مشاعرهم وسلوكياتهم، ويعتبرون إعادة الحكومة لعائلات «داعش» هي بمثابة استهانة بمشاعرهم»[162].

بالنسبة إلى العائدين الذين يبذلون جهوداً صادقة للاندماج من جديد، يمكن أن تؤثّر هذه المضايقات في قدرتهم على استعادة حياتهم الطبيعية، الأمر الذي قد يزيد إلى حد كبير من احتمالات حدوث انتكاسة لديهم. تستغرق هذه القضايا وقتا لحلها وتتطلب تدخلات متكاملة تساهم فيها الأسر، قادة المجتمع، السلطات المحلية ومقدمي الخدمات، ووسائل الاعلام، جنبا إلى جنب مع العائدين أنفسهم. يستغرق الأمر بعض الوقت لإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع والعوائل العائدة، من منطلق الاقتناع بأن ترك العوائل داخل المخيمات في العراق او مخيم الهول في سوريا، يشكل تهديدا حقيقيا لأمن العراق والمنطقة والعالم بأسره.

من ناحية أخرى، هناك عدد كبير من العوائل المحتجزين في الهول ممنوعون من العودة للعراق لعدم امتلاكهم وثائق ثبوتية او لم يتم التحقق من سلامة موقفهم الأمني. عدد اخر من النساء يرفضن العودة للعراق لأسباب مختلفة منها ما هو مرتبط بمصير ازواجهن وابنائهن، مما يطرح تحديات اضافية. تقول سيدة بالغة من العمر (35 سنة)، إن صبرها قد نفد كحال الكثير من اللاجئات العرقيات، وتساءلت: «كيف نعود بدون أزواجنا وأخوتنا، وإلى متى سيبقون في السجون؟ هل يشاهد العالم مأساتنا، وهل تعلم الحكومة العراقية كيف نعيش في هذا المكان؟ كل العالم

يشيح بوجهه عن هذه القضية»(في إشارة إلى ملف مقاتلي التنظيم المحتجزين في سجون قوات سوريا الديمقراطية). هذه السيدة قالت إن زوجها كان عاملا مدنيا بصفوف التنظيم واستسلم في معركة الباغوز مارس /آذار 2019م.[163] سيدة أخرى تساءلت: «أريد أعرف أين زوجي وابني، مضت 3 أعوام وأنا أنتظر معرفة مصير الاثنين، عايشين، ماتوا، أو تم نقلهما لبلد ثاني»، وتابعت بغضب: «لن أتحرك من هنا قبل معرفة مصيرهما، إما أن يفرجوا عنهما أو يحالان لقضاء عادل ينظر في التهم الموجهة لهما»[164].

في حالات أخرى، إقناع بعض العوائل، بما في ذلك النساء والأطفال، بالعودة إلى ديارهم سيصبح أكثر صعوبة إذا كانوا يخشون من إرسالهم إلى السجن. بعض الجهات العراقية تتهم تلك العائلات بالتعاون مع عناصر «داعش» وتوفير المعلومات له، لتنفيذ أعمال العنف، وتطالب السلطات بمتابعة الملف ومحاسبة النساء في المخيم التي يثبت تورطهن بذلك[165]. إذا توفرت الدلائل التي تشير إلى ارتكاب بعض النساء جريمة فبالطبع سيتم إحالتهن إلى المحاكم، وان كان غالباً ما تكون الأدلة غير كافية، لكن الخوف من هذا الاحتمال يعيق قرار العودة الى الوطن. أيضا، العديد من العراقيات المرتبطات بتنظيم «داعش» يجدن أنفسهن في حالة من عدم اليقين القانوني فيما يتعلق بوضعية ابنائهن، الذين ولدوا اثناء سيطرة «داعش»، من زوج عراقي او من جنسية أخرى. هم لا يتوفرون على أوراق تثبت النسب للسماح بسفر الابناء. عدم استطاعتهن الحصول على تلك الأوراق الثبوتية يمكن ان يحول دون عودتهن للعراق. نساء اخريات، بمن فيهن النساء الايزيديات المختطفات واللاتي تعرضن للاغتصاب، على الرغم من كونهن ضحايا الا ان بعضهن يرفض العودة خوفا من الوصم والانتقام. بعضهن ممن استطاع العودة الى مناطقهن تخلين عن أطفالهن الذين ولدوا من الاغتصاب على ايدي مقاتلي «داعش»، بسبب الخوف من وصمة العار وصعوبة الحصول على أوراق هوية. يستدعي هذا الامر استجابة سريعة ومستدامة تستند الى حقوق الانسان ومصلحة الأطفال، وينبغي ان تشمل الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي وتدابير إعادة الادماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء الضحايا، والدعم القانوني للأطفال المتخلى عنهم.

تحديات إعادة تأهيل وادماج العوائل العائدة من الهول

كما سبقت الإشارة الى ذلك، من الخطأ الجزم بأن كل العائدين من مخيم الهول هم مسالمين. بالتأكيد هناك أهالي ممن عادوا ليس لديهم أي ارتباط بتنظيم «داعش»، لكنهم عاشوا تجربة اللجوء والعيش داخل المخيمات السورية، وخالطوا متطرفين عنيفين كان شغلهم الشاغل، خلال السنوات الأخيرة، هو تحويل مخيم الهول الى مشروع «دولة إسلامية» صغيرة. هناك عوائل أخرى (ممن عادوا او ممن سيعودون مستقبلا) مرتبطة بالتنظيم. العديد من النساء والفتيات العائدات قد تضمر مشاعر التعاطف مع التنظيم أو مع أقاربهن الذكور الذين كانوا أعضاء فيه. هناك نساء ربما كن عناصر فاعلة داخل التنظيم، اثناء سيطرته على الأرض، لكنهن أقل عرضة للإدانة بسبب صعوبة جمع الأدلة الكافية لإثبات أفعالهن. مع غياب الأدلة، يكون من الصعب اتهام العائدات بأعمال العنف المرتكبة. يكشف التحليل الجنساني عن تعقيد أكبر، لان إثبات إدانة النساء والفتيات المرتبطات بـ«داعش» يمكن أن يكون أكثر صعوبة[166]. في هذه الحالة، العودة واستعادة التماسك الاجتماعي والثقة المجتمعية، دون الخضوع لبرامج إعادة التأهيل الفكري والديني، يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر. لكن هذا لا يعني، في المقابل، معاملة كل عائلة عائدة على انهم اشخاص متطرفين مدى الحياة.

أيضا، في الغالب ان العديد -إن لم يكن معظم- الاسر العراقية العائدة من مخيم الهول قد عانت أو تعرضت للعنف

الشديد والصدمات النفسية في فترة ما قبل النزوح، وايضا أثناء تنقلها وعبورها الحدود، هربا من «داعش» او هربا معه، أو أثناء تواجدهم بمخيم الهول حيث لا تزال الظروف الإنسانية والأمنية صعبة للغاية. من المحتمل ان يعاني هؤلاء من أعراض نفسية تعرف باضطراب ما بعد الصدمة[167]، مثل عدم القدرة على التنبؤ السلوكي، وعدم الاستقرار العاطفي، فضلا عن «الضرر المعنوي» الذي قد «يؤدي بهم إلى التشكيك في الصورة الأخلاقية المنطبعة في ذهنهم بشأن العالم ...ويجعلهم يشعرون بتعرضهم للخيانة من قبل المجتمع»[168]. اغلب العوائل تعرضت لأساليب حياة متطرفة ومنغلقة ناهيك عن الاضطرابات النفسية التي عاشتها تحت حكم «داعش» في مناطق النزوح وداخل مخيم الهول. تواجه المجموعات التي عادت درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن مستقبلهم حيث لم تتلق سوى القليل من المعلومات، أو لم تتلق أية منها، عن الوقت والظروف التي قد تمكنهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية (أو الاستقرار في موقع ثالث ان كان ذلك مفضلا من قبلهم)، ولم تتلق معلومات أيضا بخصوص أقاربهم الذين لا يزالون في مخيم الهول، وتدعو، بشكل مستمر، للم شملها مع اسرهم[169]. على الرغم من أن بعض العائدين، حاليا، من الهول لا تربطهم أية صلة بـ«داعش»، إلا أنهم يتعرضون لوصم شديد بسبب فترة نزوحهم في الهول[170]. هم يعيشون حالة خوف ورعب من التهديدات والاتهامات التي يتعرضون لها، وهناك مخاوف من تعرض المخيم للاستهداف[171]. هذا الوضع يستدعي تدخلات مناسبة لضمان حماية العوائل ويتطلب أيضا تصميم برامج إعادة تأهيل ذات ابعاد فكرية ودينية واجتماعية.

على غرار النازحين داخليا، ساءت الأوضاع الاقتصادية للعائدين من الهول خلال فترة اللجوء، وشملت الأسباب فقدان فرص العمل (مثل فقدان الوظائف في القطاع العام وما إلى ذلك) وسرقة أو تدمير الأصول الاقتصادية (بما في ذلك المنازل والسيارات والآلات الزراعية والأراضي وما إلى ذلك). أدى ذلك إلى صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية بعد عودتهم للعراق، والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية[172]. بالفعل، العديد من العائلات التي عادت الى مخيم الجدعة 1 تعتمد بشكل كلي على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتها الأساسية، والتي تظل غير كافية لسد حاجياتهم مما يدفعهم الى الاقتراض داخل المخيم والشراء بالدين، وهي آلية تكيف سلبية تثير بعض المخاوف ذات الصلة بالحماية[173]. هذا الوضع أيضا يتطلب استجابات اقتصادية وخلق فرص عمل لضمان العيش الكريم.

من المحتمل، أيضا، ان يكون ضمن العائدين من الهول، الان ومستقبلا، عوائل مرتبطة بتنظيم «داعش» ومتأثرة بفكره المتطرف، وعوائل أخرى تعرضت لمحاولات استقطاب داخل الهول، وعوائل تأثرت بنمط العيش المنغلق داخل المخيم لفترات طويلة. هذا الامر يجب وضعه في عين الاعتبار اثناء تصميم برامج إعادة تأهيل وبرامج فك الارتباط بالعنف واعادة الادماج. هناك حاجة لمعالجة ملف العائدين من الهول وفق رؤية واضحة واستراتيجية شاملة وطويلة المدى تبدأ بإخضاع العائدين لبرامج تأهيلية مكثفة تشمل جوانب الحياة النفسية والاجتماعية والدينية، سواء في مرحلة تواجدهم الانتقالي بمخيم الجدعة 1، أو بعد عودتهم الى مناطقهم الاصلية او مناطق ثالثة، سعيا لضمان اعادتهم إلى الحياة الطبيعية بما يشمل تجذر الثقة بهويتهم الوطنية وانتمائهم الإنساني. هناك حاجة ايضا لتهيئة المجتمعات لتقبل عودة العائدين من الهول وإعادة ادماجهم، مرة أخرى، من خلال مجموعة من الإجراءات منها المصالحة المجتمعية، وتعزيز قيم التسامح، والاعتراف بالخطأ، والاعتذار وجبر الضرر، مع ضمان المحاسبة القانونية للجناة وتحقيق العدالة. لا بد من ابعاد الاستثمار السياسي لهذه القضية، مما يهدد بخلق مجال امام ظهور مظالم جديدة وتوريث الأحقاد والتهميش.

تدابير مقترحة لإعادة تأهيل وادماج العائدين من مخيم الهول

إعادة تأهيل وادماج العائدين من الهول يتطلب دراسة كل حالة على حدا. بعض الحالات تحتفظ بإمكانية إعادة الدمج داخل المجتمع دون خطر يذكر. البعض الاخر حالتهم تتطلب إعادة التأهيل والرعاية النفسية. هناك حالات ثالثة لأفراد ربما تشبعوا بالفكر المتطرف دون ان يتورطوا في العنف. هؤلاء يحتاجون تدخلات خاصة تكون مبنية على إعادة التأهيل النفسي والديني والخضوع لبرامج خاصة لفك الارتباط بالعنف. ان انتهاج سياسة فعالة للتعامل مع العوائل العائدين سيتطلب إجراء حوار ومشاركة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، كشيوخ العشائر وأفراد المجتمع وقادته ورجال الدين والمعلمين والسلطات المحلية والشرطة وأجهزة المخابرات[174]. لا بد أن يتضمن مثل هذا النهج المتعدد المحاور والأطراف عملية مكثفة ودقيقة للتعامل مع العوائل العائدة ضمن بيئة من التعاون والشفافية[175].

بالإضافة الى التدابير المقترحة بخصوص العوائل النازحين داخليا، يمكن ان تساهم التدابير المقترحة، هنا أيضا، في بناء بعض التصورات ذات الصلة:

في حالة العائدين من مخيم الهول هناك حاجة ملحة لتنظيم قوائم العائدين، عبر تصنيفهم وفق ثلاث مجموعات: (1) المجموعة الاولى تشمل اللاجئين العراقيين الهاربين من جرائم «داعش» بعد 2014م. (2) المجموعة الثانية تشمل العوائل الذين فروا من مناطقهم الى مخيم الهول بعد خسارة «داعش» في العراق؛ (3) المجموعة الثالثة تشمل العوائل المرتبطة بتنظيم «داعش» التي تم احتجازها في المخيم بعد معركة الباغوز في 2019م. ضمن كل مجموعة، من الأفضل، اعداد قاعدة بيانات عن هذه العوائل مفصلة تشمل: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، ملفاتهم الامنية وظروف اللجوء لسوريا، ونشاطهم قبل اللجوء، ومدى اختبارهم للعنف داخل المخيم، أسباب قرار العودة. بالنسبة للعوائل المتصور ارتباطها بالتنظيم هناك حاجة لتحديد مدى ارتباطهم هم وذويهم بالتنظيم، أسباب العودة او أسباب رفض العودة، من اجل تقييم الاحتياجات والمخاطر بناء على كل حالة على حدا، مع تحديد احتياجات النساء والأطفال.

من المهم إجراء حوار مفتوح وصادق مع الراغبين في العودة من الهول. يجب أن تكون السلطات واضحة في عزمها تقديم من يثبت تورطهم مع «داعش» للعدالة، ومن لم يثبت في حقهم شيء القيام بكل ما في وسعها لإعادتهم الى مناطقهم، او مناطق أخرى اذا تعذر عليها ذلك. المسؤولية الأكثر أهمية التي تقع على عاتق الحكومة هي توفير الحماية للعائدين وضمان اخضاعهم لبرامج إعادة تأهيل نفسي وديني (اذا لزم الامر) وإعادة ادماج مجتمعي، وإيجاد إطار للعمل والظروف الملائمة التي تجعل هذه الفرص ممكنة لجميع العائدين.

يتوجب على الحكومة معالجة بعض الأسئلة الرئيسية منها: أولا، ما هي الأهداف والغايات المرجوة من برنامجها المتعلق بإعادة تأهيل العائدين من الهول؟ إذ يجب تحديدها بوضوح. ثانياً، كيف يمكن اقناع المجتمعات المحلية بضرورة عودة الأهالي الى مناطقهم بعد انقضاء مدة اقامتهم بمخيم الجدعة1؟ ثالثاً، ما هي الأدوار المختلفة لمختلف الفاعلين وما هي حدود مسؤولياتهم؟ رابعا، ما هي مسؤولية الحكومة تجاه العائدين، النساء تحديدا، الذين يعانون من ضعف محتمل؟

تحديد إجابات واضحة على هذه الأسئلة يسهم بشكل كبير في صياغة برامج واستراتيجيات أكثر فاعلية.

قد تواجه عملية إعادة التأهيل والادماج العديد من المعوقات في مقدمتها ضعف الإدارة وضعف التنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية، وضعف خبرة الكوادر العاملة في هذا المجال، ما يعني الحاجة الى صياغة استراتيجية وطنية لإعادة تأهيل وادماج العائدين من الهول، بحيث تكون شاملة وفيها

توزيع واضح لاختصاصات وادوار كل جهة على حدة، وتتضمن آلية موحدة للتنسيق. هناك حاجة، أيضا، لبناء قدرات مختلف الفاعلين في برامج إعادة التأهيل والادماج ورفع الوعي فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية لإعادة التأهيل والادماج.

تحتاج العوائل العائدة من الهول إلى مجموعة متنوعة من الدعم المتخصص والمكيف بحسب احتياجات الأشخاص – بما في ذلك الرعاية النفسية، والتدريب المهني، والمراجعة الفكرية لتصحيح المفاهيم المغلوطة والأفكار المتطرفة العنيفة التي ربما تم شحنهم بها اثناء سيطرة «داعش» على الأرض او في فترة تواجدهم داخل المخيم – والذي يذهب أبعد من إمكانات القوى الأمنية أو تفويضها. إن البرامج الفعالة والمستدامة لفك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج هي ضرورية، لكن مثل هذه البرامج تتطلب الاهتمام والعمل على مستوى الدولة والمجتمع والخطاب العام والأسرة وعلى المستوى الفردي. هذه عمليات فردية ونفسية واجتماعية تتطلب المشاركة والانخراط المستدامين من جانب المجتمعات المحلية والعوائل وغيرها من الشبكات الاجتماعية الداعمة. الجهات الأفضل لتقديم هذا الدعم تتمثل في القيادات الدينية التي يبقى لها تأثير كبير على المجتمعات، ودور اكبر في مساعدة المجتمعات المحلية على تحقيق المصالحة مع العائدين.

تعتبر هذه الخطوة ذات أهمية حتى لا يواجه هؤلاء العائدون مظاهر جديدة من التهميش ومحدودية الفرص. وتقتضي هذه العملية أيضا التفاعل مع المجتمعات المحلية التي يمكن أن تشكل عنصرا أساسيا في إعادة تأهيلهم، أو أن ترفضهم وتمارس عليهم تأثيرا سلبيا، يمكن ان يدفع بهم نحو التشدد. هذا الاحتمال يجب التنبّه له وأخذ خطورته في الاعتبار. الى جانب القيادات الدينية وشيوخ العشائر، يمكن لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها جزءا من المجتمعات المتضررة، مع حصولها على الدعم من الحكومة، أن تقدم مساهمة فريدة، لأنها غالبا ما تتمتع بثقة الافراد والمجتمعات المتأثرة وتستطيع الوصول إليهم بطرق لا يتمتع بها المسؤولون الحكوميون. لأنها متجذرة في المجتمع، فإن لديها مصلحة خاصة في توفير الدعم على المدى الطويل، الامر الذي غالبا ما يمثل تحديا للكيانات الدولية وحتى الحكومية[176].

يشكل الإرشاد والتوعية والمتابعة عناصر جوهرية في نجاح أي برنامج لإعادة التأهيل والادماج. من الأهمية بما كان الاستعانة بمهنيين وخبراء ذوي مهارات عالية، يعملون مع اهالي ليست لديها ثقة كبيرة بالسلطة ولا بالمجتمعات المحلية، لذلك يتعين عليهم أن يكونوا ملمّين جيداً بعلم نفس النساء والاطفال وعوامل خطر التطرف. والأهم من ذلك يجب أن يتحلوا بالمهارات الشخصية اللازمة للتواصل مع العوائل. ويتولى المرشدون الاجتماعيون وعلماء النفس والأطباء النفسيين إجراء عمليات تقييم المخاطر.

خبرة العاملين في الشؤون الاجتماعية أو الهيئات الحكومية الأخرى محدودة في التعامل مع العائدين. هذا الامر يستدعي بناء قدرات العاملين فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للتطرف العنيف والابعاد الجنسانية لإعادة التأهيل والادماج مما يتيح إدارة ملف العودة وإعادة الادماج بشكل أفضل، ومنع التجنيد في المستقبل.

الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات العمرية من الأهمية بما كان في صياغة برامج إعادة التأهيل. أيضا، اختلاف المسالك التي يسلكها الرجل والمرأة في تحولهم إلى التطرف المؤدي إلى العنف يقضي ان تكون جهود إعادة التأهيل والادماج مراعية للنوع الاجتماعي. في الغالب، هناك تصور خاطئ ينظر للنساء المرتبطات بتنظيمات إرهابية او تنظيمات متطرفة عنيفة على انهن «ضحايا» و«تابعات»، ولا يتم الاعتراف بدورهن ومساهماتهن داخل التنظيم[177]. بسبب الأعراف العشائرية والابوية السائدة، يتم

استبعادهن تلقائيا من برامج إعادة التأهيل والادماج التي يمكن للرجال الاستفادة منها. يمكن أن يتركن تحت رحمة قوات الأمن في أماكن الاعتقال، كما يواجهن وصمة العار وتهديدات المجتمعات عند الإفراج عنهن[178]. هذا الفهم الخاطئ يحتاج الى مراجعة تبدأ بالاقتناع بأن النساء يمكن ان يكن عناصر فاعلة داخل التنظيمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، وانهن يتأثرن بالتطرف العنيف مثل الرجال، وبالتالي هن بحاجة للاستفادة من برامج إعادة التأهيل والادماج.

من المعلوم أن النساء، تحديدا، يواجهن صعوبات وعزلة ووصما اكثر، غالبا، من مجتمعاتهن المحلية. مكافحة الوصم يشكل عنصرا أساسيا لإعادة الدمج الفعال في المجتمعات. من أجل فهم تجارب واحتياجات النساء والفتيات العائدات، يجب أن تكون البرامج على علم بسياقاتهن، بما في ذلك ما إذا كن من مناطق حضرية أو ريفية، وما إذا كن متزوجات أو لديهن أطفال، علاوة على مستوى تعليمهن. تؤثر هذه التفاصيل المحددة على ما إذا كانت عائلات النساء والفتيات ومجتمعاتهن سوف تقبلهن أو ترفضهن عند عودتهن[179].كما يجب فرز الأطفال اليتامى حسب الفئة العمرية.

يعتبر العمل على تطوير الحلول الأكثر فعالية ومراعاة للأبعاد الجنسانية لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ذو أولوية، بالنظر الى حجم التحديات الإنسانية والحقوقية والأمنية ذات الصلة بالنساء المرتبطات بداعش[180]. يتطلب تحديد أفضل مسار للعمل إجراء التقييم الفردي للعوائل العائدة والتهديد الذي يمكن أن تمثله، وخيارات إعادة تأهيلها وإدماجها على أساس كل حالة على حدا. بينما يحتمل أن تحمل الكثير من النساء أفكارا متطرفة، قلة فقط يمكن ان تساعد في اعداد او تنفيذ عمل إرهابي. اما الأكيد، فهو أن الكثيرات يعانين من الاضطراب ما بعد الصدمة[181]. ربما تشعر بعض النساء أنهن «ضحايا»، او أنهن قد أدّوا واجبهن كأمهات او زوجات من خلال دعم او التستر على ذويهم الذين كانوا ضمن عناصر «داعش»، او، فقط، اشتغلوا تحت تصرف التنظيم عندما كان يسيطر على الأرض دون ان يكون لهم ولاء له يذكر. بدون إجراء تقييم شامل، مصمم لكل فرد، ومراع للنوع الاجتماعي، لن تكون هذه البرامج فعالة لأنها قد تبالغ في تقدير دور الدوافع الأيديولوجية وتهمل الدوافع الهيكلية والمادية وغيرها من العوامل النفسية.

تحديد أوجه ضعف العائدين من النساء والأطفال والاستجابة لها هو أولى الأولويات لأن ذلك يمكن أن يقلل من المخاطر ويساعد على تخفيف ما يتعرضون له من ضغوطات، وإتاحة فرصة لتقديم مساعدة مكيفة وفق الاحتياجات. في جميع الحالات هم يحتاجون إلى إعادة التأهيل النفسي والاندماج في المجتمع. لكن بشكل عام، يجب معالجة عنصرين رئيسين عند بلورة أي حل لازمة العوائل العائدة، وهما: إعادة الثقة بينهم وبين مجتمعاتهم كتمهيد لعودتهم لمناطقهم واعادة ادماجهم مرة اخرى، وإبطال الأفكار العقائدية المتطرفة المحتمل انها غرست في عقولهم. هذا العمل يستدعي توفير الموظفين الذكور والإناث المدربين على إجراء مثل هذه التقييمات، والتعامل مع تأثير الصدمة التي قد تواجهها النساء والاطفال، علاوة على التهديد الذي قد يشكلونه. بينما قد يكون هذا التقييم والعمل ممكنا في البلدان التي يكون عدد العائدين إليها قليل نسبيا وتمتلك الموارد الكافية، إلا إنه يطرح تحديات هائلة في العراق الذي يشهد تدفقات أكبر من العائدين، وموارد أقل، وبنية تحتية أضعف من نظم الصحة والرعاية الاجتماعية، ما يستدعي البحث عن موارد إضافية لتمويل مثل هذه البرامج.

بالنسبة للنساء المتأثرات بالأفكار المتطرفة، هناك حاجة لصياغة برامج ثلاثية الابعاد لإعادة التأهيل والادماج، مما من شأنه التشجيع على إعادة ادماج تدريجية في المجتمع. (1) البعد العقائدي: نزع الشرعية عن الخطابات المتطرفة ونقضها وتشجيع النساء على التصالح مع ماضيهم. (2) البعد

العملي: تعليم النساء وتدريبهن على بعض المهن والحرف اليدوية ومساعدتهن على العثور على العمل، خاصة النساء المعيلات. (3) البعد النفسي والعاطفي: معالجة الاحتياجات العاطفية والنفسية وتسهيل مساطير الحصول على هوية واثبات النسب بالنسبة للأبناء.

كما سبقت الإشارة الى ذلك، في المحور الأول من هذه الدراسة، الأسر التي تعيلها النساء لها احتياجات مختلفة، لان المرأة تكون مسؤولة عادة عن رعاية الأطفال، وبعد وفاة او فقدان الزوج تصبح ملزمة بتوفير مورد رزق لها ولأبنائها. في اطار برامج إعادة التأهيل والادماج هناك حاجة لتوفير عمل أو التدريب على بعض المهارات التي تكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا أو توفير أي مساعدات انسانية للنساء من اجل تلبية احتياجات الاسرة. يقع على عاتق الحكومة الالتزام باحترام وحماية وإعمال الحق في مستوى معيشي لائق، وفي العمل وتعليم الأطفال وتوفير الحماية. ينبغي مطابقة الخدمات المقدمة للعوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» مع تلك المقدمة لضحايا التنظيم، والا يمكن أن تعاني المجتمعات المتضررة من الشعور بالظلم والاعتقاد بأن العنف تتم مكافأته.

تؤدي تجربة التطرف العنيف، سواء كضحايا أو مرتكبين للعنف أو مؤيدين أو متفرجين، إلى صدمة كبيرة. تواجه النساء والفتيات على وجه الخصوص الآثار الجسدية والنفسية الناجمة عن العنف الجنسي والجوانب الجنسانية الأخرى لتجربتهن مع التطرف العنيف، مثل الحمل والأمومة الناتجة عن الاغتصاب او الزواج القسري من عناصر «داعش» او من عناصر الامن اثناء اللجوء او النزوح. النساء والفتيات يتعرضن للعار والوصم. هذا الوضع لا يشجعهن على العودة للعراق او الاستفادة من برامج إعادة التأهيل والخدمات التي يحتجنها. إذا تركت تلك النساء دون دعم، يمكن أن تؤثر الصدمة على اسرهم واطفالهم، ويمكن أن تنتقل عبر الأجيال القادمة، كما يمكن أن تؤدي إلى العنف المستقبلي. لتفادي الأسوأ، هناك حاجة لمعالجة المظالم الناتجة عن الزواج القسري للفتيات او الاغتصاب الذي تعرضن له على ايدي «داعش» وتشجيعهم على العودة الطوعية من خلال ضمان عودة أطفالهم معهم وتمهيد استقبالهم من طرف مجتمعاتهم المحلية واخضاعهم لبرامج إعادة تأهيل نفسي.

يشكل إنشاء منظومة دعم محلية لتلبية احتياجات العائدين الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية مكونا أساسياً للحؤول دون انخراطهم من جديد في النشاط المتطرف. على النقيض، فإن العائدين الذين يصطدمون بالكراهية والعزلة الاجتماعية وعدم وجود فرص عمل لضمان العيش الكريم، قد يكونون عرضة إلى حد كبير لتبني أفكار متطرفة والتعاطف مع تنظيم متشدّد غالبا ما يستثمر في مظالم الشعوب ويؤججها بشكل اكبر. ضمان العودة الامنة والحماية ضروري ليس فقط للأفراد المعنيين، ولكن أيضا لتجنب تأجيج الغضب وزيادة التطرف. هناك حاجة للعمل مع المجتمعات والسلطات المحلية لتوسيع قاعدة قبول العائدين وتوفير الخدمات مثل التدريب على المهارات لتمكينهم من إعادة الاندماج. وهناك أيضا توازن يجب تحقيقه في المجتمعات المحلية التي لديها، أيضا، العديد من الاحتياجات. يمكن أن تتسبب إتاحة الفرص للعوائل وحدهم في رد فعل عنيف. من الأفضل جبر ضرر العوائل المتضررة من جرائم «داعش» وتوفير التدريب وفرص العمل وغيرهم من الخدمات لجميع أفراد المجتمع.

يلعب الاعلام دورا رئيسيا في تشكيل الوعي المجتمعي. في الكثير من الأحيان يتم تضخيم خطر العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش»، وتصف تقارير وسائل الاعلام الأطفال العائدون، وحتى الرضع، بأنهم يمثلون تهديدا، بسبب المخاوف حول تلقينهم العقائدي الحالي أو المستقبلي[182]. أثبتت الأدلة لسنوات أن التغطية الإعلامية الإثارية للإرهاب تدعو في الواقع إلى مزيد من العنف[183]. التحدي الذي يواجه صانعي

السياسات والممارسين يتمثل في كيفية استخدام هذه الاداة الإعلامية وسيلة لرفع الوعي العام وزيادة المساحات المتاحة للخطاب الأوسع نطاقا للتعبير عن المخاوف، وتهدئتها وتعزيز دعم المجتمع لمبادرات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. يمكن للصحافة المسؤولة أن تيسر النقاش العام المستنير والمتوازن حول قضية العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» مع الاخذ بعين الاعتبار تعقيدات أوضاعهم وتجاربهم. يمكن للإعلام أن يكون وسيلة، أيضا، لإبراز الضرر والمخاطر العميقة للوصم التي قد تتعرض له هذه العوائل، والنساء على وجه الخصوص[184]. في بعض الحالات، وان كانت التغطية الإعلامية متوازنة، فلا يمكن التقليل من حدة مخاوف الجمهور وغضبه. أحيانا التهديدات بالعنف والموت تكون شائعة ضد الذين يجرؤون على اقتراح حلول معتدلة أو التشكيك في فعالية النهج الأمنية الصارمة. لذا يتعين على وسائل الاعلام أن تضع استراتيجيات بديلة وأحيانا بلغة غير مباشرة للحفاظ على الضغط من أجل تحقيق القبول المجتمعي.

16- من الأهمية بما كان اشراك النساء في جميع برامج إعادة التأهيل والإدماج، والاهتمام بالديناميات الجنسانية للعودة وإعادة الادماج في تلك البرامج والاعتراف بأدوار النساء باعتبارهن موارد مجتمعية مهمة وقادة في البرامج المحلية. للام دور كبير في التأثير على الأبناء وثنيهم عن الأفكار المتطرفة، ولها دور اكبر في إنجاح برامج إعادة التأهيل والادماج. الناشطات المجتمعيات، أيضا، من بين أول من عمل على مواجهة التطرف العنيف ومنع انتشاره في سياقاتهن المحلية. هن غالبا ما يكن أول من يلاحظ ويعالج قضايا النساء العائدات، لأنهن يتمتعن بإمكانية الوصول الى مجتمعاتهن ويحظين بثقتها. لتسخير المعرفة التي تمتلكها الجهات المحلية الفاعلة، من الأهمية بما كان وجود بيانات جنسانية وتحليل لجماعات التطرف العنيف ومجموعات العائدين. يشجع قرار مجلس الامن 2396 (2017م) الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على كفالة مشاركة المرأة ودورها القيادي في إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم هذه الاستراتيجيات لمعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمتنقلين وأسرهم[185]. ويؤكد على «أن النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين.. يحتاجون اهتماما خاصا لدى وضع استراتيجيات مصممة خصيصا للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج». ويعد هذا النهج المصمم حسب الحالة والمميز بين الجنسين في إعادة الإدماج وإعادة التأهيل ضروريا لتقليل المخاطر المتصلة بإعادة التجنيد وتفاقم نزعة التطرف المؤدي إلى العنف.

توصيات

العوائل العائدة من مخيم الهول تمثل خطراً محتملا على الامن القومي العراقي. على الرغم من أن البعض منهم حاليا لا علاقة لهم بـ«داعش» ولم يتبوا العنف كسلوك، لكن سوف يتم مستقبلا استعادة مجموعات اكثر ارتباطا بالتنظيم. من ضمن هؤلاء من تورط فعلا في جرائم «داعش»، او تعاون او ساعد بشكل او بأخر، ومنهم من يحمل أفكارا متطرفة. اعادة تأهيل هذه العوائل نفسيا وفكريا يبقى امرا مهما.

نجاح إعادة التأهيل والادماج بشكل فعال يعتمد على فهم جيد للدوافع ومعالجة الأسباب الجذرية التي دفعت بعض الاشخاص للانضمام او التعاون او التعاطف مع تنظيم ارهابي، على نحو ما دعت إليه خطة عمل الأمين العام بشأن منع التطرف العنيف. يشمل ذلك، أيضا، وضع استراتيجيات فعالة لإعادة الإدماج تراعي الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان.

من الضروري إجراء حوار مفتوح وصادق مع العوائل الراغبين في العودة من الهول. إذا كان هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن شخصاً ارتكب جريمة، يجب أن تكون السلطات واضحة في عزمها القيام بمحاكمته وفق القوانين العراقية. أما إذا لم يرتكب أحدهم جريمة أو

تعذر إثبات ذلك، يجب على السلطات أن تبذل ما بوسعها لاستعادته من الهول وإعادة تأهيله ومن تم اعادة دمجه داخل المجتمع.

من الأفضل في هذه المرحلة الاولى أن تعطى الاولوية الرئيسية لتعزيز قدرات الاستخبارات بهدف تحديد قوائم الراغبين في العودة وتحديد البيانات المتعلقة بهم حسب الجنس والسن، وتقييم الخطر الذي يمثلونه بناء على دراسة كل حالة على حدا، مع الاخذ بعين الاعتبار خطر التطرف النسائي. دعم مثل هذه البيانات من خلال تقييم نوعي مبني على الجنسانية والسن قد يساعد في فهم أكبر لما يحفز (أو يجبر) النساء والاطفال على المشاركة في الجماعات المتطرفة والإرهابية، وما الذي قد يساعدهم في فك ارتباطهم. يجب التمييز بين المجموعتين (النساء والأطفال)، كلاهما فئتان متميزتان تتطلبان استجابات واعتبارات متعددة ومكيفة بشكل فريد.

لتحقيق استجابات نوعية، يجب ان تهدف برامج إعادة الإدماج إلى معالجة المستوى الفردي ومستوى المجتمع المحلي والمستوى الهيكلي في آن واحد، ومراعاة الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها كل مستوى من المستويات على المستويات الأخرى.

من شأن توزيع المسؤوليات والمهام المتعلقة بالكشف، والتحقيق والحوار والمشاركة وإعادة التأهيل والادماج ما بين القطاعات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقطاعات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية وغيرها)، أن يوفر موارد بشرية ومادية واسعة للتعامل مع ملف العوائل العائدين من الهول.

هناك مشكلات تتعلق بالكفاءة. القائمون على تنفيذ برامج إعادة التأهيل ليسوا دائما مدربين تدريبا جيدا، وكثير منهم لا يفهم طبيعة الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف والابعاد الجنسانية لإعادة التأهيل والادماج. هناك حاجة للاستفادة من الخبرات الدولية في هذه المجالات. هناك، أيضا، حاجة لتكييف برامج فك الارتباط وإعادة التأهيل لتتناسب أكثر مع وضعية النساء والأطفال في العراق.

هناك حاجة لرفع الوعي المجتمعي بخصوص مخاطر رفض عودة الاهالي ومخاطر خطابات الكراهية والتمييز التي من شأنها ان تولد مظالم جديدة وتخلق نواة لقيام تنظيم إرهابي جديد مستقبلا يكون وقوده نساء وأطفال اليوم.

هناك ضرورة ملحة لمصالحة مجتمعية تقودها السلطات المحلية بمساعدة ومشاركة مراكز القوى السياسية الدينية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وتلتزم بها الجهات التعليمية والثقافية ووسائل الإعلام التي يقع على مسؤوليتها نشر مبادئ حقوق الإنسان وغرس الممارسات الحقيقية لمفهوم المواطنة، وتحجيم مفهوم التعصب القبلي المتنامي بشكل خطير.

تتمتع البرامج الناجحة بتأثير وشرعية أكبر عندما تقوم المجتمعات المحلية بتطويرها، وتكون مستندة إلى فهم محلي للأعراف الاجتماعية والعلاقات المجتمعية والتقاليد الثقافية. من شأن تشجيع السلطات المحلية على العمل بشكل وثيق مع قادة العشائر وقادة المجتمع ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني، أن يساعد في جمع المعلومات الضرورية وبناء مصالحات محلية، وإعادة ادماج العوائل داخل مناطقهم بشكل سليم، وتعزيز أواصر الثقة، التي هي ضرورية لضمان تبادل المعلومات بين الجهات المعنية المختلفة بصورة أكثر فعالية.

لا شك أن الأطفال كانوا أكثر ضحايا «داعش» تضررا. الأطفال العائدون من المخيمات يواجهوا عيوبا نسبية في سلامة الصحة النفسية والعقلية، ويعانون أيضا من تشوهات جسدية بسبب الحرب والتفجيرات، كما يواجهون العديد من التحديات الاجتماعية التي تجعل إعادة الإدماج صعبة. يتعين على الحكومة العراقية بمشاركة المجتمعات المحلية ومختصين نفسيين تقييم حالة كل طفل على حدا، والتفريق بين الأطفال

الذين يمكن إعادة تأهيلهم، من خلال الرعاية الصحيحة، وأولئك الذين يصعب فعل ذلك معهم، والتعامل مع كل مجموعة وفق ما يتناسب مع وضعها.

سياسات إعادة التأهيل الواضحة (وليست العقابية) للأطفال العائدين قد تشجع المزيد من العائلات على الإبلاغ عن الأطفال المفقودين المشتبه في انضمامهم إلى «داعش» أو اختطافهم من طرفه، وبالتالي يمكن أن تسهل العودة إلى العراق.

هناك حاجة لزيادة تمويل المراكز التعليمية والتأهيلية داخل مخيمات إيواء العائدين من الهول. يجب أن يركز عمل هذه المراكز بشكل متزايد على اجتثاث التطرف من عقول النساء والأطفال من خلال مناهج تعليمية نفسية ودينية، فضلاً عن التدريب على إعادة الإدماج السليم في المجتمعات.

هناك حاجة لتحصين مخيمات العائدين امنيا، وضمان الحماية لهم من انتقام اهالي ضحايا جرائم «داعش»، وضمان حماية العاملين في برامج إعادة التأهيل، وتأمين سلامتهم وعوائلهم سواء من انتقام المجتمعات او انتقام خلايا «داعش».

في حين أن إعادة الدمج هي الحل الأمثل، فهي تتطلب موارد ضخمة خاصة في الحالة العراقية، حيث اعداد النازحين داخليا والمحتجزين في مخيم الهول كبيرة جدا. هذا الامر يستدعي زيادة دعم وتمويل برامج إعادة التأهيل والادماج من قبل الحكومة والمنظمات الدولية والدول المانحة.

أي استراتيجية لإعادة تأهيل وادماج العوائل العائدة من مخيم الهول لا تستقيم إلا بمعالجة الظروف المؤدية للتطرف والإرهاب، واستئصال البيئة الحاضنة للفكر المتطرف، وبناء قدرات الدولة على منع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما، في احترام تام لالتزامات العراق تجاه حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع التأسيس لشراكة إقليمية تنبني على التعاون وتبادل المعلومات في الميدان الأمني، في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب.

المحور الثالث

©Shutterstock. 2022.

النساء والفتيات المتطرفات العنيفات داخل السجون العراقية: تحديات إعادة التأهيل والادماج

توجيهات اممية ودولية حول إعادة تأهيل وادماج النساء المرتبطات بالارهاب

يعتبر العمل على تطوير الحلول الأكثر فعالية وحساسة جنسانيا للفحص والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ذو أولوية، بسبب حجم التحديات الإنسانية والحقوقية والأمنية ذات الصلة بالنساء المرتبطات بـ«داعش»[186]. أصدر مجلس الأمن القرارات والإرشادات للدول الأعضاء حول هذه القضية، وأهمها:

قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017م): يؤكد أن النساء «ربما يكونون قد اضطلعوا بأدوار كثيرة مختلفة بما في ذلك بوصفهم داعمين للأعمال الإرهابية أو ميسرين لها أو مرتكبيها» مما يعني أنهم «يحتاجون إلى اهتمام خاص لدى وضع استراتيجيات مصممة خصيصا للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويشدد على أهمية تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قد يكونون ضحايا للإرهاب، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية وتلك المتعلقة بعامل السن لدى القيام بذلك»[187].

يقدم الملحق للمبادئ التوجيهية حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب (2018م)[188] الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب إرشادات مفصلة حول النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في قضية العائدين. وتشمل هذه الإرشادات، من بين أمور أخرى: المبدأ الإرشادي 30، والذي يدعو الدول الأعضاء، كجزء من نهج معالجة كل حالة على حدة، إلى تنفيذ الاستراتيجيات للتعامل مع الفئات المعينة من العائدين، وخصوصا القاصرين والنساء وأفراد الأسر والأشخاص الآخرين الذين قد يكونوا من الضعفاء، ومقدمي الخدمات الطبية والاحتياجات الإنسانية الأخرى، والعائدون المحبطون المرتكبون لجرائم أقل خطورة.

تشمل إرشادات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة:

° قواعد نيلسون مانديلا الصادرة عن الأمم المتحدة وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير المقيدة للحرية للمجرمات («قواعد بانكوك») والتي تفصل المعايير الدولية، تبعا لقانون حقوق الإنسان الدولي، لمعاملة وظروف النساء في الاحتجاز.

توجيهات اممية ودولية حول إعادة تأهيل وادماج النساء المرتبطات بالارهاب

في نيسان 2019م، عمل نظام الأمم المتحدة على **المبادئ الرئيسية لحماية وإعادة وملاحقة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء والأطفال ذوي الروابط مع الجماعات المدرجة على قوائم الأمم المتحدة للإرهاب.** تهدف المبادئ إلى تعزيز ترابط نشاطات الأمم المتحدة ومساعدة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ السياسات والأعمال تبعا للقانون الدولي، ويشمل قانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين الدولي.

في أيار 2019م، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة **كتيب حول الأبعاد الجنسانية الاستجابات العدالة الجزائية للإرهاب،** والذي يقدم إرشادات شاملة حول إدماج وجهات النظر الجنسانية في استجابات العدالة الجزائية إلى الإرهاب، مع الامتثال الكامل لقانون حقوق الإنسان الدولي[189].

في أيلول 2019م، نشرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، **ورقة إرشادية حول مبادئ وأبعاد وأولويات الإدماج الجنساني لمنع التطرف العنيف،** والذي يحتوي على قسم حول «المقاتلين السابقين والعائدين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم.

أدرجت وجهات النظر البحثية حول هذه القضية في تقرير الاتجاهات الصادر عن الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الأبعاد الجنسانية للاستجابة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، وفي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / شبكة عمل المجتمع المدني الدولي نساء غير مرئيات: الأبعاد الجنسانية لإعادة تأهيل وإعادة إدماج العائدين من التطرف العنيف، والذي يشمل أيضا الممارسات الجيدة والإرشادات البرامجية[190].

ملخص النقاط الرئيسية

- يشكل التصدي لتزايد التطرف العنيف داخل السجون تحديا صعبا يواجه الحكومات في العالم اجمع، خاصة في ظل عودة محتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من سوريا والعراق. في المجمل تعتمد برامج مكافحة التطرف وإعادة تأهيل السجناء، في جميع أنحاء العالم، بشكل مباشر، على افتراض وجود إرادة سياسية لإعادة تأهيل السجناء، مع وجود بيئات سجن تخضع للتحكم والتنظيم على الأقل. تركز السياسات العامة والمناقشات الأكاديمية بشأن مبادرات إعادة تأهيل السجناء المتطرفين على عدد من المفاهيم الرئيسة، وهذا يشمل أساليب الفصل في مقابل الدمج[191]، ودور المجتمع والأسرة في إعادة تأهيل السجناء، ومتطلبات بيئات الحبس المنظمة والفعَّالة، والموظفين المتخصصين، وظروف السجن المعقولة، ووجود سلطة يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالإشراف على السجن[192]. في بعض السياقات، طور مسؤولو السجون والإصلاحيات وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية الذين يتصدون للتطرف العنيف، وأنواع أخرى من التهديدات الإرهابية، بعض الخبرة في مراقبة المجرمين الإرهابيين في السجن بحثا عن علامات على استمرار التطرف العنيف، أو أنشطة التجنيد المحتملة، أو الهروب النشط، أو التخطيط للهجوم. بدأ الاهتمام بشكل اكبر بخصوص الابعاد الجنسانية لإعادة تأهيل وادماج المتطرفات العنيفات داخل السجون، وتحديد احتياجات النساء داخل السجون.
- أثبت نهج إعادة التأهيل متعدد الوكالة الذي ينطوي على بناء الثقة والتواصل المفتوح،

قيمته في عدد من البلدان مثل بلجيكا والدنمارك بالإضافة إلى ألمانيا والمملكة المتحدة. وتمكّن علماء النفس المحترفين من أداء دور مهم في مثل هذا النهج. دمج أدوات الرصد والتقييم الفعالة في تصميم وتنفيذ برامج مكافحة التطرف يعد امرا ضروريا. يعتبر، أيضا، تدريب موظفي السجون على تحديد مؤشرات التطرف العنيف عاملاً مهما في التصميم الفعال لبرامج إعادة التأهيل. في عدد من الدول، تقدم دورات تدريبية داخلية للتوعية بشأن التطرف لجميع موظفي السجون في الخطوط الامامية، والتدريب على مكافحة التطرف العنيف داخل السجون والاستجابات الوقائية. من شأن بناء القدرات في هذا المجال ان يساعد العاملين في السجون على التعرف على السلوكيات الفردية وفهمها والتواصل بشكل أفضل مع الافراد المعرضين لخطر التطرف العنيف.

- فيما يتعلق بالتعامل مع السجناء المتطرفين العنيفين، يمكن لبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالة أن تمنع تفاقم نشاط التطرف العنيف داخل السجون وتساعد على التأهيل لمرحلة ما بعد السجن. يعد تقييم المخاطر قبل الافراج امرا حيويًا لمثل هذه البرامج، والذي قد يعتمد على الأدوات المستخدمة خارج سياق الاحتجاز من أجل تقييم أفضل لمرحلة عملية التطرف التي يحتمل أن الفرد وصل إليها. ويجوز للحكومات، أحيانًا، استخدام أدوات ما بعد الاحتجاز، بما في ذلك أوامر المراقبة، وأوامر الاحتجاز المستمرة، وأوامر الرقابة الممتدة. تقوم أوامر المراقبة بمراقبة السلوك بشكل عام بعد الإفراج، وتفرض أوامر الرقابة الممتدة مراقبة مستمرة أكثر نشاطا.

- في حين ان الكثير من الاهتمام ينصب على برامج إعادة التأهيل داخل السجون ونظام المراقبة خارجها، الا ان المشاركة المجتمعية والتوعية العامة وتأهيل الأسر للمساهمة في إعادة ادماج أقاربهم المحتجزين بعد السجن، تبقى أيضا ضرورية لإنجاح برامج إعادة التأهيل والادماج ومنع العودة للتطرف العنيف.

- في العراق تبدو مشكلة التطرف داخل السجون أكثر تعقيدا لأسباب متعلقة بالبنية التحتية الهشة لأغلب السجون، وحالات الاكتظاظ، والظروف غير الإنسانية داخل السجون، وعدم وجود رؤية واضحة فيما يتعلق بإعادة التأهيل وادماج المتطرفين العنيفين. هذا الامر يهدد بتفاقم التطرف داخل السجون وافراز متطرفين عنيفين داخل السجن يمكن ان يشكلوا مستقبلا تهديدا حقيقيا للعراق والعالم. نفس الامر يتعلق أيضا بسجون النساء. هذا الوضع يستدعي تدخلات سريعة وفق خطة واضحة وشاملة لتفادي ازدياد حالات التطرف داخل السجون وبالتالي تفادي تكرار سيناريو سجن «بوكا» الذي شكل النواة الأولى لتشكيل تنظيم «داعش»، وأيضا بلورة برامج لإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين داخل السجون. النساء والفتيات السجينات في قضايا إرهاب يحتجن أيضا الى برامج خاصة لإعادة التأهيل والادماج وفق كل حالة على حدا.

أوضاع السجينات ومخاطر التطرف العنيف داخل السجون

مثلت السجون ومراكز الاحتجاز بيئات رئيسية لنشر التطرف بالنسبة للرجال. يجب، أيضا، التعامل مع هذا الخطر فيما يتعلق بسجون النساء. تمثل النساء والفتيات الأقلية من السجناء[193] حول العالم، تقدر أعدادهن بنحو 2 إلى 9 بالمائة من مجموع السجناء على المستوى القطري. مع الوضع في الاعتبار قلة عددهن، تخضع المجرمات لأنظمة العدالة الجنائية التي تم وضعها للرجال، والتي لا تلبي الاحتياجات الخاصة بهن. خطر التطرف داخل سجون النساء يبقى محتملا. النساء والفتيات المحتجزات في قضايا ارهاب يمكن ان يقمن بدور استقطابي وتلقين عقائدي وتجنيد داخل السجون، بالضبط كما يقوم بذلك الرجال، وربما بنفس الدرجة التي تقوم بها النساء المنتميات لـ«داعش» بنشر الفكر المتطرف داخل مخيم الهول. في بعض الحالات، تعرض النساء للإساءة، او للانتهاكات داخل مراكز الاحتجاز يشكل حافزا لحدوث

المزيد من التطرف داخل السجون.

على غرار سجون الرجال، تعاني سجون النساء أيضا من الاكتظاظ وتكدس السجناء[194] وضعف البنية التحتية وضعف الخدمات، مع تسجيل حصول انتهاكات في حق السجينات[195]. على الأرجح، لم تتعرض نساء «داعش» الاجنبيات داخل السجون العراقية لاي تعذيب، بحيث ان الحرس يتوخون الحذر الشديد ولا يلمسونهن ولا يؤذونهن بأي شكل. الوضع مختلف بالنسبة للسجينات العراقيات. لأن عيون العالم متجهة إلى الأجنبيات، فالعراقيات معرضات لمجموعة من الانتهاكات بما فيها الجسدية والتعذيب والأذى[196]. هذا الوضع يمكن ان يفاقم حالة التطرف داخل السجون.

جرت محاكمة العديد من النساء العراقيات بسبب جرائم المتصلة بالإرهاب. انتهت مدة محكومية بعضهن وأطلق سراحهن وتمت اعادتهن الى مناطقهن، والكثير منهن لا يزلن خلف القضبان. تقول الحكومة العراقية ان النساء والفتيات المتهمات بجرائم ارهاب يتمتعن بالضمانات القانونية المقررة بموجب القانون العراقي، ومنها طلب المساعدة القانونية ومحاكمات شفافة والحق بتوكيل محام للدفاع عن حقوقهن في مرحلتي التحقيق او انتداب محام وحق الطعن بقرارات محكمة التحقيق ومحكمة الجنايات[197]. الواقع يبدو مختلفا وربما اكثر تعقيدا.

مخاطر التطرف العنيف داخل السجون

أسباب تكاثر الفكر المتطرف داخل السجون متعددة ومعقدة، منها ما هو متعلق بالعنف الممارس داخل المؤسسة السجنية، مما يولد حالة من الظلم والرغبة في الانتقام. ومنها ما هو مرتبط بالاكتظاظ وتأثير مجموعة من المساجين، الأشد خطرا وتطرفا، على باقي المجموعات. هناك من يتم استقطابهم بطرق تستثمر الجانب النفسي لديهم. المجرم الذي يشعر بالندم على ما اقترفه ويسعى للتوبة، لا يجد أمامه سوى الشخص المتطرف الذي لا يجد اية صعوبة في استغلال حالة الندم لديه والرغبة في التوبة من أجل شحنه بأفكار متشددة تكون، بالنسبة له، هي الخلاص وطريق النجاة. وهناك من يتم شحنهم بأفكار مغلوطة عن الدين وسط محيط مغلق لا يملك معه المسجون الا القبول والاستسلام لما يعرض عليه من أفكار[198].

الحياة في السجن هي في الواقع شيء يخيف القادمين الجدد. عادة ما يصل المحكوم عليهم الجدد إلى السجن وهم يشعرون بعدم الأمان، والارتباك، وعدم الاستقرار، والخوف. تشير تقارير إلى أن بعض المتطرفين المسجونين استخدموا استراتيجية استباقية للاستفادة من هذا الارتباك والقلق من خلال تقديم الطعام والمساعدة والصداقة والحماية والإرشاد الروحي للوافدين الجدد. يبدأ التطرف في السجون عمومًا من خلال العلاقات الشخصية وليس من خلال الخطابات المتطرفة الحماسية وعمليات غسيل الدماغ لجمهور كبير. يكمن أفضل احتمال للتطرف في سياق السجن من خلال نهج «واحد لواحد»[199].

هناك نماذج كثيرة لقادة متطرفين تطرفوا على الأقل جزئيا داخل أنظمة السجون التي تعتبر بيئة مواتية لتجنيد وتلقين أتباع جدد، وإعادة هيكلة شبكات المتطرفين، وتعزيز أيديولوجيتهم المتطرفة، وتبادل الأفكار والتعلم من الأشخاص المتشابهين في التفكير[200]. من المحتمل أن يؤدي قضاء فترة في السجن إلى تسريع عملية التطرف نتيجة العزلة عن المجتمع السائد، وأيضًا، من خلال تعريض النزيل للأيديولوجيات التي يكون بعض الأشخاص عرضة لها بشدة. تواجه إدارات السجون في جميع أنحاء العالم معضلة: فصل أو عدم فصل المسجونين المتطرفين العنيفين عن المجرمين العاديين. في كثير من الأحيان، تميل سلطات السجون إلى عدم فصلهم عن السجناء العاديين لأنهم يخشون إبقاء جميع المتطرفين معًا. مع ذلك، لا توجد أدلة كافية تثبت أن فصل المتطرفين ودمجهم مع المجرمين هو قرار أفضل من حيث مكافحة التطرف العنيف. أظهرت

التجارب في مجموعة متنوعة من السجون في بلدان مختلفة خطر الجمع بين المجرمين العاديين والإرهابيين أو المتمردين. هناك عدد من الحالات التي تظهر أنهم تعلموا من بعضهم البعض وأن السجناء المدفوعين أيديولوجياً نجحوا في تجنيد أعضاء جدد لقضيتهم. هذا هو الحال بشكل خاص عندما يتواصل المتطرفون ذوو الحضور والكاريزما مع السجناء العاديين. يعرفون مظالمهم، ويحدثونهم تدريجيًا في معتقداتهم المتطرفة، أو، من ناحية أخرى، عندما يكون المتطرفون أقوياء داخل سجن معين ويتم إكراه السجناء العاديين على الانضمام إلى قضيتهم عن طريق الخوف أو من خلال تقديم شكل من أشكال المساعدة المادية لهم.

تشير بعض الدراسات، انه أثناء وجودهم في السجن، غالبًا ما يضطلع المتطرفون، بدور قيادي بالطريقة نفسها التي يحاولون بها لعب دور القيادة في المجتمع الأوسع. يحاولون عادة أن يصبحوا ممثلين للسجناء الآخرين بطريقة أو بأخرى. أولاً، يفعلون ذلك من خلال معارضة سلطات السجن مباشرة، وقيادة الإضرابات عن الطعام وأعمال الشغب والتمرد. في هذه المواقف، فإنهم حريصون على أن يظهروا للسجناء الآخرين أنهم لا ينكسرون تحت الضغط. ثانيًا، يفعلون ذلك من خلال نهج غير مباشر أكثر، ويعيشون روتينًا ورعًا ومتواضعًا في السجن، ويسعون بالتالي إلى إشعاع الثقة وراحة البال والإيمان من أجل إقناع السجناء الآخرين الذين لم تثبت معتقداتهم بعد. على الغالب، نفس الدور يمكن ان تلعبه السجينات داخل سجون النساء. علاوة على ذلك، غالبًا ما يستفيد المتطرفون العنيفون من ثقافات السجون العدائية والعدوانية حيث غالبًا ما يتم حجب الخطب المعتدلة والرسائل المتسامحة في بيئة تحترم عادةً العنف والقوة الأخلاقية.

فيما يتعلق بسجون النساء، الدراسات والأبحاث المتعلقة بمخاطر التطرف العنيف داخل سجون النساء نادرة. على الأرجح هناك خطرا محتملا. قدرة المرأة على نشر الفكر المتطرف والاستقطاب والتجنيد يمكن ان تصل الى السجون. في المجمل، للمرأة دور بارز في حشد الدعم وتجنيد الأفراد لصالح الجماعات الإرهابية. وفقا لما جاء في تقرير عام 2015م عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2178 (2014م) هناك تطور مثير للقلق يتمثل في ازدياد عدد النساء اللاتي يتولين مهمة التجنيد حيث يغدين نزعة التطرف لدى النساء والفتيات ويجندهن من أجل أداء دور أكثر فعالية في إنتاج ونشر وتأييد الرسائل والصور العنيفة على وسائط التواصل الاجتماعي أو القيام بالدعم النشيط، كأن يكن مقاتلات أو يُقمن بالتجنيد أو يجمعن الأموال ويقمن بأعمال لوجستية أو يعملن جاسوسات[201].
كان إشراك تنظيم «داعش» للمرأة في تدابيره الدعائية والتجنيدية عنصرا رئيسًيا من عناصر استراتيجيته وهو ما يجسد اعترافه بدور المرأة في بناء دولته طويلة الأمد. قدرة المرأة على الحشد والاستقطاب، اثبتت التجربة، انها كبيرة في كل البيئات، ربما تصل الى أماكن الاحتجاز والسجون.

وضعية السجينات العراقيات في قضايا إرهاب داخل السجون

حاولنا من خلال هذه الدراسة التواصل مع السلطات العراقية المعنية من اجل الحصول على ارقام رسمية بخصوص عدد النساء اللاتي يقضين حالياعقوبة سجنية داخل السجون العراقية عن جرائم متصلة بالإرهاب لكن لم نتلق أي رد. وعلمنا من مصادر امنية ومن خلال زيارتنا الى سجن الاحداث ان هناك حاليا 47 فتاة قاصر[202] ممن تقل اعمارهن عن 22 سنة[203] متورطات في قضايا ارهاب. يسمح القانون العراقي، بإصدار أحكام قضائية بحق الأطفال والفتيات، المرتبطين بتنظيم «داعش»، من سن 9 سنوات أو أكثر. وقد تتساهل المحاكم قليلا مع الأطفال بين سن 9 و13 عاما، لكنها أيضا قد تصدر أحكاما بالسجن بتهمة الانتماء إلى «داعش» او التستر

على عناصره وغيرها من القضايا المصنفة في خانة الإرهاب في القانون العراقي.

تقضي الفتيات القاصرات مدة محكوميتهن داخل دائرة اصلاح الاحداث، قسم تأهيل النساء ببغداد. تتنوع التهم الموجهة إليهن بين الانتماء لـ«داعش»، والتستر على احد عناصره (الزوج في الغالب)، والقيام بأدوار لوجستية لصالح التنظيم (توزيع الرواتب على عناصر التنظيم)، وحمل أسلحة (حزام ناسف). تختلف الاحكام باختلاف التهم وتتوزع بين 5 سنوات و20 سنة. تعتبر تهمة التستر على مجرم إرهابي هي الأكثر شيوعا ضمن العينات التي تم استجوابها لغرض هذه الدراسة. هناك بعض عدم الوضوح فيما يتعلق بتهمة التستر، حيث ينصُ قانون العقوبات العراقي على أن الأقارب المقربين للشخص الذي ارتكب جريمة تمس الأمن الوطني (أي زوج ذلك الشخص وأصوله وفروعه وأخته وأخاه) يعفون من العقوبة في حالة تقديم الإعانة ووسيلة التعيش والمأوى. غير ان ذلك الاعفاء لم يذكر في تشريعات مكافحة الإرهاب. قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005م (المادة 4) ينص على السجن المؤبد لمن آوى شخصا إرهابيا بهدف التستر. نتيجة لذلك، انبثق رأيان متباينان بشأن انطباق الإعفاء في قضايا الإرهاب في الاجتهادات القضائية في العراق بشأن النساء اللاتي وفّرن المأوى لأزواجهن أو أقاربهن المقربين الذين يزعم أنهم إرهابيون. فبينما طبق بعض القضاة الإعفاء على هؤلاء النساء، لم يفعل غيرهم ذلك بحجة أن هذا الحكم غير قابل للتطبيق لسببين: (1) الخطورة الاستثنائية التي تتسم بها الجرائم الإرهابية، (2) إغفال هذه الحالة الافتراضية في تشريعات مكافحة الإرهاب. هناك حاليا عدة نساء يقضين عقوبات في السجن بتهم تتصل بإخفاء قريب مقرب يزعم انه إرهابي[204].

تخضع الفتيات القاصرات لبرامج إعادة تأهيل داخل مراكز الاحتجاز، ويشمل البرنامج إعادة تأهيل ديني (محاضرات دينية) وتأهيل نفسي (من قبل مساعدات اجتماعيات) بالإضافة الى اخضاع السجينات لبرامج تدريب مهني (الخياطة والحياكة والحلاقة والاعمال اليدوية الاخرى). يمنح للنزيلات في المركز فرصة إتمام دراستهن الابتدائية من داخل المركز، بينما يخضع التعليم المتوسط خارج المركز لشروط معينة. تستفيد النزيلات أيضا من دورات تكوينية في المعلوميات. تقيم الفتيات المحتجزات في قضايا إرهاب في نفس المكان الذي تقيم فيه الفتيات المقاتلات الاجنبيات، وسجينات الحق المدني القاصرات. يبدو أن المستوى التعليمي للفتيات الموقوفات والمحكومات بتهم الإرهاب، عند دخولهن مركز التأهيل، لا يتجاوز التعليم الابتدائي.

من خلال الحديث مع عدد من الفتيات السجينات بسبب الارهاب، الانطباع السائد لديهن انهن «ضحايا» اهاليهم الذين فرضوا عليهم نمط حياة متطرف. تم اكراه، اغلبيتهن، على الزواج في سن مبكرة (أحيانا في سن 12 سنة) من عناصر «داعش». انكرت كل المستجوبات أي علاقة تنظيمية لهن بالتنظيم، وانكرن انهن يؤمن بأفكاره او يحملنها. بعضهن عبرن عن عدم معرفتهن بأفكار التنظيم واخريات اعترفن انهن درسوا في مدارس «داعش» وأنهم تلقوا دروسا دينية اما داخل المساجد او من خلال الخطب التي كانت تنقل عبر مكبرات الصوت. أنكرت اغلبية المستجوبات التهم المنسوبة إليهن واعتبرنها تهما كيدية بغرض الانتقام. فيما يتعلق بتهمة التستر، انكرت احدى المستجوبات معرفتها بأن زوجها كان من عناصر التنظيم، وتساءلت أخرى ماذا يمكنها فعله عدا التستر على زوجها. تقول إدارة المركز ان الفتيات في البداية عبرن عن بعض الأفكار المتطرفة، لكن وبمرور الوقت، سرعان ما تغير ذلك، حيث باتت افكارهن اكثر اعتدالا.

من خلال سؤالهن عن رؤيتهن لمرحلة ما بعد السجن، بدا واضحا ان ليس لهن أي تصور يذكر بهذا الخصوص. ليس هناك برامج واضحة لإعادة ادماجهن داخل المجتمع من خلال توفير فرص عمل. أغلب الفتيات عبرن بتفاؤل عفوي عن رغبتهن في العودة الى مناطقهن الاصلية وإتمام دراستهن المتوسطة (على الرغم من ان سنهن يتجاوز حاليا الـ20 سنة)،

فيما الأقلية قالت انها تفضل الذهاب الى منطقة جديدة او السفر الى الخارج. ليس هناك خطة حكومية مسبقة لإعادة ادماج هؤلاء الفتيات داخل المجتمع بعض انقضاء مدة محكوميتهن. تقول مديرة المركز ان احدى الفتيات عادت تستنجد بالمركز بعد أيام قليلة من خروجها منه كون عائلتها تحاول دفعها مرة أخرى نحو التطرف. بالإضافة الى خطر العودة الى التطرف، يطرح إعادة ادماج الفتيات داخل المجتمع بعد خروجهن من السجن مجموعة من التحديات الاجتماعية والأمنية، خاصة ان اغلبيتهن باتوا في عداد الارامل واليتامى بعدما فقدوا ازواجهم، ومنهن من فقد أهله أيضا، اثناء الحرب على «داعش». منهن من لديه أبناء، ولن يكون لهن من معيل سوا أنفسهن او ما تبقى لهن من اقارب.

بالإضافة الى الفتيات القاصرات، عدد اكبر من النساء العراقيات داخل السجون بتهم إرهاب. حاولنا من خلال هذه الدراسة الوصول الى بعض هؤلاء السجينات والوقوف عند وضعيتهن داخل السجون وتحديد احتياجاتهن ومدى استفادتهن من برامج إعادة التأهيل والادماج، لكن تمة عراقيل إدارية منعت إتمام هذه الزيارات. على كل، تفيد بعض التقارير ان سجون النساء تعاني أيضا من الاكتظاظ وضعف الامدادات الطبية، وسوء الإدارة وبعض الانتهاكات[205] وسوء المعاملة[206]. تتراوح مدة حبس النساء في قضايا الإرهاب بين 5 سنوات وقد تصل الى الاعدام. يعتبر حكم الاعدام جزءا من المنظومة القانونية العراقية، إذ لا يتوفر في العراق مراكز تأهيل حقيقية تهتم بحقوق الانسان والسجناء، وخصوصا الإرهابيين الذين يحولون السجون الى مراكز تجنيد للآخرين[207]. يتطلب تنفيذ أحكام الإعدام، وفق الدستور العراقي، مصادقة رئيس الجمهورية عليها لتكتسب الصفة القانونية، وتتولى وزارة العدل تنفيذها بعد استلام المراسيم الخاصة من الرئاسة.

تجدر الإشارة الى ان الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في السجون قليلة، والدراسات المرتبطة بالمتطرفات العنيفات في السجون تبقى اقل. نفس الشيء يتعلق بالدراسات التجريبية في مجال قياس مدى التشُّدد المفضي الى العنف في السجون، وفعالية البرامج التي تعزز فك الارتباط بالعنف. هذا النقص في الدراسات والتحليلات يطرح مجموعة من التحديات، خاصة عندما يتعلق الامر بالسجون العراقية التي باتت تأوي عددا كبيرا من النساء المحكوم عليهن في قضايا الإرهاب. اذا كان خطر التطرف والاستقطاب بين الفتيات داخل مراكز التأهيل يعد قليلا، بالنظر الى عامل السن الصغير، والعدد القليل نسبيا للفتيات المحكومات بالإرهاب داخل المراكز، وأيضا بالنظر الى ان اغلب الفتيات يشعرن بخيبة الامل اتجاه اهاليهم الذين دفعوا بهم نحو طريق التطرف، لكن هذا لا يعني انهن لا يشكلن تهديدا محتملا. هؤلاء الفتيات اختبرن حياة التطرف والحرب والسجن، ومنهن من يحمل احساسا كبيرا بالظلم والحقد سواء تجاه الاهل او تجاه المجتمع، الذي تعتبره بعضهن سببا في تواجدهم في السجن بعد اتهامهم لهن «ظلما» بالانتماء الى «داعش». هذه الأمور يجب اخذها بعين الاعتبار عند تصميم برامج إعادة التأهيل داخل السجون وإعادة الادماج المجتمعي، وأيضا، عند تقييم المخاطر المحتملة.

الامر يبدو اشد تعقيدا عندما يتعلق الامر بسجون النساء حيث الاعداد كبيرة، وحيث درجة التطرف لدى النساء اكثر منها لدى الفتيات. مع قلة المعلومات المتوفرة بهذا الخصوص، هناك حاجة لإجراء دراسات وبحوث معمقة عن وضع النساء المتطرفات العنيفات داخل السجون، من اجل الوقوف عند ظروفهن وتحديد احتياجاتهن وإمكانية إعادة تأهيلهن داخل السجون وإعادة ادماجهن داخل المجتمع، بناء على احتياجات كل حالة على حدا.

تحديات فك الارتباط وإعادة

التأهيل داخل السجون

مقابل تزايد حالات التطرف والاستقطاب داخل السجون، تبقى الإجابة على سؤال كيفية مواجهة هذا الخطر المتنامي غير سهلة على الإطلاق. صحيح، السجون هي بيئات يتم فيها احتجاز الأفراد الساخطين والعنيفين والمتطرفين العنيفين من أجل معاقبتهم من قبل الدولة. غالبًا ما تكون السجون مزدحمة وغير صحية وغير مريحة. يميل الأفراد المحتجزون في مثل هذه الأماكن إلى تقبل الأيديولوجيات التي تؤيد العنف المعادي للمجتمع والمناهض للدولة وتقدم إجابات بسيطة، ولكنها متعصبة لمظالمهم. ومع ذلك، يمكن ان توفر السجون، أيضا، فرصة للتغيير الإيجابي[208]. يمكن ان تشكل مكانا يتم فيه عكس التطرف العنيف. السجناء يعيشون في بيئة مسيطرا عليها يمكن من خلالها تقليص التأثيرات السلبية السابقة التي دفعتهم نحو الإرهاب. ويمكن ان يكونوا محاطين بعاملين واخصائيين نفسيين ومرشدين دينيين يشجعونهم على اتباع مسارات اكثر ايجابية[209].

تحاول بعض الحكومات الحد من مخاطر التطرف داخل السجون من خلال برامج فك الارتباط بالعنف وإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين. من بين البلدان التي لديها برامج لنزع التطرف وفك الارتباط، يمكننا أن نذكر أمثلة من أفغانستان (قبل عودة طالبان) وإندونيسيا والفلبين والمملكة العربية السعودية وسنغافورة واليمن والمغرب والاردن. تتمحور هذه البرامج تقريبًا حول نفس المبادئ الرئيسية التي تهدف إلى تقديم هذه البرامج كوسيلة لإعادة الإدماج الاجتماعي للنزلاء المعنيين من خلال التدريب المهني، وإعادة التأهيل من خلال التأهيل النفسي وإعادة التثقيف الديني. في الغالب يتم الاعتماد على نظام الحوافز (في شكل الإفراج المبكر أو العفو و/ أو المساعدة المالية أثناء وبعد سجنهم) من اجل تشجيع السجناء على المشاركة في هذه البرامج وتشجيعهم على الانفصال عن التطرف العنيف. تختلف الموارد المخصصة لكل مكون من مكونات برامج إعادة التأهيل والادماج بشكل كبير حسب الإمكانيات والخصائص المحددة لكل بلد.

تختلف تلبية الاحتياجات والقضايا الاجتماعية والقانونية لسجناء الإرهاب باختلاف السياقات الوطنية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث يقضي المدانون بارتكاب أعمال إرهابية، عموما، أحكاما طويلة، فإن احتمالية تنفيذ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء المدانين بارتكاب مثل هذه الأعمال ليست ذات أولوية. في إسبانيا، حيث تكون الأحكام الصادرة بشأن هذا النوع من الجرائم أقصر مما هي عليه في الولايات المتحدة، تُطرح تحديات إعادة الادماج الاجتماعي لهؤلاء السجناء بشكل مختلف. في الواقع، غالبية الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال مرتبطة بالإرهاب هم من أصل أجنبي، وبموجب القانون الإسباني، يتم طردهم بمجرد الانتهاء من عقوبتهم. أما بالنسبة للأفراد المرتبطين بحركات إرهابية عرقية قومية، فإنهم، عند إطلاق سراحهم، يُعاد دمجهم في مجتمعاتهم المحلية. حماية الأمن القومي ومنع العودة إلى الإجرام، بالنسبة للسلطات الإسبانية، ينطويان بشكل حصري تقريبًا على المراقبة، بدلاً من عنصر إعادة الإدماج الاجتماعي وفك الارتباط ونزع التطرف الفردي.

تعرّف برامج «فك الارتباط» ونزع التطرف/ الراديكالية» بأنها: «أي طريقة أو نشاط أو برنامج للحد من الالتزام الجسدي أو الأيديولوجي الفردي أو الجماعي بتنظيم أو بيئة أو حركة توصف بأنها «متطرفة» أو «راديكالية عنيفة»[210]. في حين تهدف برامج «نزع التطرف» إلى ضمان تغيير أيديولوجي وتغيير مواقف الأفراد المعنيين، فإن «برامج فك الارتباط» تركز أكثر على التحولات السلوكية (بمعنى آخر التخلي عن استخدام العنف) دون ان تهدف إلى التخلي الأيديولوجي. لذلك فإن مفهوم «نزع التطرف» يشير إلى التدابير التي تتصور عملية «إعادة التأهيل المعرفي»

بهدف تيسير التخلي عن المعتقدات والمثل العليا التي تضفي الشرعية على الاعمال المتطرفة العنيفة. على العكس من ذلك، يشير مفهوم «فك الارتباط» إلى عملية تهدف فقط إلى عدم استخدام العنف كإطار للتعبير عن الرأي او المعتقد. في هذا الصدد، تشير الأدبيات العلمية إلى أن عملية «نزع التطرف» ليست شرطا من أجل تحقيق عملية إعادة تأهيل وادماج ناجحة داخل المجتمع[211]. في الواقع، قد يتخلى الأشخاص المتطرفون عن استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم لكن دون التخلي عن تلك الأفكار والآراء التي هي أساس التزامهم المتطرف.

في جميع الحالات لا يمكن فك ارتباط وإعادة دمج كل سجناء الارهاب (رجال ونساء وفتيات) ولكن هذا الأمر ممكن مع البعض، خاصة ممن يبدون رغبة في الاستفادة من مثل هذه البرامج. المسألة التي تواجه مسؤولي السجون هي ما اذا كان من الممكن اقناع السجناء المتطرفين العنيفين بفك ارتباطهم بالعنف ام لا، واذا كان ذلك ممكنا ما هي التدخلات التي ينبغي تنفيذها لتحقيق فك الارتباط. أي جهد لفهم العوامل التي تدفع او تيسر فك ارتباط شخص معين بالتطرف العنيف، سيكون مستندا بالضرورة الى السياق الفردي لهذا الشخص، او مستمدا منه. في بعض الحالات، قد تكون السياقات السياسية والايديولوجية شديدة الاختلاف، لكن من الممكن جدا ان تكون العمليات الاجتماعية والنفسية المعنية متشابهة او قابلة للمقارنة على الأقل[212]. لا يوجد نموذج وحيد لفك الارتباط ينطبق على الجميع، ولا يمكن ببساطة نقل تدخلات فك الارتباط من بلد الى اخر او حتى من منطقة الى أخرى في نفس البلد[213]. حتى تكون الجهود فعالة يجب ان تكون مصممة بدقة وفقا لكل منطقة، وطبيعة الجماعة المتطرفة العنيفة التي ينتمي إليها الشخص، واسباب التطرف ودوافعه لدى كل شخص على حدا، ومدة المحكومية، والبيئة التي سيعود إليها المسجون بعد انتهاء مدة محكوميته. ينبغي للتدخلات ان تركز على العملية الاجتماعية والنفسية التي يمكن ان تقلص او تزيد من التزام الفرد بالتطرف العنيف أو ضلوعه فيه، واخذها بعين الاعتبار لقياس المخاطر وتجنب عودة المشاركة في النشاط العنيف بعد السجن. يجب، أيضا، مراعاة المواقف والمعتقدات والتصورات التي تدفع الى التطرف العنيف. يجب توفير الفرص لتعليم المهن والمهارات وآليات التكيف ضمن خطة إعادة ادماج وتأهيل هذه الفئة من السجناء وتوفير فرص ادماج اجتماعي واقتصادي بعد السجن.

تحديات فك الارتباط بالعنف وإعادة التأهيل والادماج

من ضمن التحديات التي تطرحها برامج إعادة تأهيل وادماج متطرفين عنيفين، سواء في سياق الاحتجاز أو في البيئات المفتوحة، هو ضرورة التدخل في مختلف مجالات المشكلة وابعادها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والعاطفية، والمعرفية والدينية، ومدى شعور الأشخاص المستهدفين بالظلم أو الإهانة أو الاضطهاد. التحول نحو التطرف العنيف ينتج عن تداخل مجموعة من الأسباب والدوافع ذات ابعاد نفسية ومجتمعية وسياسية واقتصادية ودينية ومجموعة متنوعة من عوامل الدفع والجذب. للسماح بإعادة التأهيل الإيجابي والمفيد للأفراد المسجونين بسبب أعمال تتعلق بالإرهاب أو التطرف العنيف، من الضروري، إذن، مراعاة كل هذه العوامل والابعاد الجماعية والفردية.

يوجد في العراق حوالي 26 سجنا مركزيا يأوي ازيد من 50 ألف سجينا نصفهم محكوم عليهم بالإعدام[214]. مفوضية حقوق الانسان العراقية تشير، بصفة مستمرة، إلى طبيعة المشاكل والانتهاكات الحاصلة في السجون العراقية، منها الاكتظاظ من حيث الطاقة الاستيعابية، فضلاً عن ضعف الاستجابة الصحية، وعدم امكانية الحسم في اتهامات وشكاوى التعذيب، بسبب التعقيدات والإجراءات غير المنتجة، على الرغم من ان

العراق صادق على اتفاقية مناهضة التعذيب. أيضا، غالباً ما تواجه إدارات السجون ومراكز الاحتجاز في العراق انتقادات حادة، جراء انتشار الأمراض المعدية وعدم وجود مستلزمات الانقاذ والصحة. ضعف الخدمات العلاجية يعد من أبرز أسباب الوفيات، بحيث تم تسجيل حالات وفيات للنزلاء الذين يعانون من امراض سوء التغذية والفشل الكلوي ومرض السكري[215]. تقول الحكومة العراقية انها تنوي بناء المزيد من السجون بسبب حالة الاكتظاظ داخل السجون الحالية[216]، وذلك بالتزامن مع تقارير أكدت استمرار الانتهاكات في المعتقلات العراقية، كجرائم التعذيب وانتزاع الاعترافات بالقوة، والحبس بدون محاكمات، والتعمد في تأخير إطلاق سراح النزلاء رغم انتهاء فترة أحكامهم.

الاكتظاظ الحاصل في السجون قد يحولها إلى أرض خصبة لنمو الفكر المتطرف. الاختلاط الحاصل بين السجناء، بحيث يودع المتطرفون العنيفون في زنزانة واحدة مع الموقوفين في جرائم جنائية، يهدد، أيضا، بأن تتحول السجون الى مسببات قوية للتطرف العنيف. السجون والزنازين بشكلها الحالي، يمكن ان تتحول إلى ما يشبه المدارس، في تغذية الأفكار المتطرفة. الاكتظاظ يصعّب على الجهات المعنية عملية العزل بحسب الجرائم المرتكبة، وهو ما يعني أن مخاطر التجنيد سترتفع[217]. في هذه الحالة سيكون امام الحكومة العراقية تحديات مزدوجة تتعلق بإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين، ومواجهة خطر زيادة التطرف بين باقي السجناء، مما يشكل تهديدا امنيا حقيقيا.

تبدو معالجات الحكومة العراقية غير واقعية لاحتواء ملف السجون والتعاطي معه بالجدية الكافية، خاصة وأنه ينطوي على مخاطر كبيرة، ويؤسس لمرحلة مقبلة، قد تنفجر فيها تلك القنابل الموقوتة، التي تتكون من شباب ونساء يافعين ترعرعوا في بيئة موسومة بالنزاع، وتورطوا، بشكل متفاوت، في التطرف العنيف، واختبروا تجربة السجن بكل ظروفها القاسية. منهم من انتهت مدة محكوميته وعاد لمنطقته، او منطقة ثانية، محملا بمشاعر احباط وحقد وربما أفكار اكثر تشددا من تلك التي دخل بها الى السجن، مع غياب أي فرصة واضحة لإعادة الادماج المجتمعي. ومنهم من لا يزال يقضي مدة عقوبته ويعاني بعض الانتهاكات وربما يتعرض لعمليات استقطاب داخل السجن. تتجه الحكومة العراقية نحو فكرة العزل الجغرافي والاجتماعي وفصل سجناء الجرائم الارهابية عن الجرائم الأخرى. هذا الحل لا يخلو، أيضا، من المخاطر، خاصة ان جمع كل المتطرفين في مكان واحد قد شكل، سابقا، النواة الأولى التي تشكل منها تنظيم «داعش» في معتقل بوكا.

بالإضافة الى خطر التطرف داخل السجون، هناك قلق كبير يتمثل في محاولات اقتحام السجون، أي تنفيذ هجمات تمهد لعمليات هروب جماعية للسجناء، وهو ما سبق وحصل في العراق، خلال سنوات التمرد والعنف الطائفي الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، حين تمكن المئات من مقاتلي تنظيم القاعدة حينها، وبينهم أجانب، من الفرار من السجن. هو، أيضا، ما حدث مؤخرا في سجن غويران في الحسكة السورية حيث شن ازيد من مئة مسلح تابعين لـ«داعش» هجوما على السجن الذي يعتبر الاكبر ضمن منشآت عدة تديرها قوات سوريا الديمقراطية، يحتجز فيها نحو 5 الاف من مسلحي «داعش» السابقين الاكثر خطورة.

اعتماد تنظيم «داعش» فكرة اقتحام السجون يأتي من قبيل عقيدة راسخة تحت مسميات مختلفة، منها «استراتيجية هدم الأسوار»، أو «فك العاني» (تحرير الأسير)، وتدور جميعها حول طرق تهريب العناصر الارهابية من داخل السجون، وفقاً لمرجعية شرعية صيغت منذ زمن بعيد على أيدي عدد من رموز تيارات السلفية الجهادية، والجماعة الإسلامية في مصر، وتنظيمات الجهاد، وتنظيم «القاعدة»، انتهاءً بتنظيم «داعش». الخطاب الأيديولوجي لتنظيم «داعش» يرتكز مباشرةً على قضية تحرير مقاتليه من السجون،

في نوع من التحدي والمواجهة الصريحة للقوات النظامية. قبل مقتله في أكتوبر / تشرين الأول 2019م، نشر أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم «داعش»، تسجيلاً صوتياً دعا فيه إلى «إنقاذ» مقاتلي التنظيم وعائلاتهم المحتجزين في السجون والمخيمات، متوعداً بـ«الثأر» لهم. بسبب هذا الخطاب المحرض لتحرير مقاتلي «داعش» ونسائه من السجون، نجد الكثير من السجناء، خاصة المحكوم عليهم بمدة طويلة، بما في ذلك النساء، لا امل من خروجهم من السجن، سوى الإصرار على افكارهم المتطرفة، ومحاولة نشرها على نطاق أوسع بين السجناء، وفرض قوانينهم عليهم، والتمرد على العاملين، مع رفض أي محاولات للاستفادة من برامج إعادة التأهيل، ان وجدت فعلا، اعتقادا منهم ان لا خلاص لهم سوى نجاح التنظيم في تهريبهم من السجون.

من التحديات التي تطرحها برامج إعادة التأهيل والادماج داخل السجون هو اختيار التدخلات المناسبة وعلى أي أساس يتم اختيارها. على سبيل المثال، الاختيار بين وضع معايير او مؤشرات ام كلاهما لتحديد النتائج المتوقعة للبرنامج؛ طرق تقييم نجاح البرامج او فشلها؛ افضل المعايير لقياس النجاح والفشل؛ استخدام أساليب مواتية في منهجيات البحث من الناحية الكمية والنوعية واعتماد مقاربات نفسية، واجتماعية ومعرفية لتحديد ما اذا كان البرنامج قد حقق النتائج المرجوة. الاختيار السليم والمدروس بعناية لمختلف التدخلات والأساليب المرتبطة بإعادة التأهيل يشكل عاملا أساسيا لنجاح هذه البرامج. يمكن الاعتماد على مجموعة من الخبراء في علم النفس والدين والطب النفسي وعلم الاجتماع، من اجل تحديد مؤشرات النتائج المعتمدة في البرنامج.

تزيد برامج فك الارتباط وإعادة الادماج من فرص نجاحها اذا كانت آمنة، حذرة، مبنية على القبول والثقة، وذات موارد كافية، وتعمل ضمن اطار عملي، ووفق أساس قانوني واجرائي واضح. يجب ان تتوافق هذه البرامج مع مبادئ حقوق الانسان والتزامات القانون الدولي. يجب تحديد المؤسسات والوكالات المعنية، فضلا عن تحديد أدوار ومسؤوليات وصلاحيات كل منها، وتحديد آليات التنسيق. من الأهمية وضع تعريف واضح للأهداف والغايات وبيان مؤشرات النجاح والفشل[218]. من المرجح ان تكون التدخلات التي تهدف الى تحقيق فك الارتباط بالعنف اكثر نجاحا في تحقيق أهدافها من برامج نزع التطرف، هي لا تحاول تغيير معتقدات السجين وآرائه المتطرفة او المتشددة، بل تسعى بدلا من ذلك الى اقناع السجين بالتخلي عن استخدام العنف للتعبير عن أراءه او تحقيق أهدافه.

عملية إعادة تأهيل الأشخاص ودمجهم بالمجتمع تتطلب وقتاً وجهداً، نظراً لضرورة أن تكون البرامج متكررة ومستدامة من أجل إزالة الأثر المتبقي للصدمات النفسية والأفكار المتشددة. في المجمل، التعامل مع الأشخاص الذين يعبرون عن استمرار ارتباطهم الأيديولوجي سيكون أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة من أولئك الذين عبروا عن ندمهم او عن توبتهم.

فيما يتعلق بالنساء والفتيات، هناك حاجة لإيلاء اهتمام خاص لهن عند وضع استراتيجيات وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج[219]. في الواقع، يمكن ان تنضم بعض النساء والفتيات للجماعات المتطرفة العنيفة اما طوعا او كرها. أحيانا تكون المرأة تابعة للرجل، او ضحية تم اجبارها بالإكراه، لكن بعد ذلك تصبح مشاركة في التطرف العنيف. العلاقة المعقدة للمرأة بالتطرف العنيف تجعل التمييز بين التجنيد الطوعي والقسري صعبة للغاية، بالتالي صعوبة تحديد الاستجابات الملائمة لإعادة التأهيل. ترى العديد من النساء داخل السجون أن دورهن كزوجات وأمهات لمقاتلي «داعش»، دون المشاركة في العنف، يعني أنهن لم يرتكبن جريمة، ولا يمثلن تهديدا. في الواقع عند تقييم ما إذا كان ادعاؤهن هذا له وجاهته من عدمه، على القانون العراقي ان يعرف بشكل دقيق معنى التطرف العنيف والجرائم

المرتبطة به. على العموم، بعض التعريفات تشير الى ان التطرف هو: «عملية يبدأ فيها الأفراد -بمفردهم أو كجزء من مجموعة- في التعرض للأيديولوجيات المتطرفة ثم قبولها»[220]. من الممكن، قانونا، عدم اعتبار النساء اللاتي لم يشاركن في نشاط عنيف «إرهابيات»، الا أن قبول أيديولوجية «داعش»، ودعم الأعمال غير القانونية لخدمة عقيدته السياسية، يشير إلى التطرف.

في حين أن الالتزام بالتطرف العنيف، بالنسبة لبعض النساء، هو بدافع أيديولوجي، لكن بالنسبة لأخريات يمكن ان يكون لأسباب اقتصادية او سياسية او طائفية او فقط تبعية للرجل. هؤلاء النزيلات لديهن احتياجات متباينة. الدور الذي لعبته المرأة/الفتاة (محرضة، منتسبة، متعاونة، منفذة.. إلخ) وكذلك الأسباب التي دفعتها للمشاركة مع التنظيم او مساندته، جميعها تشكل عناصر مهمة يجب مراعاتها عند تصميم برامج فك الارتباط عن التطرف العنيف وإعادة التأهيل والادماج. لا يمكن الحديث عن وصفة واحدة لإعادة تأهيل وإدماج النساء والفتيات المتطرفات العنيفات داخل السجون، وذلك لاختلاف الدوافع والبواعث والأسباب والبيئات والسياقات التي أنتجت الشخص المتطرف العنيف. هذا يعني أيضا ضرورة مراعاة الأسباب العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي قد لا تساعد في عملية إعادة تأهيل النساء والفتيات المتطرفات العنيفات. في هذه الحالة، من اللازم إفهام الأشخاص المعنيين كيفية التعايش مع تلك الإشكالات التي لا يمكن تغييرها بين عشية وضحاها.

يصبح الوضع اكثر تعقيدا عندما يتعلق الامر بالفتيات. من الصعب اعتبار أي عملية تجنيد للفتيات القاصرات انها طوعية، بالنظر إلى قدراتهن المعرفية المحدودة، وعدم توفرهن على الاهلية لاتخاذ قرارات مصيرية، وعفوية اختياراتهن في حالة النزاع، وتعرضهن لمختلف أشكال الإكراه (ومنها التبعية لقرارات الاهل والاكراه على الزواج من مقاتلي «داعش») أو مختلف وسائل التأثير المرتبطة بأساليب التجنيد المعتمدة. مع ذلك، المخاوف المرتبطة بالأحداث (الفتيات والفتيان) المحاكمين في قضايا إرهاب، ليست خاطئة تماما، بل يجب اخذها بعين الاعتبار عند اعداد برامج إعادة التأهيل والادماج وتقييم المخاطر. من الناحية البيولوجية، يمكن أن تؤثر الصدمة التي تأتي من العيش والقتال في منطقة حرب على بنية الدماغ. تشير أبحاث علم الجريمة إلى أن المتطرفين الأطفال والقاصرين معرضون بشكل خاص لخطر ارتكاب الجرائم في وقت لاحق. من اجل التصدي لهذا الخطر استباقيا، هناك حاجة لإخضاع الفتيات داخل مراكز الاحداث لبرامج إعادة التأهيل والادماج تكون قائمة على مبدأ إخضاع كل الفتيات المسجونات إلى عملية تقييم شاملة، معدة من قبل أخصائيين ومدربين مؤهلين. من خلال عملية التقييم هذه، يتم تحديد أهلية الفتيات النفسية والاجتماعية، وتحديد الاحتياجات الفردية لكل حالة على حدا، في اطار برنامج شامل لإعادة التأهيل والادماج.

من بين الصعوبات العملية التي يواجهها العاملون في الصفوف الامامية في السجون وأماكن الاحتجاز الافتقار للأدوات الموثوقة فيما يتعلق بتحديد مؤشرات التطرف داخل السجون وأيضا تقييم مخاطره[221]، والقدرة على التمييز بين ما يشكل تطرفا، او ما يمكن اعتباره حرية في التعبير عن الرأي او الشخصية، او معتقدات دينية او سياسية، إلخ. بالنسبة للعديد من السجينات، يمكن للتدين، على سبيل المثال، أن يشكل استراتيجية للتكيف مع بيئة السجن. من الضروري عدم الخلط بين السجينات اللاتي تبدين بعض مظاهر التدين المكثف، وبين أولئك اللاتي يلتزمن بآراء دينية متطرفة. يمكن أن يؤدي التقييم الضعيف او الخاطئ لتحول شخص معين نحو التطرف داخل بيئة السجن إلى زيادة الوصم والمظلومية داخل السجون ويؤثر على توجهاته وقراراته.

من التحديات المطروحة امام نجاح اعادة

الادماج المجتمعي تبرؤ المجتمعات المحلية من الفتيات والنساء بسبب انتمائهن السابق للتنظيم. هذه احدى المعضلات الحقيقية امام إعادة الإدماج، وهي «وصمة» المجتمع ورفضه لهؤلاء الفتيات والنساء اللاتي ربما يتم النظر إليهن في أحيان كثيرة باعتبارهن في المجمل مذنبات ومشاركات، ما يجعل نظرة الاتهام هذه احدى معضلات اعادة الادماج.

تشكل العودة الى الإرهاب أكثر الاحصائيات المستخدمة في الحكم على مدى نجاح برامج إعادة التأهيل داخل السجون. على الرغم من اهمية هذا المؤشر، الا ان تحديده بدقة يبقى مقيدا. على الرغم من تطوير أدوات التقييم المختلفة في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي، الا انه لم يقم أي منها، على سبيل المثال، بتقييم احتمالية العودة إلى التطرف العنيف من قبل النزلاء الذين سبق واستفادوا من برامج إعادة التأهيل. في الحالة التي تتم فيها العودة للتطرف العنيف، هناك صعوبة في تحديد الأسباب وتقييمها[222]. في حالات كثيرة يكون من الصعب إعادة القبض على كل الذين خرجوا من السجن وعادوا الى التطرف العنيف. في بعض الحالات تفقد الدول أثر الافراد الذين شاركوا من داخل السجن في برامج إعادة التأهيل.

التدابير المقترحة لاعادة تأهيل النساء والفتيات المرتبطات بالإرهاب داخل السجون

قبل عشر سنوات، كان موضوع إعادة تأهيل وادماج المتطرفين العنيفين (الأجانب بصفة خاصة) محط اهتمام الحكومة العراقية. كان هناك إدراكا بأن هؤلاء المقاتلين المتواجدين في العراق سيسببون مشكلة وأنه يجب التعامل معهم على مستوى عالمي. نتج عن هذا الادراك ان التقت عدة دول في سلسلة من الاجتماعات، عقدت بين عامي 2011م و2012م، انبثقت عنها «مذكرة روما» الخاصة بـ «الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين العنيفين». تتضمن «مذكرة روما» خمسةً وعشرين ممارسة فضلى، إنما تخلو من حل واحد ينطبق على جميع الحالات[223]. تقدم المذكرة منهجية قد تجدي نفعا.

تقوم الحكومة العراقية ببعض الجهود لإعادة التأهيل مبنية على تغيير معتقدات السجناء الذين اعتنقوا الفكر المتطرف، بهدف تأهيلهم بشكل جذري، وتوفير تدريب مهني للسجناء. هذه الجهود تحتاج الى المزيد من التطوير مع معالجة بعض الأسئلة الرئيسية ومنها: أولاً، ما هي الأهداف والغايات المرجوة من برنامج لإعادة التأهيل؟ وهنا ينبغي التأكيد على ان الهدف الرئيسي من أي برنامج إعادة تأهيل هو إعادة دمج المتطرفين العنيفين داخل المجتمع[224]، وعدم إجبار الفرد (رجل او امرأة) على التخلي عن عقيدته أو معتقداته السياسية، بل جعلهم يفهمون أن العنف ليس أبدًا الحل لتحقيق مثل هذه الأهداف. ثانياً، كيف يمكن منع التطرف العنيف داخل السجون؟ ثالثاً، ما هي الأدوار المختلفة لمختلف الفاعلين؟ رابعا، ما هي مسؤولية الحكومة تجاه المتطرفين العنيفين والشباب والنساء الذين يعانون من ضعف محتمل[225]؟ خامسا، ما هو دور المجتمعات المحلية في إعادة الادماج المجتمعي لتفادي العودة للتطرف؟ بعد الرد على هذه الاستفهامات، ومن اجل تحقيق استجابات نوعية، هناك حاجة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها:

بخصوص برامج إعادة التأهيل والادماج، تؤثر وضعية السجون والسجناء في العراق بشكل كبير على نجاعة أي برنامج لإعادة التأهيل والادماج داخل السجون. تبدو الحاجة ملحة لبذل الكثير من الجهود لتسوية الأوضاع الإنسانية والمعيشية داخل السجون، وبذل جهود اكثر من اجل تطوير برامج إعادة تأهيل وادماج تستجيب للأعداد الكبيرة للسجناء المتطرفين العنيفين (بما في ذلك النساء)، ونوعية التهديدات المحتملة التي يمثلونها.

بناء قدرات العاملين في السجون يعد امرا ضروريا خاصة عندما يتعلق الامر بالتعامل

مع السجناء المتطرفين العنيفين[226]. تشير المعايير الدولية إلى أنه ينبغي أن يتلقى موظفو السجون التدريب قبل بدء العمل في السجون (التدريب «التوجيهي» قبل الخدمة) وطوال حياتهم الوظيفية في إدارة السجون) التدريب «التذكيري» أثناء الخدمة)[227]. تتمثل الممارسات الجيدة في تقديم تدريب إضافي للموظفين قبل أن يبدأوا العمل في السجون التي تضم سجناء متطرفين عنيفين. في الوقت الذي تشكل فيه السجون حاضنة من حواضن التطرف العنيف، الا أنه غالبا ما يتمتع موظفو الاحتجاز بمعرفة محدودة حول مسارات التطرف وكيفية التعرف على علاماته. هم ليسوا في وضع يسمح لهم بالتدخل السريع وإبلاغ الجهات المعنية عن مكافحة التطرف العنيف - ينطبق هذا بصفة خاصة على من يتعاملون بصفة مباشرة مع الافراد المعرضين لخطر الاستقطاب-. يمكن تقديم نماذج تعليمية على المستوى التمهيدي بشأن مواضيع منها «إدارة المتطرفين العنيفين داخل السجون»، «تحديد وتشخيص التطرف المفضي إلى العنف داخل السجون»، مع أهمية إضافة تدريب بخصوص «الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف» بالنسبة للعاملين في سجون النساء والاحداث. يعد تدريب موظفي مراكز الاحتجاز وسيلة وقائية أساسية. يجب ألا يسمح فقط بفهم أفضل للتطرف الذي يؤدي إلى العنف (عن طريق تفكيك بعض الصور النمطية أحيانا أو عن طريق إتاحة فهم أفضل لتعقيدات هذه المشكلة)، ولكن التدريب ايضا على كيفية التمييز بين علامات التطرف المفضي الى العنف والتعبيرات المشروعة عن العقيدة او الأيديولوجية والآراء السياسية، والتدريب على كيفية تقييم ما إذا كان أحد التدخلات مناسبا أم لا[228].

من المهم، بصفة خاصة، أن يكون موظفو السجن في الخط الأمامي متفهمين لعملية فك الارتباط وإعادة الإدماج ومتكيفين بدقة معها، حتى لو لم يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن تنفيذها. ينبغي أن يتجنب العاملون اتخاذ اجراءات تقوض عملية فك الارتباط وإعادة الإدماج. يكون من المفيد بالنسبة لموظفي السجن أن يتوفر لديهم فهم شامل للدور المهم الذي يضطلعون به لدعم العملية وأن يقدروا ذلك الدور.

يختلف وضع النساء السجينات عن وضع السجناء من الرجال. يجب اعارة انتباه خاص لوضع النساء السجينات حيث تعاني معظمهن، بالإضافة الى المعاناة النفسية والصحية غير المعالجة، معاناة جسدية او اعتداءات جنسية. بالتالي قد يتفاوت تأثير السجن على حياتهن. زيادة المعرفة الخاصة بالخلفيات والسمات واحتياجات إعادة إدماج السجينات تعتبر خطوة أولى هامة لواضعي السياسات والممارسين؛ من أجل مراجعة التشريعات والسياسات وتعديلها على نحو مراع لنوع الجنس. يجدر التأكيد على أن معاملة المجرمات والسجينات بشكل مختلف عن نظرائهن من الرجال لا يعتبر أمرا ظالما أو تمييزيا، إنما العكس هو الصحيح. لدى السجينات متطلبات خاصة يجب تحديدها والتعامل معها بما يستجيب لاحتياجات النساء[229]. في الغالب، تتولى النساء مسؤوليات رئيسية تجاه العائلة، لا سيما عند وجود الأطفال، وذلك يعني انه في حال سجن المرأة فستكون النتائج وخيمة على عائلتها، بينما عندما يرسل الاب الى السجن، فإن الام هي من تتولى رعاية الأبناء. هذا يعني ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لضمان إمكانية حفاظ السجينات على تواصلهم مع ابنائهن صغار السن. تتطلب مسألة الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار اعتبارا خاصا في هذا الصدد[230].

في اطار اعداد برامج إعادة التأهيل، ربما تكون هناك حاجة لنهج مختلف بالنسبة للنساء المحكوم عليهن بالسجن لفترات طويلة مقارنة بالمحكوم عليهن بفترات أقصر. اذا كان اخضاع السجينات المحكومات بأخف عقوبة او عقوبة متوسطة (من 5 الى 10 سنة) لبرامج إعادة التأهيل والادماج امرا مفيدا واساسيا، فإن تحديد مدى حاجة المحكوم عليهن بمدة اطول (15 سنة وما فوق) او حكم المؤبد، لهذا

النوع من البرامج يعود لإدارة السجن. يمكن لإدارات السجون تقييم خلفية السجينات، وأسباب التطرف لديهن، وسلوكهن داخل السجن، ومدة محكوميتهن لتحديد الافراد المناسبين لإعادة التأهيل والافراد غير المناسبين، وتحديد الأشخاص الراغبين في الاستفادة من برامج إعادة التأهيل والاشخاص غير الراغبين. تحقق برامج إعادة التأهيل نجاحا أكبر عندما ترتبط بإرادة المستفيدين وقبولهم عن طيب خاطر.

في الحالات التي تتخذ فيها السجون تدابير لفك الارتباط، فإن جميع المنخرطين في عملية فك الارتباط (بمن فيهم العلماء والقادة الدينيون وموظفو الخط الأمامي ومنظمات المجتمع المدني) هم في حاجة إلى التدريب وبناء القدرات لتوعيتهم بمجموعة من الأمور: (1) التدابير المفروض اتخاذها؛ (2) أهداف برنامج إعادة التأهيل وفك الارتباط وغاياته؛ (3) نوع السجناء المتطرفين العنيفين الذين يتعاملون معهم، مع ضرورة التمييز بين احتياجات النساء والرجال؛ (4) كيفية إدارة الأزمات عند نشوبها.

يمكن للأخصائيين النفسيين أن يضطلعوا بدور رئيسي في عمليات فك الارتباط، وينبغي دمجهم بشكل كامل في التدخلات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف[231]. يعتبر، أيضا، دمج الأخصائيين الدينيين الملائمين في عملية فك الارتباط امرا مهما. قد يكون لدى عدد من السجينات المتطرفات اللاتي يستشهدن بالدين لتبرير ما يقمن به من أعمال، معرفة سطحية بالدين. في هذه الحالة، ينبغي من علماء الدين، المدربين لهذا الغرض، الانخراط في حوار ديني شامل مع السجينات المتطرفات العنيفات واثارة الشكوك بشأن آرائهن وتفسيراتهن المتشددة للدين، التي تبيح استخدام العنف، ومن ثم نقض هذه الخطابات وتفكيكها وبناء تصورات دينية بديلة تنبذ العنف وتدعو لقيم التسامح والتنوع وقبول الاخر.

لتحقيق ذلك، ينبغي للجهات المعنية عن برامج إعادة التأهيل الديني دخل السجون أن توفر لعلماء الدين، الذين تم انتقاؤهم بعناية للقيام بهذا الدور، تدريبا متخصصا فيما يتعلق بمهامهم قبل أن يبدأوا هذا العمل. سوف يحتاجون إلى: (1) التدريب على كيفية العمل في السجون والتعامل تحديدا من النساء والفتيات، بحيث سيتم الانتقال من الدور الدعوي التقليدي إلى دور يقوم على مزيد من التوعية والإرشاد الروحي في سياق خاص عبارة عن بيئة علاجية مغلقة (السجون)؛ (2) التدريب في علم نفس السجون خاصة ان عملهم سيشمل بعدا نفسيا كبيرا؛ (3) التدريب على الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف.

ينبغي للحكومة أن تخضع علماء الدين الذين سيباشرون عملية إعادة التأهيل داخل السجون الى تدقيقات امنية واستخباراتية ومعرفية قبل السماح لهم بالعمل في مجال إعادة التأهيل لضمان أن تكون معارفهم وآراؤهم الموضوعية مقبولة ومتسقة مع الأهداف العلاجية ولا يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ينبغي أيضًا فحص المواد التي يستخدمها علماء الدين والتي يتم إدخالها الى السجون، للتأكد من أنها تدعم أهداف إعادة التأهيل ولا تتغاضى عن الأيديولوجية المتطرفة او تدعمها[232].

حتى تكون عملية إعادة التأهيل فعالة، يجب ان تراعي خصوصية كل حالة على حدا. على الرغم من تقاسم سمات مشتركة، يبقى لكل شخص خصائصه وتحدياته. لذلك يتعين في عملية إعادة التأهيل أن تتم مراعاة خصائص كل حالة، سواء فيما يتعلق بسنها، خلفيتها النفسية والعائلية، قدراتها الإدراكية، خلفيتها الأيديولوجية، فضلا عن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ميز مسارها قبل السجن والذي ستعود له بعد السجن، تحديد الأسباب التي دفعتها الى التعاطف او المشاركة في اعمال متطرفة عنيفة او الانضمام إلى التنظيم وكيف أثر انضمامها إليه على طريقة تفكيرها، ونظرتها للأخر.

معالجة هذه الأسباب يشكل عاملا أساسيا في إنجاح عمليات إعادة التأهيل الفردية. هذا الامر يقتضي اتباع نهج للتدخل متعدد الاختصاصات ويكون مرنا ويستجيب لاحتياجات كل حالة على حدا. في حالة الفتيات، يجب الاخذ في الاعتبار ان العقول الصغيرة تكون مجهزة بصورة فريدة للارتداد من الافكار الفاسدة عندما تهيّأ لها البيئة المناسبة[233].

في حالات كثيرة، ستنتهي مدة محكومية السجينات وسيعدن الى مناطقهن، ما يعني الحاجة لاختبار ما اذا كان المجتمع لديه القدرة على قبول استقبال هؤلاء السجينات السابقات، ام سيتم معاقبتهن مرة ثانية من قبل المجتمع؟ على العموم، إعادة الادماج داخل المجتمع يشكل عاملا أساسيا لنجاح برامج إعادة التأهيل التي بدأت في السجون. هناك حاجة لتهيئة المجتمعات لقبول هؤلاء النساء والفتيات اللاتي قضين فترة قاسية داخل السجن ودفعن ثمن اخطائهن. في الغالب، هؤلاء النساء لن يجدوا من يعيلهم بعد خروجهم من السجن، ما يعني الحاجة الى توفير فرص عمل (بناء على ما تم تدريبهن عليه داخل السجن من مهن يدوية). إعادة الادماج الاقتصادي يشكل عنصرا أساسيا في عملية إعادة الادماج داخل المجتمع.

هناك حاجة لإرساء نوع من الرابط بين برامج إعادة التأهيل وإعادة الادماج وبين خدمات إنفاذ القانون والاستخبارات التي ستتولى عمليات المتابعة والمراقبة وتقييم المخاطر من أجل تقليص المخاطر الناتجة عن احتمال عودة بعض السجينات السابقات للتطرف العنيف. يشكل مثل هذا التقييم للمخاطر أمراً ضرورياً، ليس في مرحلة استقبال الأشخاص، فحسب، بل في المراحل اللاحقة أيضاً، وذلك من أجل أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية عودة الشخص ذات الصلة إلى درب التطرف أو قد يصبح أكثر تطرفا إذا ما توفرت الظروف لذلك. سيكون هناك حاجة لتطوير مجموعة من المقاييس التي لا تحصي فقط إذا كان قد تم القبض مجددا على المشاركين في البرنامج بسبب العودة الى ارتكاب نفس الجرائم، بل ايضا اذا ما كانوا يشكلون تأثيرا سلبيا على الاخرين لينضموا الى القضية الإرهابية، ومدى نجاح اندماجهم مجددا في المجتمع[234].

توصيات

يوفر السجن المُدار بشكل سليم والذي يعمل وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد واحترام معايير حقوق الإنسان، والذي تتواجد فيه البرامج والسياسات الفعالة، فرصة فريدة للسلطات بأن يعملوا مع المتطرفين العنيفين (نساء ورجال) من أجل التأثير الإيجابي على سلوكياتهم المستقبلية.

الى جانب الحاجة الى إرساء مبادئ العدالة الجنائية، تقوم عملية إعادة التأهيل والادماج الناجحة على تدريب موظفي السجن على استخدام الأدوات المناسبة لتقييم المخاطر وتقديم الدعم النفسي والانخراط مع العائلات وقادة المجتمع.

مع الاعداد الكبيرة للسجينات العراقيات في قضايا إرهاب، هناك حاجة لتصميم برامج تراعي الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف والابعاد الجنسانية لإعادة التأهيل والادماج.

يتعين على صناع السياسات والعاملين في السجون تجنب الوقوع في فخ القوالب النمطية الجنسانية التي ترى أن النساء والفتيات، هن «ضعيفات» أو «ساذجات». هؤلاء النساء اختبرن العنف، ومنهن من دعمه وتعاون معه، ومنهن من تعاطف معه. على الأرجح منهن من هم فعلا ضحايا، لكن في حالات أخرى كان اختيارهن واعيا ومتعمدا. من هنا لا بد ان تخضع السجينات في قضايا إرهاب لبرامج إعادة تأهيل وفك الارتباط داخل السجون والمتابعة بعد انقضاء مدة محكوميتهن.

ينبغي رفع وعي العاملين في السجون والمشرفات على السجينات بخصوص الابعاد الجنسانية للتطرف العنيف والادوار المعقدة التي باتت تلعبها المرأة في منظومة الإرهاب، مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ان من ينكرن تماما أنهن متطرفات، أو ارتكبن خطأ، أو اللاتي يسعين إلى تبرير او تطبيع ما قمن به، (انهن) يشكلن تهديدًا مستمرًا.

يعتبر إدراك اسباب تحول النساء والفتيات إلى التطرف العنيف بالغ الأهمية لتصميم برامج إعادة التأهيل، ويجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات المتابعة والتقييم. يعتبر التقييم الدقيق والمستمر للمخاطر ولاحتياجات النساء عنصرا مهما في إعادة التأهيل[235].

اعتراف بعض الفتيات والنساء بالأخطاء التي قادتهن الى السجن لا يعني ارغامهن على التخلي عن آرائهن وافكارهن أو حتى الكثير من أيديولوجيتهن، إنما يعكس اعترافهن قبولهن نبذ العنف والعمل في إطار قوانين المجتمع. من شأن تثقيفهن بالقيم الديمقراطية وتعاليم الدين الإسلامي المعتدل والمهارات العملية ان يلعب دورًا حاسمًا في جهود إعادة التأهيل.

ينبغي أن تهدف برامج مكافحة التطرف العنيف إلى توفير الأدوات التي تسمح بإعادة الادماج الاجتماعي للنساء والفتيات المتطرفات السابقات بتقديم خدمات متينة منها، في بعض الحالات الخاصة، اللجوء إلى بدائل عن السجن، وبعد الإفراج خلق فرص عمل مناسبة.

تعزيز آفاق إعادة الإدماج الاجتماعي للسجينات المتطرفات، وبصفة خاصة الفتيات، عند الإفراج عنهن من خلال إنشاء الرعاية اللاحقة والإشراف بعد الإفراج عنهن، وضمان مشاركة المجتمع في تسهيل إعادة إدماجهن داخل مجتمعاتهن المحلية. هنا، لا بد من التذكير بدور الأمهات في إنجاح برامج إعادة الادماج بعد السجن. فالأم تبقى إحدى المصادر القليلة القادرة على كشف مؤشرات التطرف عند الأبناء والقادرة على التأثير على الأبناء من اجل ثنيهم عن العودة الى مسار التطرف.

هناك حاجة لبذل جهود جدية لتوفير التمويل الملائم لبرامج إعادة التأهيل داخل السجون والتي تعاني من نقص حاد في التمويل.

خلاصة

يشكل موضوع العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش»، ملفا شائكا لا يخلو من التحديات والمخاطر التي يمكن ان تؤثر مستقبلا على امن العراق واستقرار المنطقة والعالم. تتراوح التحديات بين ما هو: (1) إرادة سياسية حقيقية لحل شامل لهذا الملف، وفق رؤية واضحة تقوم على ضرورة إيجاد حلول لكل العراقيل الرسمية وغير الرسمية التي تحول دون عودة الالاف من النساء والأطفال الى مناطقهم، وحل المشاكل التي يعاني منها من تمكنوا فعليا من العودة؛ (2) توفير اطار قانوني وإداري وتنسيقي بين مختلف الفاعلين ذوو الصلة؛ (3) تشكيل وعي مجتمعي يراعي التحديات والمخاطر المرتبطة باستمرار رفض عودة العوائل او استمرار ملاحقتهم بالوصم والاقصاء والتهميش؛ (4) الحاجة الى مهارات معرفية وبناء قدرات ممارسي الخطوط الامامية للاستجابة بشكل فعال ومناسب للتحديات الفريدة التي يطرحها هذا الملف.

عدم إيجاد حلول مستدامة، وعدم معالجة شاملة لأوضاع تلك العوائل، يهدد بخلق مظالم جديدة ستكون تداعياتها كارثية مستقبلا .

تبدو التحديات اكبر عندما يتعلق الامر بالعوائل العائدة من مخيم الهول، بالنظر الى المخاطر الأمنية المحتملة المرتبطة بعودتهم، بالإضافة الى التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتلك المرتبطة بإعادة التأهيل والادماج المستدامين. أي معالجة شاملة لملف العائدين من الهول تستدعي توفر رؤية واضحة وخطة شاملة للعودة وإعادة التأهيل والادماج المجتمعي. تستند التدخلات الشاملة على جمع ومتابعة المعلومات حول العوائل التي عادت والعوائل التي لم تتمكن بعد من العودة الى العراق؛ تجارب النساء والفتيات والاطفال العائدين مع التطرف؛ مستوى الصدمة وحالة الصحة العقلية؛ درجة التلقين الأيديولوجي أو خيبة الأمل أو الالتزام بأفكار التنظيم؛ دوافع العودة، تقييم المخاطر، تحديد الاحتياجات الفورية وطويلة الأمد، الدور الذي من المفترض أن تلعبه الجهات العلاجية المعنية والاسر والمجتمعات المحلية في عملية إعادة التأهيل والادماج. هناك حاجة لإخضاع من يبدون بعض الهشاشة لدعم نفسي طويل الامد. الافتقار إلى دعم الصحة النفسية، على المدى الطويل، يزيد من احتمال عودة ظهور الأعراض المتعلقة بالخوف والوصم والصدمة بعد أشهر أو سنوات.

تظهر الدراسة الحالية أن العائدون من الهول او النازحون داخليا غالبا ما يتم استبعادهم ووصمهم من قبل مجتمعاتهم. المجتمعات المحلية التي تضررت بصورة كبيرة من جرائم «داعش»، في الغالب، لا تزال ترفض عودة العوائل. يبدو من الصعب للغاية توفير بيئة موثوق بها (منطقة بدون صدمة) وإنشاء روابط ثقة بين المجتمعات المحلية والعوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش» بما يضمن العودة الآمنة والمستدامة للعوائل النازحة. إذا كانت لهذه العوائل روابط اجتماعية ضعيفة او منعدمة، في وقت تعاني فيه من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة ومشاكل نفسية خطيرة، مثل اضطراب ما بعد الصدمة، فمن شأن هذا الوضع أن يعمق الازمة اكثر ويزيد من حدة المخاطر المرتبطة بها ويعيق نجاح أي محاولات إعادة تأهيل وإعادة إدماج. يبدو الحل الأكثر إلحاحا هو عقد مصالحات محلية شاملة تساهم فيها مختلف القوى المجتمعية (شيوخ عشائر، رجال دين، قادة مجتمع، مجتمع مدني، اعلام، مثقفين.. وغيرهم) بمشاركة السلطات المحلية والجهات الأمنية المختلفة وبمساهمة ودعم المنظمات الدولية المعنية. من شأن هذه المصالحات والحصول على دعم المجتمعات المحلية ان يعالج ملف العوائل المتصور

ارتباطها بـ»داعش» بشكل جدري وان يجنب العراق السيناريو الأسوأ في حال ظل هذا الملف على الوضع المعقد الذي هو عليه الأن.

جبر ضرر المجتمعات التي تضررت من جرائم «داعش»، واتمام صرف التعويضات المرتبطة بذلك، وتوفير نمط حياة مستقر (التعليم، والصحة، والعمل والسكن اللائق والبنى التحتية.. وغيرهم) مهم جدا لنجاح مبادرات المصالحات المحلية.

برامج إعادة تأهيل وإعادة ادماج النساء المتصور ارتباطها بـ»داعش» تتطلب موارد مالية ضخمة، ومراكز دعم نفسي متعددة، ورجال دين مؤهلين، وموارد بشرية مهمة مكونة من ممارسين مدربين ومؤهلين للقيام كل واحد بالدور المنوط، به في اطار عملية إعادة تأهيل وادماج واسعة ومستدامة. الامر يبدو اكثر صعوبة بالنظر الى العدد الكبير للأشخاص الذين يحتاجون الى متابعة طويلة ومتعددة التدخلات.

نجاح عمليات إعادة ادماج النساء والاطفال لا يتوقف على برامج التأهيل والمعالجة الاجتماعية والنفسية فحسب، بل يجب أن يقترن بخطط وبرامج أخرى لتسوية الأوضاع الادارية والمعيشية والاقتصادية. إعادة الادماج المجتمعي يتطلب اشراك كل مكونات المجتمع الفاعلة بما في ذلك النساء، الشباب، الأسر، السلطات المحلية، المهنيين الصحيين (الصحة النفسية)، والشرطة والموظفين العموميين ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني والاعلام.

التدخل المبكر والشامل الذي يبدأ من داخل المخيمات أو السجون ويمتد الى المجتمعات المحلية بشكل منسق ومتوازي يشكل عامل نجاح أساسي لبرامج إعادة التأهيل والادماج المجتمعي.

ضعف التمويل يمكن ان يشكل حاجزا أمام خطط العودة وإعادة الادماج. ضعف الموارد البشرية التي يعكسها نقص الموظفين في برامج إعادة التأهيل (الاطباء النفسيين على وجه الخصوص) يمكن ان يعرقل، أيضا، عمليات إعادة التأهيل.

غياب/ قلة التنسيق بين مختلف الفاعلين، وحتى إذا كان هناك تنسيق يذكر، فإن غياب الثقة بين الممارسين المختلفين وضعف تبادل المعلومات فيما بينهم يبقى عامل ضعف، أيضا.

هناك حاجة لتوفير الموارد اللازمة لبرامج إعادة التأهيل والادماج، وبناء قدرات العاملين فيها، وزيادة التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة لتحديد ما يجب القيام به ومن يجب أن يقوم به.

هناك حاجة لإرساء هياكل مستقرة يوكل إليها مهام التخطيط والتوجيه والمشورة والمتابعة والتقييم طويلي الأجل.

وفي الأخير يجب الاعتراف بأن عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج تتطلب جهدا ووقتا طويلا، ومتابعة دقيقة ومع ذلك فهي لا تخلو من المخاطر.

ملحق 1: تجارب ناجحة

منطقة المحلبية: مصالحات عشائرية وعودة آمنة

تقع ناحية المحلبية على بعد 35 كم غرب مدينة الموصل، وهي من أكبر نواحي قضاء الموصل في محافظة نينوى. يعيش حوالي 40.000 عراقي وسط المحلبية وفي القرى المحيطة بها والتي يبلغ عددها خمسين قرية. تاريخيا يتميز سكان المحلبية بتنوعهم الثقافي والديني والعرقي.

يعتمد معظم أهالي ناحية المحلبية في اقتصادهم على زراعة محصولين بالأخص وهما الحنطة والشعير، بالإضافة إلى محاصيل أخرى؛ مثل: القطن، والشلب، والذرة الصفراء، وعباد الشمس، والخضروات، والبقوليات، والأعلاف، والبذور الزيتية. بالنسبة للأراضي المستخدمة هي إما مملوكة للمزارعين أو يقومون باستئجارها من الحكومة العراقية. إضافة الى ذلك، يعتمد قسم اخر من السكان على الرعي ويملكون ثروة حيوانية متمثلة في الاغنام والابقار والدواجن.

خلال احتلال تنظيم «داعش»، أنظم بعض أهالي المنطقة للتنظيم، وفقد اخرون أقاربهم ومنازلهم مما أجبرهم على الفرار. لم يبق في المحلبية سوى 10% من أفراد المجتمع ممن عاشوا في خفاء. بعد التحرر من «داعش» في عام 2017م، عادت العائلات التي هربت من «داعش» لتجد الدمار قد نال من كل شيء. منذ ذلك الوقت، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق مع أهالي المنطقة لإعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية وإعادة بناء المنازل ودعم المبادرات المجتمعية لتعزيز التماسك المجتمعي. يضمن هذا النهج الشامل إعادة تأهيل مباني المنطقة وذلك لاستعادة الخدمات الأساسية، والعمل أيضاً مع لجنة السلام المحلية في غرب الموصل لتسهيل عودة وإعادة الادماج السلمي للعائلات[236].

عملت لجنة سلام المحلبية بالتعاون مع القوات الأمنية ورؤساء العشائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض المنظمات الدولية، على إعادة النازحين المتصور ارتباطهم بـ«داعش»، والعمل على إدماجهم في المجتمع لتحقيق التماسك المجتمعي. لتسهيل هذه العملية عقدت عدت اجتماعات في ناحية المحلبية وبعض القرى التابعة لها بحضور مدير ناحية المحلبية والقوات الأمنية ورؤساء العشائر والمخاتير ووجهاء الناحية من أجل الاتفاق على صيغة لعودة العوائل النازحين.

عقد أول اجتماع في ناحية المحلبية، ثم عقد اجتماع آخر في مكتب مدير الناحية، واجتماع ثالث في قرية تل اسمير، وبعد ذلك اجتماع آخر في قرية عداية، واجتماع في قرية تويم، واجتماع آخر في قرية تل زلط، واجتماع آخر في قرية أبو شويحة، ثم عقد اجتماع في مدينة الموصل من أجل ترصين مفاهيم السلام والتعايش السلمي ومحاربة الفكر الإرهابي في ناحية المحلبية وقراها. اتفق جميع المشاركين في هذه الاجتماعات على ضرورة عودة العوائل الى مناطق سكناهم[237].

من اجل الخروج بوثيقة تضمن حقوق الجميع والحماية للعوائل العائدة توجت هذه الاجتماعات بمؤتمر سلام المحلبية الذي عقد بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الاول 2020م، وتمت اعادة 1200 عائلة، ممن يتصور انتماء احد افرادها الى «داعش»، الى مناطق سكناهم في مركز الناحية والقرى التابعة لها.

أقيم هذا المؤتمر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرعاية محافظ نينوى، نجم الجبوري، وحضور الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعراق، زينة احمد، وقائمقام الموصل، زهير الاعرجي، وممثل عن رئيس الوزراء، والكثير من الضباط والمسؤولين ورئيس لجنة السلام وجمع غفير من رؤساء العشائر ووجهاء ومخاتير ناحية المحلبية.

لم يتم الاكتفاء بإعادة العوائل الى مناطقهم وقراهم ولكن أيضا تم العمل على إعادة ادماجهم مرة أخرى داخل المجتمع. يقول عبد الرحمن الدوله، رئيس بلدية المحلبية: «يجب أن نظهر الرحمة لجميع النازحين بما في ذلك العائلات التي انتمى أحد افرادها لـ«داعش» والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم. لدينا الآن مئات العائلات التي تعيش في منطقتنا ممن كان أبناؤهم قد انتموا إلى «داعش» ولا توجد اي مشاكل. أنا أدعو إلى التسامح وأن يتم استقبال واستيعاب وعودة بقية العائلات بشكل كامل. يجب السماح للجميع بالعودة، نريد تأمين المستقبل للأجيال القادمة[238]».

يستفيد المجتمع المحلي في المحلبية وكذلك العوائل العائدين من برامج الادماج التي تشمل سبل العيش، والدعم النفسي والاجتماعي، الى جانب اعادة الاعمار وإعادة تأهيل منازلهم المتضررة. أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأهيل مديرية المبنى الزراعي في المنطقة، ومكتب المحافظ، والمدرسة الابتدائية والثانوية، ومبنى الأحوال المدنية، ومديرية ومركز الشرطة والأمن القومي ومباني المخازن الزراعية. ويقوم حالياً بإعادة تأهيل 175 منزلاً.

كجزء، أيضا، من عملية إعادة الادماج، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أغسطس 2021م، برنامجاً لبناء القدرات لقادة المجتمع في مناطق العودة، بما في ذلك المحلبية، شمل البرنامج التطبيقات العملية للوساطة وتقنيات حل النزاعات ودور الخطاب الديني المعتدل. الهدف من هذا النوع من البرامج هو تزويد قادة المجتمع بالأدوات والمهارات اللازمة لمنع أي توترات مجتمعية محتملة ناتجة عن عودة العائلات إلى مجتمعاتهم. وعقد البرنامج الاممي برنامجا آخر لأعضاء الحكومة المحلية وضباط الأمن وغيرهم من المسؤولين لبناء قدراتهم في مجال إعادة الإدماج واستعداد المجتمع وقبول العودة.

يرحب سكان منطقة المحلبية بكل العائدين، بغض النظر عن خلفياتهم. لقد ظل الاهالي أوفياء لإحساسهم انهم ينتمون جميعا لبيئة متسامحة تقبل التنوع، وكذلك تقديرهم للمجتمع واهمية الاندماج المجتمعي. يقول احد أهالي المنطقة، 68 عاماً، ممن تضرروا من جرائم «داعش»: «لقد عرُفنا دائماً بأننا مجتمع مسالم. لا يمكننا معاقبة الناس على قرارات اتخذها أفراد من عائلاتهم خارجة عن إرادتهم. لقد تأثروا بنفس القدر بالنزاع. يسعدني أن أرى كيف اننا نرحب بهم جميعاً بأذرع مفتوحة». يضيف: «يسعدني جدًا أن أرى استعادة الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والوصول إلى مبنى الأحوال المدنية حيث قمت بتجديد جنسيتي»[239].

لقد حققت تجربة المحلبية نجاحا كبيرا يحتذى به مما دفع جامعة الموصل الى عمل حلقة نقاشية بعنوان: «المحلبية رائدة في إدارة التعايش وحل النزاعات». والامل ان تعمم هذه التجربة لتشمل كل مناطق العراق المتأثرة بالصراع، من اجل الوصول الى مصالحات مجتمعية واغلاق شامل لملف العوائل المتصور ارتباطها بـ«داعش»، بما يضمن امن العراق وكل العراقيين.

الديباجة:

نحن شيوخ ووجهاء عشائر وقيادات المجتمع في ناحية المحلبية بقضاء الموصل في محافظة نينوى نجمع على وثيقة الشرف هذه تأكيدا لإيماننا والتزامنا بالعيش المشترك بين كل المكونات في ناحية المحلبية من اجل تثبيت دعائم السلم المجتمعي وتعزيز تماسك المجتمع، تجنبا لويلات الفتن وسدا لباب الفرقة والتشتت الذي نفذ عبره التطرف والارهاب.

والله ولي التوفيق.

بنود الوثيقة:

1. رفض تنظيم «داعش» وجميع التنظيمات الإرهابية الإجرامية ومن كل مشارك بأفعال القتل والتهجير والخطف والتحريض والتهديد ونهب الأموال من المواطنين وكل الجرائم المخالفة للقانون.
2. التضامن مع عوائل ضحايا الارهاب والمتضررين من جرائم التنظيمات الإرهابية والمطالبة بحقوقهم.
3. العمل على التحصين الفكري لأبناء المجتمع في ناحية المحلبية وقراها سيما الشباب منهم ضد الأفكار التكفيرية والتطرف بكل أشكاله من خلال البرامج التوعوية، والندوات، وورش العمل والإعلام.
4. العمل على تعزيز السلم المجتمعي في المنطقة ونبذ كافة أشكال العنف والتطرف والتزام الخطاب المعتدل والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومية لإرساء السلم المجتمعي.
5. دعم وتعزيز سلطة القانون وتمكين السلطات القضائية من تحقيق العدالة والقصاص من المجرمين المنتمين إلى التنظيمات الإرهابية وعدم التستر على المجرمين والإبلاغ عنهم بما يخدم تحقيق العدالة واستتباب الأمن.
6. يتعهد رؤساء العشائر والافخاذ من كل عشيرة مع مختاري القرى بالتبليغ لدى السلطات عن المتورطين من عشائرهم مع «داعش» إلى الجهات الأمنية حتى تأخذ العدالة مجراها.
7. تتبنى لجنة السلام في غرب نينوى مع لجنة السلام في المحلبية وبالتعاون مع إدارة الناحية وشيوخ العشائر والجهات الحكومية والأمنية المختصة مع المنظمات الداعمة للسلام بالعمل على إعادة من تبقى من العوائل المهجرة وحل المشاكل التي خلفها داعش الإرهابي بالحكمة والحوار بين الأفراد والجماعات وضمان سلطة القانون.
8. تتبنى لجنة السلام في غرب نينوى مع لجنة السلام في المحلبية وبالتعاون مع إدارة الناحية وشيوخ العشائر والجهات الحكومية والأمنية المختصة تشجيع ودعم عودة النازحين بما فيهم الاشخاص الذين ثبتت براءتهم من الانضمام لتنظيم «داعش» الإرهابي، وعدم اخذ الاطفال والنساء بالجرائم التي ارتكبت من قبل اقربائهم اذا كانوا رافضين لهذه الجرائم.
9. تدعو اللجنة إلى معالجة الدعاوى الكيدية ومحاسبة كل شخص يتهم الأبرياء لأغراض شخصية او سياسية ومحاسبة من يثبت ذلك بحقه من قبل الجهات الأمنية والقضائية المختصة.

10. نبذ الخطاب الديني والسياسي والإعلامي المتطرف والتأكيد على أئمة وخطباء المساجد بالتزام الخطاب المعتدل الداعي إلى الوحدة والرحمة والتسامح والعيش بسلام ونبذ كل أشكال الفرقة والأفكار التكفيرية والانقسام.

التوقيع على ذلك من قبل:

- محافظ نينوى
- قائم مقام قضاء الموصل
- مدير ناحية المحلبية
- رئيس لجنة السلام
- لجنة المحلبية
- بعض شيوخ ووجهاء ومختاري الناحية وقراها

المراجع

عيساتا آثي.: أطفال مقاتلي داعش الأجانب: هل الحماية والأمن القومي في معارضة؟ المرصد العالمي - 18 ديسمبر 2018.

أمينة بن عرب ، صنع مقاتل إرهابي أجنبي. تونس كدراسة حالة ، توسيع البحث في مكافحة التطرف العنيف. سارة زيجر / محرر 2016.

منظمة العفو الدولية.: "العراق: المدانون: النساء والأطفال معزولون ومحاصرون ومستغلون في العراق" ، 17 أبريل 2018.

مركز للمدنيين في الصراع.: "نأمل ، لكننا ميؤوسون من" تصورات المدنيين لعملية التعويض في العراق - حزيران 2017.

لجنة السكان ، وآخرون ، ديموغرافيا الهجرة القسرية (ملخص ورشة عمل ، مطبعة الأكاديميات الوطنية ، 1998).

التواصل من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق بشأن منع التطرف ضد الإرهاب والتطرف العنيف: تعزيز استجابة الاتحاد الأوروبي لعام 2014.

الادارة التنفيذية ؛ الأبعاد الجنسانية للرد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين: وجهات نظر بحثية - فبراير 2019.

إدوين باكر وسيران دي ليد ، جهاديات أوروبيات في سوريا يستكشفن ماريج مينيس ، وموضوع غير مكتمل البحث ، مذكرة معلومات أساسية للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي ، أبريل 2015.

الدفراوي ، أ ، وأولمان ، م. (2015). منع التطرف ونزع الراديكالية: مواضع الألماند ، بريطانيا ودانوي. Politique étrangere 4، 171-182.

"هداية" والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب (2013) بناءً على مذكرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: إرشادات إضافية حول دور علم النفس / علماء النفس في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ورقة عمل HPG. الاستجابة الإنسانية في العراق دعم ما بعد المساعدة الدولية في الموصل - جون براينت ، تموز / يوليو 2019.

هيومن رايتس ووتش. (2016). العراق: تعاني النساء السنة من حكم داعش ، وتحجيم الحياة ؛ للايزيديين ، روايات جديدة عن عمليات اغتصاب وحشية. 5 أبريل 2016.

هيومن رايتس ووتش ، "تم وضع علامة" X ": تدمير القوات الكردية العراقية للقرى والمنازل في الصراع مع داعش" ، (13 تشرين الثاني / نوفمبر 2016).

هيومن رايتس ووتش ، العراق: خطط غير كافية لإغلاق المخيمات. الأشخاص المستضعفون الذين تم تجريدهم من الخدمات أثناء الوباء ، 3 يونيو 2021.

هيومن رايتس ووتش ، "العراق: تقييد العائلات بصلات داعش المزعومة غير قانوني" ، 7 مايو / أيار 2019).

مراقبة حقوق الإنسان ؛ العراق: آلاف المحتجزين بينهم أطفال في ظروف مهينة ، 4 تموز / يوليو 2019.

^ موجز سياسة المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ، الحدود الأخيرة: السجون والتطرف العنيف في مالي ، ليسبيث فان دير هايد وجولي كولمان - مايو 2020.

لمناهج المراعية للنوع الاجتماعي لإدارة الأطفال العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ، كاثرين إي براون وف.ن.محمد - ديسمبر 2021.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، "استكشاف مسرد القانون الإنساني. المصطلحات المستخدمة في 2009 "EHL.

IDMC العراق 2020.

IDMC والمجلس النرويجي للاجئين ؛ لا يوجد مكان للعودة لبحث العراقيين عن حلول دائمة - تشرين الثاني (نوفمبر) 2018.

IDMC ؛ شدة النزوح الداخلي ، تقرير 2021.

-IOM. الخلاصة الإنسانية للمنظمة الدولية للهجرة. مشروع تقييم القدرات (ACAPS). ملف النزوح في العراق. يوليو 2014.

المنظمة الدولية للهجرة. "تقرير القائمة الرئيسية للعراق 116".

المنظمة الدولية للهجرة ، غرب الموصل: تصورات حول العودة وإعادة الإدماج بين المقيمين والنازحين والعائدين ، يونيو 2019 "، 30 يونيو 2019 ؛

المنظمة الدولية للهجرة ، "إدارة العودة في الأنبار: ردود المجتمع على عودة النازحين ذوي الانتماء المتصور" ، المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، 26 آذار / مارس 2020.

المنظمة الدولية للهجرة ، إدارة العودة في الأنبار: ردود فعل المجتمع على عودة النازحين ذوي الانتماء الملحوظ.

IOM DTM Iraq ، "قائمة العائدين" - الجولة 116 ، 26 نوفمبر ، 2020.

جونز وكلارك ر. وريسوريسيون س.موراليس. 2012. "التكامل مقابل الفصل العنصري: فحص أولي للمرافق الإصلاحية الفلبينية لإزالة التطرف" دراسات في الصراع والإرهاب 35.

^ جونز سي (2014) ؛ عند عودة المقاتلين الأجانب: إدارة الإرهابيين خلف القضبان ، المحادثة "، 1 سبتمبر 2014.

كان ، سي ، ولوتشي إي. 2009. هل يعمل العاملون في المجال الإنساني على تأجيج النزاعات؟ شواهد من شرق تشاد ودارفور ، مجلة التبادل الإنساني ، العدد 43.

صوفي قسيسكي. ليلة داعش .. اعتراف التائب. لماذا انضممت إلى الدولة الإسلامية. كيف هربت - روبرت لافونت ، باريس ، 2016.

كريستين كاو ومارا ريفكين ، "كيف تؤثر العقوبة على إعادة إدماج المجرمين السابقين؟ أدلة من العراق ، ورقة عمل ، (تموز / يوليو 2020).

التطرف في الاحتجاز ، مجلة جمعية خدمات إعادة التأهيل الاجتماعي في كيبيك ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد 2 ، 2019.

أخبار موازين. "نائب رئيس مجلس النواب يناقش عائلات داعش ويكشف عن التحدي الأكبر" ، (8 حزيران / يونيو 2020).

مايا جبيلي ، "ولدت في ظل تنظيم الدولة الإسلامية ، وترك أطفال عراقيون مرضى بلا وثائق ، دون علاج" ، وكالة فرانس برس ، 16 مايو 2019.

فيلق الرحمة. "الاستثمار في سلام العراق: كيف يمكن للحكم الرشيد أن يقلل من دعم التطرف العنيف" ، كانون الأول (ديسمبر) 2015.

المجلس النرويجي للاجئين ، حواجز الولادة: الأطفال غير الموثقين في العراق محكوم عليهم بالسجن مدى الحياة "، 30 أبريل 2019.

المجلس النرويجي للاجئين ، "الناس اللاورقيون في عراق ما بعد الصراع" ، 16 سبتمبر 2019.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، نشرة الشؤون الإنسانية ، العراق ، تموز / يوليو 2018.

فيليب عيسى وسالار سالم ، "إرث داعش من الذنب يلقي بثقله على الأرامل والأطفال العراقيين" ، أسوشيتد برس (24 أبريل 2019).

قاسم عبد الزهرة ، "رئيس الوزراء يتعهد بأن الدولة الإسلامية لن تجتاح الأراضي العراقية مرة أخرى" ، أسوشيتد برس ، 10 حزيران / يونيو 2020.

مقتبس في (Cottee، S. 2019). الثقافة الغربية الجهادية والقيم الجوفية. المجلة البريطانية لعلوم الجريمة.

ممارسو RAN. عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم: وجهات نظر الممارسين حول تحسين عملية العودة - 11 أكتوبر 2021.

راشيل بريجز أوبي وتانيا سيلفرمان ؛ المقاتلون الأجانب الغربيون: ابتكارات في الاستجابة للتهديد - معهد الحوار الاستراتيجي - 14 ديسمبر 2014.

REACH ؛ تقييم متعدد المجموعات لاحتياجات المشردين داخليا خارج المخيمات. أكتوبر 2015.

REACH ؛ "استطلاع النوايا: مناطق منشأ النازحين داخليًا ، مارس 2020" ، 15 يونيو 2020.

الرد على موجز السياسة. النازحون داخليا في العراق: الظروف والتحديات ، 2011/11.

رووداو ، بعض عائلات الموصل تعود مرة أخرى إلى "حياة أفضل" في مخيمات اللاجئين في كردستان ، كانون الثاني (يناير) 2018.

سند لبناء السلام والبحث الاجتماعي وحكومة كندا ؛ "الأفكار أخطر من الأفعال: منظورات مستوى الشارع للتطرف العنيف في محافظة نينوى ، العراق" ، أكتوبر 2018.

سند لبناء السلام ، العراق: العشائر تعلن تجديد الثقة في ميثاق الأنبار ، ديسمبر 2018.

سليم علي زمكان وماك سكيلتون ، "فشل إعادة الإعمار في الموصل: الأسباب الجذرية من 2003 إلى فترة ما بعد داعش" ، 10 ، IRIS حزيران 2020.

سانت توماس كينج وأرديس. أزمة الهوية؟ توثيق للنازحين في العراق ". أكتوبر 2015.

The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement، "Annex I: Glossary، IASC Operation Guide - on the Protection of People in in Natural Carnitations"، Jan 2011.

االشبكة لوطنية. بعد ثلاث سنوات من تنظيم الدولة الإسلامية ، سكان الموصل ما زالوا ينتظرون إعادة الإعمار ، 10 تموز / يوليو 2020.

الحق في التعليم في العراق. الجزء الأول: إرث سيطرة داعش الإقليمية على الوصول إلى التعليم ، شباط / فبراير 2020.

صحيفة وول ستريت جورنال. مخيم اللاجئين لعائلات مقاتلي الدولة الإسلامية يغذي التمرد .. تزدهر الأيديولوجية العنيفة ومخططات كسب المال في الهول بسوريا التي تأوي النساء والأطفال ؛ عقوبة الرقص هي الموت ، 9 يونيو 2021.

معهد واشنطن: نساء داعش ومخيم الهول ، جون صالح - 2 آب 2021.

معهد واشنطن. مخيم الهول: حاضنة محتملة للجيل القادم من التطرف - هيمبرفان كوس ، 13 سبتمبر / أيلول 2019.

معهد واشنطن. إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. جيل دي كيرشوف ، جاكوب بوندسجارد ، دوج ستون ، ماثيو ليفيت. 23 فبراير 2015.

قاموس غير مختصر ، "2" ، Merriam- Webster's (W D) ، "CAMP" يناير 2020.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). العراق: خريطة جديدة للنازحين داخليًا حسب المحافظة (اعتبارًا من 18 يونيو 2014). يونيو 2014.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "وضع العائلات العراقية المنتسبة أو المتصورة على أنها منتمية إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو التي عاشت في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية" ، (كانون الثاني / يناير 2020).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ؛ مسارات إعادة الإدماج: عائلات العراق التي كانت مرتبطة سابقًا بداعش فبراير 2021.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ؛ إعادة الدمج في العراق .. مسح تصورات لتقييم استعداد المجتمع للعودة وإعادة دمج العائلات ذات الانتماء المتصور إلى داعش في المناطق التجريبية. أغسطس 2021.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ICAN ؛ النساء غير المرئيات: الأبعاد الجنسانية للعودة وإعادة الإدماج والتأهيل ، 2019.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ رحلة إلى التطرف في إفريقيا: الدوافع والحوافز ونقطة التحول للتوظيف ، 2017.

معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة: البناء على مذكرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: إرشادات إضافية حول دور علماء الدين وغيرهم من الخبراء الأيديولوجيين في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج - 2013.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2016. "دليل إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف المتحول إلى العنف في السجون." 21 أكتوبر 2019.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، دراسة عالمية عن جرائم القتل 2013. الاتجاهات والسياق والبيانات.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. S2019 / 949. تنفيذ قرارات مجلس الأمن. تقرير الأمين العام. الوضع الإنساني في سوريا. كانون الأول 2019. نيل سعد.: مخيم الهول في شمال شرق سوريا: الصحة والتحديات الإنسانية. الصحة العالمية 2020 .BMJ.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. صحيفة وقائع الطوارئ المعقدة في العراق. رقم 8 30 سبتمبر 2015.

تحديث عن عمليات المفوضية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي - الدورة الثانية والسبعون - أكتوبر 2021.

واشنطن بوست. مؤمنون حقيقيون بداعش يعيدون تجميع صفوفهم داخل مخيم للاجئين ويرهبون "الأتقياء" ، 19 أبريل / نيسان 2019.

منظمة الصحة العالمية. (2018). مستودع بيانات مرصد الصحة العالمية.

تعليقات ختامية

1 في يناير 2017م، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة لخمس سنوات مع لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية في الحكومة العراقية لإطلاق مشروع دعم المصالحة المتكاملة في البلاد. تنفيذا للبرنامج تم التواصل، خلال عام 2020م، مع 4000 عائلة من عائلات التنظيم لتأمين عودتها الطوعية إلى مناطقها في محافظتي نينوى والأنبار على أن تتبعها المزيد من العائلات خلال السنتين المقبلتين. وفي أكتوبر 2020م، بتنظيم من لجنة السلام المحلية، ودعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، وحضور أفراد من المجتمع المحلي في ناحية المحلبية، وشخصيات رسمية، وشيوخ عشائر، وأعيان المجتمع، وأفراد الأسر العائدة، أعلنت الأمم المتحدة، توقيع ميثاق شرف يقضي بعودة 1100من عائلات تنظيم «داعش» إلى مناطقها الأصلية بمدينة الموصل شمالي العراق.

2 انظر أيضا تقرير هيومن رايس واتش، العراق: حبس العائلات ذات العلاقة المزعومة بداعش غير قانوني. 7 مايو 2019م. https://www.hrw.org/ar/news/2019/05/07/329871

3 في اوائل يونيو/حزيران 2014م، أصدر المرجع الديني الشيعي آية الله علي السيستاني فتوى تدعو كل من يستطيع حمل السلاح الى التطوع في القوات الأمنية لقتال مسلحي تنظيم «داعش»، وتجيز التعبئة الشعبية لدرء خطر هذا التنظيم، وهو ما وصف فقهيا بـ «الجهاد الكفائي». فور إعلان هذه الفتوى باشرت الحكومة العراقية تأطير هذه القوات في إطارٍ رسمي يُضفي عليها الصفة المؤسسية، بإعلان تأسيس «مديرية الحشد الشعبي» لتطويع القادرين على حمل السلاح من جميع المحافظات العراقية، ومن ثم فإن الحشد الشعبي يمارس نشاطاته بشكل رسمي كأي مؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية التي يحميها القانون خلال أداء الواجبات القتالية.وأسست إثر ذلك لجنة لـ «وحدات الحشد الشعبي» انبثقت عن مكتب رئيس الوزراء لإضفاء الطابع المؤسساتي على التعبئة الشعبية ومنحها صفة رسمية مقبولة كظهير للقوات الأمنية العراقية. تتشكل قوات الحشد الشعبي من اغلبية شيعية، وانضمت إليهم لاحقا العشائر السنية من المناطق التي سيطر عليها «داعش» في محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار، كما انخرط في صفوفه آلاف آخرون من مكونات العراق حتى بلغ تعداده -وفقا لبعض الإحصاءات- أكثر من 130 ألف مقاتل يمثلون 68 فصيلا.

4 المقصود المحافظات التي تم تحريرها من قبضة «داعش».

5 وفق تصريحات أحد القضاة في المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب، فضل عدم ذكر اسمه، لاحد المصادر الإعلامية.

6 تعرف هذه الوثائق داخل العراق بـ»المربع الذهبي»، وهي تشمل: البطاقة الشخصية، شهادة الجنسية، بطاقة السكن، بطاقة التموين.

7 وفق تقديرات مسؤولين عراقيين.

8 وفق ارقام رسمية.

9 وفق ما تمت معاينته اثناء زيارة المخيم لغرض هذه الدراسة.

10 الادارة التنفيذية ؛ الأبعاد الجنسانية للرد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين: وجهات نظر بحثية - فبراير 2019.

11 فيدينو، ل. (مارس، 2014م) المقاتلون الأجانب: نظرة عامة على الاستجابات في إحدى عشرة دولة. مركز الدراسات الأمنية. الجانب الجنساني لمكافحة الإرهاب (2011م) جامعة أوسلو.

12 اليونسيف وانترناشونال الرت (2016م) «الدم الفاسد»: التصورات حيال الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي ذو الصلة بالنزاع والنساء والفتيات المرتبطين ببوكو حرام في شمال شرق نيجيريا.

13 صحيفة نيويورك تايمز، رئيس الوزراء العراقي يعلن النصر على داعش، 9 ديسمبر/كانون الأول 2017م.

14 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية للعراق 2018م، فبراير/ شباط 2018م، الصفحة 5.

15 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، نشرة الشؤون الإنسانية ، العراق ، تموز / يوليو 2018.

16 الجمعية العامة؛ مجلس حقوق الانسان الدورة الـ44؛ زيارة للعراق.. تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان للمشردين داخليا – 13 مايو 2020م.

17 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛ لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق – فبراير 2021م.

18 تقرير هيومن رايتس واتش، العراق: حبس العائلات ذات العلاقة المزعومة بداعش غير قانوني. 7 مايو 2019م. https://www.hrw.org/ar/news/2019/05/07/329871

19 كريستين كاو ومارا ريفكين ، "كيف تؤثر العقوبة على إعادة إدماج المجرمين السابقين؟ دليل من العراق ، "ورقة عمل ، (تموز / يوليو 2020) ، https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3659468.

20 الجمعية العامة؛ مجلس حقوق الانسان الدورة الـ44؛ زيارة للعراق.. تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان للمشردين داخليا – 13 مايو 2020م.

21 قدرت تقارير دولية ان عدد المقاتلين الأجانب الذين التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد بلغ الى حدود يوليو 2018م، ازيد من 41 ألف و480 شخصا من 80 دولة. بالإضافة الى اعداد متزايدة من النساء والقاصرين والرضع الذين ولدوا في مناطق النزاع. وتشير بعض الأرقام الى ان ما بين 10 و13 في المئة من الأجانب الذين انضموا الى «داعش» في الفترة بين 2013م – 2018م كن من النساء. وبين 9 و12 في المئة اخرين من الأطفال. ويقدر بأن ما بين 6797 و6902 امرأة سافرت الى مناطق النزاع في الشرق الاوسط. تبعا لأرقام الأبحاث الأخيرة، سجلت عودة 609 من النساء، أو 9 في المئة من المسافرات. وما زالت نسبة العودة هذه أقل بكثير مقارنة بنسب عودة الرجال والاطفال.

22 الادارة التنفيذية ؛ الأبعاد الجنسانية للرد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين: وجهات نظر بحثية - فبراير 2019.

23 اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، "استكشاف مسرد القانون الإنساني. المصطلحات المستخدمة في 2009 "EHL.

24 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، "الفصل 4: القتل والعنف والنزاع. دراسة عالمية عن اتجاهات جرائم القتل ، السياق ، بيانات 2013".

25 لجنة السكان ، وآخرون ، ديموغرافيا الهجرة القسرية (ملخص ورشة عمل ، مطبعة الأكاديميات الوطنية ، 1998) ، ص 13.

26 قاموس غير مختصر ، "2 ، (W D) Merriam- Webster's ، "CAMP يناير 2020. https://www.merriam-webster.com/dictionary/camp

27 المنظمة الدولية للهجرة، «مجموعة أدوات إدارة المخيم»، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (سوريا: المنظمة الدولية للهجرة، 2015م) ص9.

28 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، "وضع العائلات العراقية المنتسبة أو المتصورة على أنها مرتبطة بداعش أو التي عاشت في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية" (كانون الثاني / يناير 2020) ، ص 10-9.

29 مشروع معهد بروكينغز - برن بشأن النزوح الداخلي ، "الملحق الأول: قاموس المصطلحات ، الدليل التشغيلي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - خطوط حول حماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية" ، يناير 2011.

30 كان ، سي ، ولوتشي إي. 2009. هل يعمل العاملون في المجال الإنساني على تأجيج النزاعات؟ شواهد من شرق تشاد ودارفور ، مجلة التبادل الإنساني ، العدد 43

31 مجلة القضاء على نزعة التطرف (2017م) التخليص من نزعة التطرف ومكافحة التطرف: هل هي أدوات قيمة تكافح التطرف العنيف أم أساليب ضارة للإخضاع؟

32 انظر قرار مجلس الامن 2242 (2015م).

33 الأمم المتحدة؛ الدليل العملي للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (، IDDRS) 2010

34 انظر DETC (2018) من الشرط إلى الواقع: نحو استراتيجية إقليمية بشأن الأشخاص المرتبطين ببوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد.

35 برافو بومان ، 2000.

36 576 ألف عائلة نازحة عادت إلى مناطقها المحررة بين 2017م ومطلع 2021م.

37 وفق تصريحات علي جهانكير، المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، لوكالة الاناضول 29 يناير/ كانون الثاني 2021م.

38 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). العراق: خريطة جديدة للنازحين داخليًا حسب المحافظة (اعتبارًا من 18 يونيو 2014). يونيو 2014.

39 المنظمة الدولية للهجرة. الخلاصة الإنسانية. مشروع تقييم القدرات (ACAPS). ملف النزوح في العراق. يوليو 2014.

40 أصحيفة وقائع الطوارئ المعقدة في العراق. رقم 8 30 سبتمبر 2015.

41 تتقييم متعدد المجموعات لاحتياجات المشردين داخليا خارج المخيمات. أكتوبر 2015.

42 مركز IDMC العراق 2020.

43 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق – فبراير 2021م.

44 التحديات الإنسانية في أزمة النزوح في العراق؛ احمد حسن وميس الجبوري؛ مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية ديسمبر 2016م.

45 تحديث حول عمليات المفوضية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي - الدورة الثانية والسبعون - أكتوبر 2021.

46 المنظمة الدولية للهجرة "تقرير القائمة الرئيسية للعراق 116".

47 وفق تصريح لوزيرة الهجرة العراقية إيفان فائق لوكالة الأنباء العراقية بتاريخ ديسمبر 2021م.

48 "غرب الموصل: تصورات حول العودة وإعادة الاندماج بين المقيمين والنازحين والعائدين ، حزيران / يونيو 2019" ، المنظمة الدولية للهجرة ، 30 حزيران / يونيو 2019 ؛ "إدارة العودة في الأنبار: ردود المجتمع على عودة النازحين ذوي الانتماء المتصور" المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، 26 آذار / مارس 2020.

49 وفق تصنيف الباحث في شؤون الجماعات المتطرفة هشام الهاشمي.

50 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق UNDP؛ إعادة الدمج في العراق ..مسح تصورات لتقييم استعداد المجتمع للعودة وإعادة دمج العائلات ذات الانتماء المتصور إلى داعش في المناطق التجريبية. أغسطس 2021.

51 مراقبة حقوق الإنسان ، العراق: خطط غير كافية لإغلاق المخيمات. الأشخاص المستضعفون الذين تم تجريدهم من الخدمات أثناء الوباء ، 3 يونيو 2021.

52 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق – فبراير 2021م

53 وفق تصريح المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين، علي جهانكير، لوكالة الاناضول بتاريخ 29 يناير 2021م.

54 مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، الوضع الإنساني في العراق – فبراير 2021م.

55 روداو ، بعض عائلات الموصل تعود مرة أخرى إلى "حياة أفضل" في مخيمات اللاجئين في كردستان ، يناير 2018.

56 الجمعية العامة؛ مجلس حقوق الانسان الدورة الـ44؛ زيارة للعراق.. تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان للمشردين داخليا – 13 مايو 2020م.

57 وفق افادات نساء ممن تمت مقابلتهم لغرض هذه الدراسة.

58 IDMC ؛ شدة النزوح الداخلي ، تقرير 2021.

59 حسبما أفادت الخلية العليا الإنسانية لتنسيق وإدارة المخيمات في العراق. المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، إدارة العودة في الأنبار: ردود فعل المجتمع على عودة النازحين ذوي الانتماء الملحوظ.

60 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين دوليين في الشأن الإنساني، أربيل، كانون الأول/ديسمبر 2019م .

61 هي قيادة عسكرية وأمنية متكاملة في الأنبار.

62 منظمة حقوق الإنسان الدولية ، العراق: خطط غير كافية لإغلاق المخيمات. الأشخاص المستضعفون الذين تم تجريدهم من الخدمات أثناء الوباء ، 3 يونيو 2021.

63 وفق تصريحات وزيرة الهجرة والمهجرين ايفان فائق جابرو.

64 مسند لبناء السلام والبحث الاجتماعي وحكومة كندا ؛ "الأفكار أخطر من الأفعال: منظورات مستوى الشارع للتطرف العنيف في محافظة نينوى ، العراق" ، أكتوبر 2018.

65 وفق تصريحات مستجوبين لغرض هذه الدراسة.

66 مسند لبناء السلام ، العراق: العشائر تعلن تجديد الثقة في ميثاق الأنبار ، 19 ديسمبر / كانون الأول 2018.

67 بحسب شهادات بعض ممثلي المجتمع المدني في اجتماعات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021م.

68 وفق تقارير اعلامية.

69 بحسب شهادة احدى النساء النازحات لغرض هذه الدراسة.

70 وفق تصريحات بعض من تم اخذ افادتهم لغرض هذه الدراسة/ ايضا بحسب شهادات بعض ممثلي المجتمع المدني في اجتماعات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021م.

71 مجموعة الأزمات الدولية؛ منفيون في وطنهم: معالجة مسألة النزوح في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية – أكتوبر 2020م.

72 الحق في التعليم في العراق. الجزء الأول: إرث سيطرة داعش الإقليمية على الوصول إلى التعليم ، شباط / فبراير 2020 ، ص 12-11.

73 الجمعية العامة؛ مجلس حقوق الانسان الدورة الـ44؛ زيارة للعراق.. تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان للمشردين داخليا – 13 مايو 2020م.

74 وفق تصريحات بعض النساء النازحات لغرض هذه الدراسة.

75 Norwegian Refugee Council، Barriers from Birth: Children" غير الموثقين في العراق محكوم عليهم بالحياة على الهامش" ، المجلس النرويجي للاجئين ، 30 نيسان / أبريل 2019 ؛ "الناس اللاورقيون في عراق ما بعد الصراع" ، المجلس النرويجي للاجئين ، 16 سبتمبر 2019.

76 مايا جبيلي ، "ولدت في ظل تنظيم الدولة الإسلامية ، وترك أطفال عراقيون مرضى بلا وثائق ، دون علاج" ، وكالة فرانس برس ، 16 أيار / مايو 2019.

77 مجموعة الأزمات الدولية؛ منفيون في وطنهم: معالجة مسألة النزوح في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية – أكتوبر 2020م.

78 وفق افادة احدى النساء لغرض هذه الدراسة.

79 وفق افادة نساء نازحات لغرض هذه الدراسة.

80 وفق افادة احدى النازحات لغرض هذه الدراسة.

81 بناء على إفادات نازحات داخل مخيم الجدعة 5 لغرض هذه الدراسة.

82 تساهم الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق عبر برنامجها الإنمائي.(UNDP) يتولى مشروع إعادة الاستقرار التابع للبرنامج تنفيذ 1208 مشروع في 23 مدينة، أكثر من ربعها في الموصل، ويعمل هذا المشروع -بالتعاون مع الحكومة العراقية- على وضع أولويات إعادة الاستقرار للمناطق المنكوبة، ويركز في عمله على إعادة تشغيل الخدمات العامة وتهيئة الظروف للناس لكي يعودوا إلى ديارهم بكرامة. رغم هذه الجهود وغيرها لا يزال هناك العديد من المشاكل المرتبطة بإعادة الاعمار.

83 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛ لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق – نوفمبر 2019م.

84 IDMC والمجلس النرويجي للاجئين ؛ لا يوجد مكان للعودة لبحث العراقيين عن حلول دائمة - تشرين الثاني (نوفمبر) 2018.

85 سليم علي زمكان وماك سكيلتون ، "فشل إعادة الإعمار في الموصل: الأسباب الجذرية من 2003 إلى فترة ما بعد داعش" ، 10 ، IRIS حزيران 2020.

86 وفق افادة احدى النازحات لهدف هذه الدراسة.

87 التقرير الدوري الخامس المقدم من العراق بموجب المادتين 16 و17 من العهد الاقتصادي والاجتماعي 2021م.

88 Baudot, 2018.

89 مركز للمدنيين في الصراع؛ "نأمل ، لكننا ميؤوس من" تصورات المدنيين لعملية التعويض في العراق - حزيران 2017.

90 الوطني؛ بعد ثلاث سنوات من تنظيم الدولة الإسلامية ، سكان الموصل ما زالوا ينتظرون إعادة الإعمار ، 10 تموز / يوليو 2020.

91 بناء على مقابلات أجرتها مجموعة من المنظمات الإنسانية الدولية في 2018م.

92 نفس المصدر السابق.

93 بناء على مقابلات تم اجراؤها لغرض هذه الدراسة.

94 الرد على موجز السياسة ؛ النازحون داخليا في العراق: الظروف والتحديات - 2011/11.

95 «مسح النوايا: مناطق منشأ النازحين ، مارس 2020 ، ريتش ، 15 يونيو 2020.

96 وفق مقابلات تمت لغرض هذه الدراسة مع العوائل العائدة الى مناطقها. انظر أيضا: .

97 منظمة حقوق الإنسان الدولية ، "مُحدد بعلامة 'X': تدمير القوات الكردية العراقية لقرى ومنازل في الصراع مع داعش" ، (13 نوفمبر / تشرين الثاني 2016) ، 13 / https://www.hrw.org/report/2016/11 الصراع-داعش-i-kurdish-forces-destruction-warshomes.

98 بناء على مقابلات تمت لغرض هذه الدراسة.

99 منظمة حقوق الإنسان الدولية ، "العراق: حصر العائلات في علاقات مزعومة بداعش غير قانوني" ، (7 مايو / أيار 2019) ، https://www-hrw.org/news/2019/05/07/iraq-confirming-families-alleged-isis-ties.

100 وفق مقابلات تمت لغرض هذه الدراسة.

101 بناء على افادة نساء نازحات لغرض هذه الدراسة.

102 منظمة العفو الدولية؛ "العراق: المدانون: النساء والأطفال معزولون ومحاصرون ومستغلون في العراق" ، 17 أبريل 2018.

103 منظمة العفو الدولية؛ "العراق: المدانون: النساء والأطفال معزولون ومحاصرون ومستغلون في العراق" ، 17 أبريل 2018.

104 ستار حسن، «عند رفض إحداهن يتم تهديدها»... نازحات في المخيمات العراقية ضحايا الاستغلال الجنسي والسياسي»، 20 يوليو 2020م.

105 سانت توماس كينج وأرديس. أزمة الهوية؟ توثيق للنازحين في العراق ". أكتوبر 2015.

106 من الذى. (2018). مستودع بيانات مرصد الصحة العالمية. http://apps.who.int/gho/data/node.main.nHE-1581?lang=e

107 منظمة حقوق الإنسان الدولية. (2016). العراق: تعاني النساء السنة تحت حكم داعش ، وتحجيم الحياة ؛ للايزيديين ، روايات جديدة عن عمليات اغتصاب وحشية. 5 أبريل 2016. https://www.hrw.org/news/2016/04/05/iraq-women-sufferunder-isis

108 ايجاز تحليلي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب؛ إعادة الأطفال المرتبطين بداعش.

109 أخبار موازين؛ "نائب رئيس مجلس النواب يناقش عائلات داعش ويكشف عن التحدي الأكبر" ، (8 حزيران / يونيو 2020).

110 مركز رصد النزوح الداخلي؛ «عقد من النزوح في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الفترة ما بين 2010-2019»، 2020م.

111 مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية؛ لمحة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق – فبراير 2021م.

112 التقرير الـ13 للأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم "داعش" للسلام والامن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد – يوليو 2021م.

113 أخبار موازين؛ "نائب رئيس مجلس النواب يناقش عائلات داعش ويكشف عن التحدي الأكبر" ، (8 حزيران / يونيو 2020).

114 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ؛ مسارات إعادة الإدماج: عائلات العراق التي كانت مرتبطة سابقًا بداعش فبراير 2021.

115 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ؛ مسارات إعادة الإدماج: عائلات العراق التي كانت مرتبطة سابقًا بداعش فبراير 2021.

116 نفس المصدر السابق.

117 الرد على موجز السياسة ؛ النازحون داخليا في العراق: الظروف والتحديات - 2011/11.

118 شكرا لفيلق الجيش؛ الاستثمار في سلام العراق. كيف يمكن للحكم الجيد أن يقلل من دعم التطرف العنيف.

119 شكرا لفيلق الجيش؛ ٪ الاستثمار في السلام في العراق: كيف يمكن للحكم الرشيد أن يقلل من دعم التطرف العنيف "، ديسمبر 2015.

120 «رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي يلتقي ممثلي عشائر ووجهاء محافظة نينوى»، مكتب رئيس الوزراء، 20 حزيران/يونيو 2020م؛ رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي يزور كنيسة مار أدي بقضاء الحمدانية ويلتقي براعي الأبرشية الكلدانية في الموصل، مكتب رئيس الوزراء، 20 حزيران / يونيو 2020م.

121 قاسم عبد الزهرة ، "رئيس الوزراء يتعهد بأن الدولة الإسلامية لن تجتاح الأراضي العراقية مرة أخرى" ، أسوشيتد برس ، 10 حزيران / يونيو 2020.

122 أمينة بن عرب ، صنع مقاتل إرهابي أجنبي. دراسة حالة تونسية ، توسيع البحث في مكافحة التطرف العنيف. سارة زيجر / محررة 2016 ، ص 41.

123 فوير كاسيسكي صوفي Dans la nuit de Daech .. اعتراف تائب. بورقوي جاي يعيد تشكيل دولة إسلامية. Comment je me suis enfuie - روبرت لافونت ، باريس ، 2016.

124 ظاهرة الارامل السوداء التي ظهرت في العراق بعد 2006م.

125 وفاء صندي؛ داعش.. شرعنة التوحش – مركز دراسات الوحدة العربية – 2020م، ص 156.

126 دياكومار وديالن واخرون، «الأطفال في سوريا: تحديد التبعات الدائمة للحرب على الصحة» – بيوميد سنترال 3 نوفمبر 2015م.

127 مجموعة الأزمات الدولية؛ منفيون في وطنهم: معالجة مسألة النزوح في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية – أكتوبر 2020م.

128 "نحن نأمل ، لكننا يائسون: تصورات المدنيين لعملية التعويض في العراق" ، المركز الدولي للسكان ، 6 يناير 2019.

129 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رحلات إلى التطرف في أفريقيا (2017م)

130 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق UNDP؛ إعادة الدمج في العراق . مسح تصورات لتقييم استعداد المجتمع للعودة وإعادة دمج العائلات ذات الانتماء المتصور إلى داعش في المناطق التجريبية. أغسطس 2021.

131 مخيم الهول، الملاذ الأخير لعناصر ونساء تنظيم الدولة الإسلامية، بي بي سي عربي، على الرابط التالي https://bbc.in/2RF9HWq

132 تحسباً لأمواج لجوء جديدة، الأمم المتحدة تحضّر مخيم "الهول" في الحسكة، شبكة شام الإخبارية، على الرابط التالي https://bit.ly/3enRN3U

133 التقرير الـ13 للأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم «داعش» للسلام والامن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد – يوليو 2021م.

134 الأمم المتحدة؛ سوريا: بعد زيارة إلى مخيم الهول، وفد أممي رفيع يحذر من مغبة ترك الأوضاع بدون معالجة – 6 يونيو 2022م.

135 عملية العزم المتأصل - تقرير المفتش العام الرئيسي إلى كونغرس الولايات المتحدة - 1 أكتوبر 2021 - 31 ديسمبر 2021 المفتش العام الرئيسي ، 8 فبراير 2022 (استشارة 15 فبراير 2022)

136 مجلس الأمن الدولي. S2019 / 949. تنفيذ قرارات مجلس الأمن. تقرير الأمين العام. الوضع الإنساني في سوريا. كانون الأول 2019. نيل سعد. مخيم الهول في شمال شرق سوريا: الصحة والتحديات الإنسانية. الصحة العالمية 2020 .BMJ.

137 الأمم المتحدة؛ سوريا: بعد زيارة إلى مخيم الهول، وفد أممي رفيع يحذر من مغبة ترك الأوضاع بدون معالجة – 6 يونيو 2022م.

138 نقلاً عن شيروان خليل، (اسم مستعار) إعلامي مستقل ينشط في مناطق قسد، أجريت المقابلة معه في تاريخ: 12 أبريل/نيسان 2020م.

139 وفق مصادر امنية عراقية.

140 وفق ارقام رسمية صادرة عن مستشارية الامن القومي / مركز تميز.

141 وفق تصريحات مسؤولين امنيين عراقيين.

142 وفق ما أكدته بعض العائدات من الهول في افاداتها لغرض هذه الدراسة.

143 المديرية التنفيذية ؛ الأبعاد الجنسانية للرد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين: وجهات نظر بحثية - فبراير 2019.

144 المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الارهاب التابعة لمجلس الامن؛ تقرير الاتجاهات الراهنة (2018).

145 انظر في هذا الصدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق «نساء فاعلات.. بين المشاركة في التطرف العنيف والمساهمة في منعه ومكافحته» 2022م.

146 معهد واشنطن: نساء داعش ومخيم الهول ، جون صالح - 2 آب 2021.

147 التقرير الـ13 للأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم «داعش» للسلام والامن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد – يوليو 2021م.

148 صحيفة وول ستريت جورنال. مخيم لعائلات مقاتلي الدولة الإسلامية يغذي التمرد. ازدهرت الأيديولوجية العنيفة ومخططات كسب المال في مخيم الهول بسوريا الذي يضم النساء والأطفال. عقوبة الرقص هي الموت ، 9 يونيو 2021.

149 واشنطن بوست؛ مؤمنون حقيقيون بداعش يعيدون تجميع صفوفهم داخل مخيم للاجئين ويرهبون "الأتقياء" ، 19 أبريل / نيسان 2019.

150 معهد واشنطن: نساء داعش ومخيم الهول ، جون صالح - 2 آب 2021.

151 معهد واشنطن: نساء داعش ومخيم الهول ، جون صالح - 2 آب 2021.

152 مجلة وول ستريت: مخيم اللاجئين لعائلات مقاتلي الدولة الإسلامية يغذي التمرد ، 9 يونيو / حزيران 2021.

153 التقرير الـ13 للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والامن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد- يوليو 2021م.

154 معهد واشنطن ؛ مخيم الهول: حاضنة محتملة للجيل القادم من التطرف - هيمبرفان كوس ، 13 سبتمبر / أيلول 2019.

155 معهد واشنطن ؛ مخيم الهول: حاضنة محتملة للجيل القادم من التطرف - هيمبرفان كوس ، 13 سبتمبر / أيلول 2019.

156 في حالات قليلة، تكون ردة فعل المجتمع إيجابية. مثلا، تبنى قادة المجتمع الايزيدي الفتيات العائدات، معطين نموذجا للقبول، ومبددين وصمة العار الناتجة عن العنف الجنسي الذي نجت منه الفتيات، مما حمى الفتيات من جرائم الشرف. وقد عملوا على تزويد الفتيات بالرعاية الصحية والمشورة، بما في ذلك الترتيب لسفر بعضهن إلى ألمانيا لتلقي العلاج المتخصص.

157 وفق تصريحات رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالإدارة الذاتية، د. عبد الكريم عمر، لـ«الشرق الأوسط» 4 أكتوبر 2021م.

158 وفق تصريحات مسؤول أمنى لغرض هذه الدراسة.

159 عدد الذكور العائدون 631، وعدد النساء 852. عدد الذكور فوق 18 سنة 143، والاناث فوق 18 سنة 422. عدد الذكور أقل من 18 سنة 486، وعدد الاناث اقل من 18 سنة 432. وفق مستشارية الامن القومي / مركز تميز.

160 وفق تصريحات مواطنين عراقيين من محافظة نينوى.

161 انظر المحور الأول من هذه الدراسة.

162 عائلات داعش تنذر بحرب أهلية في العراق؛ سكاي نيوز عربية 1 يونيو 2021م.

163 بدء المرحلة الثانية من ترحيل العائلات العراقية عن «الهول».. عراقيات يرفضن العودة من دون أزواجهن – الشرق الأوسط 4 أكتوبر 2021م.

164 نفس المصدر السابق.

165 وفق ما نقلته وكالات أنباء عراقية مرتبطة بـ«الحشد الشعبي» عن مصادر أمنية.

166 واشنطن ج. ويوسفزاي ر. «الأسئلة التي أثيرت بعد عودة إحدى زوجات الدولة الإسلامية سرا الى استراليا – فبراير 2018م.

167 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ؛ إعادة الإدماج في العراق ، دراسة استقصائية لتقييم استعداد المجتمع للعودة وإعادة دمج العائلات ذات الانتماء المفترض إلى داعش في المناطق التجريبية ، أغسطس 2021.

168 راشيل بريجز أوبي وتانيا سيلفرمان ؛ المقاتلون الأجانب الغربيون: ابتكارات في الاستجابة للتهديد - معهد الحوار الاستراتيجي - 14 ديسمبر 2014.

169 وفق افادة عدد كبير من العائدات من الهول لغرض هذه الدراسة.

170 وكالة الأمم المتحدة للهجرة وUSAID، تقرير تقييم احتياجات الصحة النفسية والنفسية الاجتماعية مخيم الجدعة -1 آب 2021م.

171 وفق تصريحات مسؤول امني؛ العربي الجديد 2 يونيو 2021م.

172 وفق إفادة بعض أهالي مخيم الجدعة لغرض هذه الدراسة.

173 وكالة الأمم المتحدة للهجرة وUSAID، تقرير تقييم احتياجات الصحة النفسية والنفسية الاجتماعية مخيم الجدعة -1 آب 2021م.

174 نساء غير مرئية.. الابعاد الجندرية للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الادماج بعد التطرف العنيف؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني – 2019م.

175 إعلان RAN للممارسات الجيدة للمشاركة مع المقاتلين الأجانب من أجل منع التوعية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ؛ شبكة التوعية بالتطرف ، نوفمبر 2013.

176 مقتطف من المنصة العالمية لتبادل الحلول (2017م) «تحسين ممارسات منع التطرف العنيف: عشر خطوات لتعزيز جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج لمرتكبي الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وضحايا التطرف العنيف».

177 انظر بهذا الخصوص تقرير «نساء فاعلات» برنامج الامم المتحدة الانمائي – العراق 2022م.

178 نساء غير مرئية.. الابعاد الجندرية للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الادماج بعد التطرف العنيف؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني – 2019م.

179 الكلمة التي ألقتها الدكتورة ميا بلوم، أستاذة الاتصالات بجامعة ولاية جورجيا، بورشة عمل المنصة العالمية لتبادل الحلول التي عقدت في أوسلو بالنرويج يومي 27-26 ابريل 2018م.

180 ايجاز تحليلي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب: إعادة النساء المرتبطات بداعش.

181 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق UNDP؛ إعادة الدمج في العراق .. مسح تصورات لتقييم استعداد المجتمع للعودة وإعادة دمج العائلات ذات الانتماء المتصور إلى داعش في المناطق التجريبية. أغسطس 2021.

182 اليونيسـف، وانترناشـونال الرت؛ «الدم الردي»: التصورات بشأن الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والنساء والفتيات المرتبطات ببوكو حرام في شـمال شرق نيجيريا: (2016م)

183 ذا اتلانتيـك «الإرهاب موجـه نحـو المشـاهدين»: 2017م.

184 نساء غير مرئية.. الابعاد الجندرية للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الادماج بعد التطرف العنيف؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني – 2019م.

185 قرار مجلس الأمن رقم 2396(2017م) الفقرة 39.

186 ايجاز تحليلي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب: إعادة النساء المرتبطات بـ«داعش».

187 قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017م) الفقرة 31.

188 S/2018/177

189 الكتيب متوفر على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

190 تتوفر التقارير الكاملة على موقع الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وموقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

191 جونز وكلارك ر. وقيامة إس موراليس. 2012. "التكامل مقابل الفصل العنصري: فحص أولي للمرافق الإصلاحية الفلبينية لإزالة التطرف". دراسات في الصراع والإرهاب 35 (28-3211).

192 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ؛ "كتيب حول إدارة السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف للعنف في السجون." 21 أكتوبر 2019. https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_on_VEPs.pdf

193 يتم استخدام مصطلح «السجين» للإشارة إلى جميع الاشخاص المحتجزين أو السجناء بناء على، او وفقا لادعاء، أي جريمة جنائية، بما في ذلك المحتجزين قبل المحاكمة والجاري محاكمتهم والذين ثبتت إدانتهم والمحكوم عليهم.

194 وفق صور نشرها المرصد العراقي لحقوق الانسان في فبراير 2021م.

195 وفق تصريحات الباحثة في جامعة هارفارد، فيرا مايرونوفا، عن أوضاع السجناء في السجون العراقية لمواقع إعلامية. https://inp.plus/news/97808

196 وفق تصريحات الباحثة في جامعة هارفارد، فيرا مايرونوفا، عن أوضاع السجناء في السجون العراقية لمواقع إعلامية. https://inp.plus/news/97808

197 التقرير الدوري الخامس المقدم من العراق بموجب المادتين 16 و17 من العقد الاقتصادي والاجتماعي المقرر تقديمه في 2020 – فبراير 2021م

198 وفاء صندي؛ «داعش.. شرعنة التوحش» – مركز دراسات الوحدة العربية 2020، ص 146.

199 التطرف في الاحتجاز ، مجلة جمعية خدمات إعادة التأهيل الاجتماعي في كيبيك ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد 2 ، 2019.

200 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2016. "دليل إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف المتحول إلى العنف في السجون." 21 أكتوبر 2019.

201 إدوين باكر وسيران دي ليد ، جهاديات أوروبيات في سوريا يستكشفن ماريج مينيس ، وموضوع غير مكتمل البحث ، مذكرة معلومات أساسية للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي ، نيسان / أبريل 2015.

202 وفق ارقام رسمية.

203 وفق تصريحات مديرة مركز دائرة اصلاح الاحداث، قسم تأهيل النساء.

204 المعلومات المقدمة تستند الى تبادل للآراء بين القضاة في العراق ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.

205 وفق تصريحات الباحثة في جامعة هارفارد، فيرا مايرونوفا، عن أوضاع السجناء في السجون العراقية لمواقع إعلامية. https://inp.plus/news/97808

206 منظمة حقوق الإنسان الدولية؛ العراق: آلاف المحتجزين بينهم أطفال في ظروف مهينة ، 4 تموز / يوليو 2019.

207 وفق تصريحات علي البياتي عضو مفوضية حقوق الإنسان الحكومية بالعراق.

208 جونز سي (2014) ؛ عند عودة المقاتلين الأجانب: إدارة الإرهابيين خلف القضبان ، المحادثة "، 1 سبتمبر 2014.

209 انظر بهذا الخصوص مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة التأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف.

210 كوهلر ، 2017: 62

211 هورغان 2009.

212 سلسلة كتيبات العدالة الجنائية «إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي الى العنف في السجون» ص.57-55.

213 سلسلة كتيبات العدالة الجنائية «إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي الى العنف في السجون» ص.68-67.

214 وفق بيان صادر عن وزارة العدل العراقية بتاريخ 7 سبتمبر 2021م.

215 وفق تقارير اعلامية

216 وفق تصريحات المتحدث باسم وزارة العدل العراقية، أحمد لعيبي.

217 وفق تصريحات اعلامية للخبير العراقي في الشؤون الأمنية هشام الهاشمي.

218 سلسلة كتيبات العدالة الجنائية «إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي الى العنف في السجون» ص.68-67.

219 انظر قرارات مجلس الأمن 2178 (2014م) و2349(2017م) و2396 (2017م).

220 مقتبس في كوتي ، س. (2019). الثقافة الغربية الجهادية والقيم الجوفية. المجلة البريطانية لعلم الجريمة. https://academic.oup.com/bjc/advance-article-abstract/doi/10.1093/bjc/azz081/5670743

221 فان دير هايد ، 2019.

222 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2016. "دليل إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف المتحول إلى العنف في السجون." 21 أكتوبر 2019.

223 معهد واشنطن: إعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. جيل دي كيرشوف ، جاكوب بوندسجارد ، دوج ستون ، ماثيو ليفيت. 23 فبراير 2015.

224 الدفراوي ، أ ، وأولمان ، م. (2015). منع التطرف ونزع الراديكالية: مواضع الألماند ، بريطانيا ودانوي. Politique étrangère 4، 171-182.

225 معهد واشنطن ؛ إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. جيل دي كيرشوف ، جاكوب بوندسجارد ، دوج ستون ، ماثيو ليفيت. 23 فبراير 2015.

226 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2016. "دليل إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف المتحول إلى العنف في السجون." 21 أكتوبر 2019.

227 انظر القاعدتين 75 و76 من قواعد نيلسون مانديلا؛ والقاعدتين 29 و33 من قواعد بانكوك.

228 مراسلة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق بشأن منع التطرف تجاه الإرهاب والتطرف العنيف: تعزيز استجابة الاتحاد الأوروبي لعام 2014 ، الفقرة 2.4.

229 انظر مجموعة المبادئ لحماية كافة الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من اشكال الاحتجاز او السجن المبدأ 5 (2).

230 القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، القاعدة 23.

231 Hedayah and the International Center for counterterrorism (2013) Building on the GCTF's "هداية" والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب (2013) بناءً على مذكرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: إرشادات إضافية حول دور علم النفس / علماء النفس في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

232 UNICRI: البناء على مذكرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: إرشادات إضافية حول دور علماء الدين وغيرهم من الخبراء الأيديولوجيين في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج - 2013.

233 عيساتا أثي؛ أطفال مقاتلي داعش الأجانب: هل الحماية والأمن القومي في موقف معارضة؟ المرصد العالمي - 18 ديسمبر 2018.

234 انظر الممارسة الجيدة رقم 2 من مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة التأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف.

235 مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف.

236 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق؛ بقلب صافي المحلبية ترحب بالعائلات العائدة https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/stories/2021-stories/11/Muhalabiya_Welcomes_Returning_Families.html

237 وفق تصريحات ايسر سليم، احد أهالي منطقة الموصل ممن اسهم في تيسير ومتابعة الاجتماعات التي أدت الى الوصول الى مؤتمر السلام.

238 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق؛ بقلب صافي المحلبية ترحب بالعائلات العائدة https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/stories/2021-stories/11/Muhalabiya_Welcomes_Returning_Families.html

239 نفس المصدر السابق.

مرتبطات بداعش

تحديات العودة واعادة الادماج
للنساء والاطفال

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بغداد، العراق

www.iq.undp.org